المـــرفقـــــات

مرفق رقم (1)

الأمانة العامة
الشؤون الاقتصادية
إدارة البيئة والإسكان والتنمية المستدامة
الأمانة الفنية للمجلس الوزاري العربي للمياه

قائمة أسماء المشاركين في
الدورة الثالثة
للمجلس الوزاري العربي للمياه
(مقر الأمانة العامة للجامعة: 2011/6/15)

قائمة أسماء المشاركين في
الدورة الثالثة
للمجلس الوزاري العربي للمياه
(مقر الأمانة العامة للجامعة: 2011/6/15)

المملكة الأردنية الهاشمية:

معالي المهندس/ محمد النجار	وزير المياه والري وزارة المياه والري – عمان ت: 96265665499 + E-mail: mohammad_najjar@mwi.gov.jo
المهندس/ وليد السكر	مستشار وزير المياه والري ت: 00962777566816 00962796611858 E-mail: waleedsukkar@gmail.com
السيد/ صدقي عطاالله	مستشار المندوبية المملكة الأردنية الهاشمية:
السيد / سيف العضايلة	سكرتير ثالث بالمندوبية الدائمة لدى الجامعة العربية ت : 0176111144 E-mail: saif.a@fm.gov.jo

دولة الإمارات العربية المتحدة :

سعادة المهندس/ سيف محمد راشد الشرع	الوكيل المساعد للموارد المائية والمحافظة على الطبيعة– وزارة البيئة والمياه ص.ب 1509 دبي ت: 0097142148331 ف: 0097142655822 Email: smalshara@moew.gov.ae
الدكتور / محمد مصطفى الملا	مدير إدارة الموارد المائية – وزارة البيئة والمياه ص.ب : 1905 دبي ت : 97142148501 + Email : mmalmulla@moew-gov.ae

مملكة البحرين :

سعادة الدكتور/ عبد المجيد علي العوضي — الرئيس التنفيذي – هيئة الكهرباء والماء
ص.ب 2 هيئة الكهرباء والماء
ت: 0097317524888
ف: 0097317533035
Email: abdulmajeed.alawadhi@ewa.bh

المهندس/ إبراهيم عبدالله الكعبي — مدير إدارة إنتاج المياه – هيئة الكهرباء والمياه
ص.ب 2 المنامة – مملكة البحرين
ت: 0097339670200
ف: 0097317830146
Email: ebrahim.alkaabi@gmail.com

السيد/ محمد يوسف شاهين — مدير مكتب الرئيس التنفيذي
ص.ب 2 المنامة – – هيئة الكهرباء والماء
ت: 0097317524888
ف: 0097317533035
Email: mohammed.shaheen@ewa.bh

الجمهورية التونسية

السيد/ لطفي بالقايد — مستشار بالبعثة الدائمة للجمهورية التونسية بالقاهرة
سفارة تونس بالقاهرة
Email: tunisiacairo@link.net

السيدة/ عطاف بن عبدالله — مستشارة بالبعثة الدائمة للجمهورية التونسية بالقاهرة
Email: tunisiacairo@link.net

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية:

معالي الأستاذ/ عبد المالك سلال — وزير الموارد المائية
3 شارع القاهرة – القبة – الجزائر
ت+ف: 21321283592 +
Email: nadri@mre.gov.dz

السيد/ أحمد نادري — مدير الموارد البشرية والتكوين والتعاون
3 شارع القاهرة – القبة – الجزائر
ت: 0021321283592
ف: 0021321283592
Email: nadri@mre.gov.dz

السيد/ مرحوم أحمد مراد — وزير مستشار
14 شارع البرازيل – الزمالك
Email: ammerhoum@yahoo.com

السيدة/ ليليا فريال دالي — ملحق دبلوماسي
14 شارع البرازيل – الزمالك
Email: roumaniferial@yahoo.fr

جمهورية جيبوتي:

السفير/ موسي محمد أحمد — السفير والمندوب الدائم
ف: 33366437
Email: www.ambdjbuti.com

السيد/ علي خيري ريالة — مستشار أول بسفارة ونائب المندوب الدائم
14 ش ثكنات المعادي
ت: 333664345

السيد/ إبراهيم برهان محمد — مستشار ثاني لدى المندوبية

جمهورية السودان

معالي السيد/ كمال علي محمد — وزير الري والموارد المائية

السيد/ محمد علي عبدالله — المستشار الاقتصادي
سفارة السودان بجمهورية مصر العربية –
جاردن سيتي 3 شارع الإبراهيمي
ت: 0175927758
ف: 27946911
Email: abumiada@hotmail.com

المملكة العربية السعودية:

المهندس/ أحمد بن علي اليوسف
مدير عام إدارة التشغيل والصيانة
ص.ب: 100830 الرياض 11645 – المملكة العربية السعودية
ت: 0096655540951
ف: 0096612055329
Email: aaausif@hotmail.com

السيد/ سعيد بن علي الدعير
مدير عام إدارة تنمية موارد المياه
ص.ب: 106294 – الرياض 11666 – المملكة العربية السعودية
ت:96612052966+
ف: 96612052965+
Email:sduair @mowe.gov.sa

السيد/ عبد العزيز بن صالح المطلق
كبير جيولوجيين
المملكة العربية السعودية – الرياض ص.ب: 16979 – 11474
ت: 0096612052966
ف: 0096612052965
Email: aziz19541954@hotmail.com

السيد/ عبدالهادي عبيدان النفيعي
سكرتير أول بالوفد السعودي
القاهرة – الزمالك – ش حسن صبري
ت: 01129275752
ف: 0227365829
Email: ahadioo@hotmail.com

الجمهورية العربية السورية

السفير/ يوسف أحمد
المندوب الدائم للجمهورية العربية السورية بالقاهرة

السيد/ محمد عنفوان النائب
مستشار لدى الجمهورية العربية السورية

الدكتور/ إحسان الرمان
سكرتير ثالث لدى المندوبية الدائمة للجمهورية العربية السورية لدي جامعة الدول العربية

جمهورية العراق

السيد/ محمد ضاري جاسم الشبلي — وكيل وزير الموارد المائية
العراق – بغداد – شارع فلسطين – وزارة الموارد المائية
Email: waterresmin@yahoo.co.uk

السيد/ طالب حسن إسماعيل — خبير بوزارة الموارد المائية
العراق – بغداد – شارع فلسطين – وزارة الموارد المائية
ت: 9647702858544
ف: 0096417740672
Email: waterresmin@yahoo.co.uk

الدكتورة/ رحاب خالد يوسف — سكرتير ثان – مدير قسم الحدود والمياه
ت : 0100524182
ف : 009647804718964
Email: rehab-khalied@yahoo.com

السيد/ مرتضى جمعة حسن السوداني — باحث/ قسم دراسات المياه الدولية – وزارة الموارد المائية العراقية
ت : 009647901815880
Email: mrtatha.j-2006@yahoo.com

السيد / حاتم عبد الكريم محمد السوداني — سكرتير وكيل
العراق – بغداد – شارع فلسطين – وزارة الموارد المائية
ت : 009647814654601
Email: www.hatem@hotmail.com

سلطنة عمان :

معالي السيد/ أحمد بن عبدالله الشحي — وزير البلديات الإقليمية وموارد المياه
0096824692552

السيد/ حمد بن خميس الحاتمي — مدير عام تقييم موارد المياه

2275 الرمز البريدي 112

ت: 0096899345721

ف: 0096824698623

Email:enghamed525@yahoo.com

السيد/ وليد بن يعقوب السعدي — مدير عام البلديات الإقليمية وموارد المياه بشمال الشرقية

ت: 0096825570511

ف: 0096825571472

Email: waleedalsaadi66@hotmaill.com

السيد/ سالم بن عبدالله البادي — مدير بلدية السنينة

ت: 009682566333

السيد/ ناصر بن جمعة السيابي — منسق مكتب معالي الوزير

ت: 0096824692552

Email: nj.alsisabi@gmail.com

السيد/ سيف بن هلال بن على المعمري — نائب المندوب الدائم

29 شارع د. طه حسن – الزمالك

ت: 20227373181

ف: +20227373188

Email: almamary39@hotmail.com

دولة فلسطين:

السيد الدكتور/ شداد العتيلي — وزير رئيس سلطة المياه

فلسطين – رام الله – سلطة المياه الفلسطينية

ص.ب: 2174 رام الله

ت: +97599272625

ف: +9722429341

Email: satteli@pwa.ps

المهندس/ أحمد سعيد اليعقوبي — مدير عام مصادر المياه

سلطة المياه الفلسطينية

ت: 0097599425726

ف: 00972833609

Email: ahmadyaqubi@hotmail.com

السيد/ أحمد محمد يونس هندي — مدير عام وحدة مجلس المياه الوطني
فلسطين – رام الله – سلطة المياه الفلسطينية
ص.ب: 2174 رام الله
ت: 970599814888+
ف: 97022429341+
Email: ahmadhindi19@yahoo.com

دولة قطر :

معالي الدكتور/ محمد بن صالح الساده — وزير الطاقة والصناعة
السيد/ محمد بن عبدالله السيلاني — مدير مكتب وزير الطاقة والصناعة
ص.ب: 3212
ت: 00974 44491333
ف: 00974 44491311

المهندس/ عيسى بن هلال الكواري — رئيس المؤسسة العامة القطرية للكهرباء والماء
ص.ب 41
ت : 9744485551+ ف : 4483650

المهندس/ علي سيف المالكي — مدير الشؤون لشبكات المياه
ص.ب: 41 الدوحة – قطر
ت: 0097444845999
ف: 0097444836850
Email: aalmalki@km.com.qa

السيد/ عبد الله خير الحاكم — مدير إدارة العلاقات العامة
ت: 009744845464
ف: 0097444845496

دولة الكويت :

الدكتور/ مشعان محمد العتيبى — الوكيل المساعد للتخطيط والتدريب
ت: 0096597263334
Email: mmalotaibi@mew.gov.kw

المهندس/ محمد عبدالله سعد العلي — مدير إدارة الأعمال الكهربائية لمشاريع تقطير المياه
ت: 96599027817

المهندس/ عبدالله سعيد الهاجري — رئيس قسم التشغيل والصيانة والمياه

ت: 0096599820290

Email: eng2001@hotmail.com

جمهورية مصر العربية:

معالي الدكتور/ حسين إحسان العطفي — وزير الموارد المائية والري

وزارة الموارد المائية والري

كورنيش النيل – إمبابة – جيزة 12666

ت: 35449447 /35449448 (202+)

ف: 35449449 (202+)

Email:elatfy@mwri.gov.eg

السيد / حسام فهمي — رئيس مجلس إدارة الهيئة المصرية العامة لمشروعات الصرف– وزارة الموارد المائية

ص.ب : 12211 الجيزة

ت : 35738039 ف : 35686670 (202+)

Email: hussam-fahmy@yahoo.com
h_fahmy@link .net

الدكتور/ عصام خليفة — رئيس القطاع المشرف على مكتب الوزير

وزارة الموارد المائية والري

كورنيش النيل – إمبابة – جيزة 12666

ت: 35449420 / 35449430 (202+)

ف : 35449410 (202+)

Email :essam@mwri.gov.eg

الدكتور / رضا عبد الهادي راضي — المكتب الفني للوزير

وزارة الموارد المائية والري

كورنيش النيل – إمبابة – جيزة 12666

ت: 35449437 / 35449430

ف: 35449410

Email: redam@mwri.gov.eg

المملكة المغربية:

السيد/ محمد فرج الدكالي — السفير والمندوب الدائمة

10 صلاح الدين – الزمالك

السيد/ مجيد بنبيبة — المدير العام لهندسة المياه

كتابة الدولة المكلفة للمـــاء والبيئـــة – قطـــاع الماء، زنقة حسن بن شقرون

ت: 00212537685870

ف: 00212537685864

E-mail: benbiba@water.gov.ma

السيد/ سعيد الحاضي — الوزير المفوض نائب المندوب الدائم

ت: 0100719463

Email: said-elhadi @hotmail.com

السيد/ مراد البروك — سكرتير أول بالمندوبية

الجمهورية اليمنية:

السيد/ صلاح عبد الفتاح اسماعيل — نائب المندوب الدائم – القائم بالأعمال

ت: 37614225

Email: algofy-salah@yahoo.com

السيد/ ناصر محمد السليماني — مستشار – عضو الوفد الدائم

ت: 0174735630

Email: al.sulaimani75 @hotmail.com

مركز الدراسات المائية والأمن المائي العربي:

السيدة / شهرة قصيعة — رئيسة المركز

9 شارع المالكي – دمشق

ت: 00963113317874

ف: 00963113335252

Email: cofws@yahoo.com

السيدة/ ندى سليمان — مسؤولة ملف التعاون العربي في الشأن المائي بمركز الدراسات المائية والأمن المائي العربي

ص.ب : 4027

ت : 3317874 ف : 3335252 (202+)

Email: cofws@yahoo.com

المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة – أكساد:

الدكتور/ عبدالله الدروبي — مدير إدارة الموارد المائية

ص.ب: 2440 دمشق – سوريا

ت: 00963115746893

ف: 00963115743063

Email: droubi@scs-net.org

الاتحاد العربي للشباب والبيئة

الدكتور/ ممدوح رشوان عبد الحكيم — الأمين العام

15 ش بن عقيل – سراي القبة – القاهرة

ت: 0127175425

ف: 00202-24541884

Email: eyde20@hotmail.com

المستشار/ وائل صلاح الشيمي — رئيس محكمة – المستشار القانوني للإتحاد

15 شارع بني عقيل

سراي القبة – القاهرة

ت: 010148469

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو)

الدكتور/ عبد العزيز فاروق زكي — مسؤول برنامج المياه – مكتب اليونسكو بالقاهرة

8ش عبد الرحمن فهمي – جاردن سيتي – القاهرة – جمهورية مصر العربية

ت : 20227943036 +

موبايل: 20106581138+

ف : 20227945296 +

Email: aa.zaki@unesco.org

الشبكة العربية للبيئة والتنمية (رائد):

الأستاذ / محمد محمود السيد — نائب المنسق العام

ص.ب 2 مجلس الشعب – القاهرة – مصر

ت : 0020105010102

ف: 0020225162961

Email: aoye@link.net - mohamed_m_m@hotmil.com

وكالة التعاون الدولي الألمانية (GIZ)

المهندسة/ وسام جمال ثابت — خبير فني

4 ش الجزيرة – الزمالك – القاهرة

ت: 0020235456794

موبايل: 0020101415246

ف: 0020235407855

Email: wessamthabet@yahoo.com
Wessam.thabet@giz.de

المجلس العربي للمياه

أ.الدكتور/ محمود عبد الحليم أبوزيد — رئيس المجلس العربي للمياه

9 شارع المخيم لدائم – مدينة نصر

ت: 00202 22743834

Email:president@arabwatercouncil.org

الدكتور/ صفوت عبد الدايم — الأمين العام للمجلس

9 شارع المخيم لدائم – مدينة نصر

ت: 22743834

Email:president@arabwatercouncil.org

الدكتور/ رؤوف درويش — عضو المجلس الحكومي

9 شارع المخيم لدائم – مدينة نصر

ت: 22743834

Email:president@arabwatercouncil.org

المنظمة العربية للتنمية الزراعية

الدكتور/ محمد عيد جعفر الطري — خبير

مكتب المنظمة بالقاهرة

ت: 00249183472176

ف: 00233365799

Email: mohamedalizzi@hotmail.com
info@aoad.org

الجمعية العربية لمرافق المياه:

المهندس/ خلدون حسين أحمد خشمان — الأمين العام

ت : 0096265161900

ف : 0096265161800

Email: khaldon_khashman@acwua.org

المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين

السيد/ مصطفى عبد المنعم إسماعيل محمد — مساعد مدير المكتب الإقليمي للمنظمة بالقاهرة

33 ش 14 المعادي ص.ب: 348

ت : 23583990

ف : 23803880

Email: aidmoroc@yahoo.com

الأكاديمية العربية للمياه:

الدكتورة/ أسماء القاسمي — مدير عام الأكاديمية

ص.ب: 45553 أبو ظبي – الإمارات

ت: 0097511812699

ف: 0097124997245

Email: director@awacademy.ae

الهيئة العربية للطاقة الذرية

الأستاذ الدكتور/ أحمد رشاد قاسم — رئيس قسم علوم الحياة والبيئة

7 نهج المؤازرة – حي الخضراء –تونس

ت: 00 21621950806

Email: ahmedaboghadee@hotmail.com

الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي

السيد/ أسعد مصطفى — مستشار

ت: 009654959000

ف:0096524815750

Email:amustafa@orabfun.org

مركز البيئة والتنمية للإقليم العربي وأوروبا (سيداري) :

الدكتور/ عمرو عبد المجيد — المسؤول الإقليمي الأول لبرنامج إدارة الموارد المائية

2 ش الحجاز – مبنى سيداري – مصر الجديدة – القاهرة

ت: 24513921

ف: 24513918

Email: amegeed@cedare.int

World Water Council:

Mr. Loic Fauchon — **President**

Mr. Hachmi Kennou — **Director Executif - Gouverneur au Conseil Mondial de L'EAU**
Tel: +33491598777
Fax No.: +33491598778
Mob.: +33610239859
Email: info@ime-eau.org
1820avenue Robert schuman
13002 Marseille - France

الأمانة العامة لجامعة الدول العربية:

سعادة أ.د./ محمد بن إبراهيم التويجري — الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية

الدكتور/ جمال الدين جاب الله — مدير إدارة البيئة والإسكان والتنمية المستدامة
ميدان التحرير- القاهرة - جمهورية مصر العربية - ص.ب 11642
ت : 25779511 / 25752966 -202
ف : 25740331/257610172/25779546
Email: envsusdev.dept@las.int

السيدة/ ايناس عبد العظيم — إدارة البيئة والإسكان والتنمية المستدامة

السيد/ وليد العربي — إدارة البيئة والإسكان والتنمية المستدامة

السيدة/ ياسمين طعيمة — إدارة البيئة والإسكان والتنمية المستدامة

الآنسة/ سناء عمر أحمد — مكتب الإدارة العامة

مرفق رقم (2)

بسم الله الرحمن الرحيم

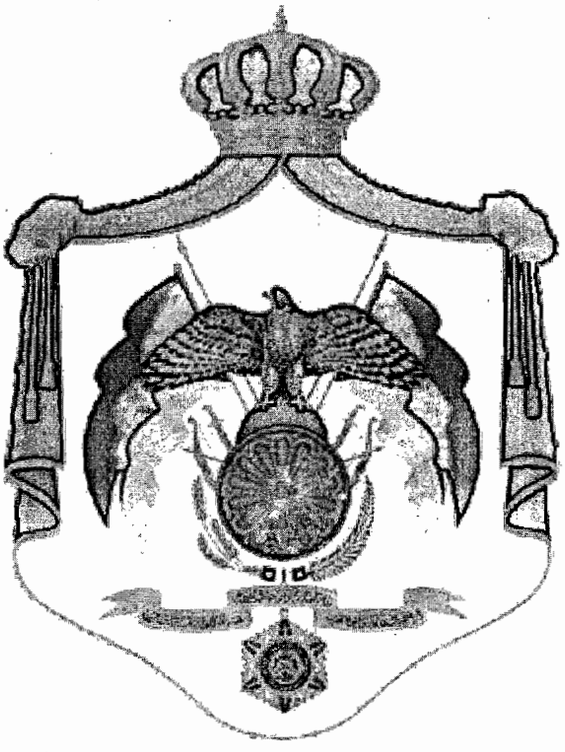

كلمة معالي المهندس محمد النجار
وزير المياه والري – حكومة المملكة الأردنية الهاشمية
الدورة الثالثة - المجلس الوزاري العربي للمياه
جامعة الدول العربية
15-16 حزيران 2011
القاهرة

أصحاب المعالي الأكارم

أصحاب العطوفة والسعادة الأفاضل

أيها الأخوة والأخوات الأكارم

السلام عليكم ورحمة الله ،،،

فاليوم تغمرني سعادة كبيرة ونحن نلتقي في هذا الجمع الطيب من الخيرين والخيرات أصحاب الهمم والعزيمة اشقائنا العرب مجددين العزم والأرادة لأعلاء الشأن العربي وتعزيز التعاون البناء المثمر المبني على المصلحة الحقيقية لأبناء أمتنا من محيطها الى خليجها ، فحياكم الله جميعا وأسعد على الدوام أوقاتكم بالخير والبركة .

أيها الأخوة والأخوات ...

لقد تشرفت بمتثيل المملكة الأردنية الهاشمية خلال الدورة الماضية في حمل أمانة رئاسة المجلس الوزاري العربي للمياه بعون الله ودعمكم ، وكان سعيكم صادقا وعملت معكم في اعلاء الأنجاز ايمانا بالرسالة القومية العربية ، وبعزيمة واصرار تمكنا من تحقيق جملة من الانجازات خلال الدورة الماضية كان أهمها اقرار الأستراتيجية العربية للأمن المائي العربي كخطوة هامة على طريق تحقيق الأمن المائي العربي للولوج الى عصر التنمية المستدامة و العصرنة والحداثة ، واعتماد النموذج الموحد للمؤشرات والمعايير حول متابعة تنفيذ أهداف الألفية فيما يخص امدادات المياه واعتماد مشروع قاعدة البيانات الخاصة بالمياه المشتركة لتكون ركيزة اساسية في تطوير وحماية المياه العربية وتنميتها ، كذلك جائزة

المجلس الوزاري العربي للمياه التي ستكون حافزا هاما في تعزيز وتحسين كفاءة الأستخدام وترشيد المياه للري والشرب سواء بسواء ، كل ذلك ما كان ليتحقق الا بجهودكم المخلصة في وقت أحوج ما تكون فيه إمتنا الى زيادة أواصر التعاون المشترك خاصة في ملف المياه مع تعاظم التحديات و ازدياد اختلال المعادلة المائية العربية للظروف المناخية من جهة و التداعيات والصراعات الأقليمية والدولية التي نشهدها ، وما يظلل عالمنا أجمع من استنزاف للموارد المائية وغياب للأدارة الواعية الحصيفة من جهة اخرى .

أصحاب المعالي والعطوفة والسعادة ...

إن لقاءنا اليوم لعلى درجة كبيرة من الأهمية، فالمياه العربية بحاجة الى جهود موصولة لمواجهة تحديات المستقبل ، عبر التواصل الدائم والتكامل وانشاء المؤسسات العلمية لأجتراح الرؤى والحلول التي تكفل لأجيال أمتنا العيش بكرامة وراحة ، فتقديرات الأمم المتحدة تقول ان نحو 904 مليون نسمة سيعانون من نقص المياه بحلول عام 2025، يتركز معظمهم في إفريقيا وأجزاء من غربي آسيا خاصة في دول حوض الشرق الاوسط وشمال افريقيا التي لاتزيد مواردها المائية عن 0.9% من موارد المياه في العالم ، وبالرغم من ان الوعي العربي بهذا الأمر أكثر دراية ومسؤولية الا اننا بحاجة الى مزيد من الجهود تتبنى نظرة عربية موحدة تكفل تفعيل جميع القرارات ومعالجة القضايا المائية العالقة التي نتشارك فيها جميعا والالتفات الى الأولويات العربية المائية أولا باول.

وإنني إذ اسلم امانة المسؤولية الى معالي الأخ الدكتور راشد بن أحمد بن فهد وزير البيئة والمياه في دولة الأمارات العربية المتحدة الشقيقة رئاسة الدورة الثالثة للمجلس الوزراي العربي ، لمزيد من العمل العربي الناجح والبناء، لعلى يقين تام

بأننا سنشهد خطوات وثابة وبناءة على طريق العمل المائي العربي المشترك ، فمرحبا برئاسة الأمارات العربية ، التي ما توانت يوما عن أهلها وأمتها وكانت نعم الشقيقة لأخواتها جميعا .

وختاما لايفوتني أن اتوجه بالشكر الجزيل لكل واحد منكم ، على صدق العمل والجهد المخلص لرفعة امة العرب وتحقيق طموحاتها وغاياتها وتطلعاتها ، وكذلك لايفوتني بأسمكم جميعا ان اتوجه بالشكر و الأمتنان لكل الجنود المخلصين في أصقاع وطننا العربي الكبير بأهله ورجالاته الذين يصلون الليل بالنهار حتى تسقى القرى والبوادي والأرياف والمدن بينبوع العطاء فتروى بماء عذب فرات فلهم منا كل الأمتنان والتقدير وكذلك لكل من أسهم في انجاح هذا الحشد العربي المبارك ،

وفقنا الله واياكم على الدوام لأحسن العمل والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

قال تعالى (وقل إعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون)صدق الله العظيم

مرفق رقم (3)

المجلـــــس الـــوزاري العـــربي للمـــيـــــاه

الكلمـــــة الافتتاحية للسّيـــد عبـــد المـــالك ســـلال

وزيـــــر المـــوارد المائيـــــة للجـــمـــهـــوريـــة الـــجـــزائـــريـــة

الـــديـــمـــقـــراطـــيـــة الـــشـــعـــبـــيـــة

القاهرة 15 و 16 جوان2011

بسم الله الرّحمن الرّحيم

معالي السيد/ عمرو موسى – الأمين العام لجامعة الدول العربية،

السيد/ loic fauchon – رئيس المجلس العالمي للمياه،

أصحاب المعالي السادة وزراء المياه في الدول العربية،

السادة ممثلي المنظمات العربية والاقليمية والدولية،

السادة ممثلي وسائل الاعلام،

السادة الأفاضل والفضليات،

الحضور الكريم،

نلتقي اليوم مجددا في إطار المجلس الوزاري العربي للمياه، لعقد الدورة الثالثة له بغرض التباحث و التناقش و الإطلاع على مدى تقدم تنفيذ قرارات الدورة الأولى له المنعقدة بالجزائر عام 2009، وقرارات الدورة الثانية التي عقدت بمقر الأمانة العامة للجامعة عام 2010.

إنّ الطابع الاستراتيجي لملف المياه في الوطن العربي و حتمية العمل المشترك لمواجهة التحديات المتعددة التي يفرضها هذا المورد، فرض علينا بذل مجهودات صادقة لتفعيل عمل المجلس الوزاري العربي للمياه و جعل أشغاله و قراراته ذات صدى و ترجمة ميدانية لدى الدول العربية.

وفي سبيل تحقيق هذه المكاسب والأهداف، تم التوصّل للصياغة النهائية للإستراتيجية العربية للأمن المائي، بعد إثرائها من طرف خبراء الدول الأعضاء بالمجلس، وبذلك يكون المجلس الوزاري العربي للمياه نفذ تكليف القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية التي عقدت بشرم الشيخ في شهر يناير من عام 2011، وفي هذا الاطار ندعو الامانة العامة للجامعة برفع الاستراتيجة إلى القمة القادمة لاعتمادها من قبل القادة العرب كما أدعو مجلسكم الموقر العمل مستقبلاً على وضع برنامج تنفيذي لإستراتيجية الأمن المائي العربي.

أما بالنسبة لمشروع الإدارة المتكاملة للموارد المائية والمعتمد من قبل القمة العربية، والذي عمل مجلسنا طيلة عامين على إعداد مشاريعه التفصيلية وذلك بالتنسيق والتعاون الكامل مع المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة.

وهنا أريد أن أتوجه إلى معالي الأمين العام للجامعة بالشكر الجزيل على ما بذله من جهد مقدر لدينا باستقطاب التمويل اللازم لهذه المشاريع، والشكر موصول إلى الجهات العربية والدولية التي بدأت فعلياً في رصد الأموال لتمويل بعض هذه المشاريع.

أصحاب المعالي والسعادة،
السيدات والسادة،

كما أنه و في إطار تعزيز القدرات التفاوضية للدول العربية بشأن الموارد المائية المشتركة، تمت المشاركة بفعالية في الدورات التدريبية للأكاديمية العربية للمياه لتعظيم الإستفادة و تزويد صُنّاع القرار في البلدان العربية بالمعارف و التقنيات المطلوبة لإجراء الإصلاحات المؤسساتية ومعالجة تأثيرات الإقتصاد السياسي على صناعة القرار و كيفية وضع و تطبيق الإستراتيجيات المالية والمؤسساتية لأداء مستدام للمرافق المائية و رفع الكفاءات التقنية في الوطن العربي.

وتحضيرا للمنتدى العالمي السادس للمياه المزمع عقده بمدينة مرسيليا بفرنسا في 2012؛ فقد تولت اللجنة العربية المختصة الإعداد الجيد للمشاركة العربية في أشغال هذا المنتدى، و إعطاء النجاعة اللازمة لأدائنا الجماعي، لتمتين المواقف العربية خلال هذا المؤتمر.

كما أنه وعلى إثر نجاح التجربة الجزائرية– التونسية– الليبية في ميدان إستغلال المياه الجوفية المشتركة فقد عملت عدة دول على منوال هذه التجربة، من بينها: المملكة الأردنية الهاشمية مع الدول المجاورة لها و كذا التجربة السورية اللبنانية حيث سيتم عرض التجربتين خلال هذه الدورة.

أما بالنسبة لمتابعة تنفيذ أهداف الألفية فيما يخص إمدادات المياه و الإصحاح، فقد تم التوصل لإعداد النموذج الموحد بين الدول العربية و بغرض التنسيق مع اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا في إعداد التقرير الإقليمي في هذا الخصوص فقد تم تعيين نقاط الإتصال لمتابعة هذا الموضوع.

و في إطار تعزيز القدرات التفاوضية للدول العربية بشأن الموارد المائية المشتركة مع دول غير عربية فقد تم إنتداب خبراء لدى مركز الدراسات المائية و الأمن المائي العربي للعمل لديه في مجال إختصاصاته.

كما تمت المشاركة في الفعاليات و التظاهرات العالمية بغية خدمة قضايانا و التأكيد على موقفنا الموحد في التصدي لسياسة إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة، و هو ما يعد نجاحا سياسيا كبيرا لمجلسنا، يوجب علينا بذل المزيد من الجهود لدعم هذه القضية، قضية كل العرب، و التي لطالما شغلتنا، و كذا مساندة هذا البلد لا سيما في الدفاع عن حقوقه في إستعمال هذا المورد الحيوي.

في الأخير أوجّه عميق شكري و امتناني لكل الإخوة و السيد الأمين العام و من خلاله إلى جميع إطارات جامعة الدول العربية على المجهودات المبذولة، مؤكدا عزمنا على العمل المشترك ووضع كل ما أوتينا من إمكانات تحت تصرف هذه الهيئة إيمانا منا بالتحديات الراهنة وبأهمية ترقية العمل العربي المشترك في مجال الموارد المائية، وهو الهدف الذي نسعى إليه جميعا و نسأل العلي القدير العون على تحقيقه.

أختتم كلمتي هذه، متمنيا كل النّجاح لأعمالنا، و شاكرا لكم سعة الصدر وكرم الإصغاء.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

مرفق رقم (4)

3rd SESSION OF THE ARAB WATER MINISTERS COUNCIL
15 JUNE 2011, CAIRO

OPENING CEREMONY

Speech of Mr Loïc FAUCHON
President of the World Water Council

Mr. Secretary General, Mr.President, Ministers, Excellencies, dear water friends,

It is a happy moment to meet you here again in Cairo, two years after your meeting in Algiers to which you had invited me. It is also a great honour for the World Water Council, for the delegation accompanying me and for me, to be here again with you for this session of the Arab Water Ministers Council.

The Arab League and its members States, along with their associated organisations, have contributed a lot to furthering the cause of water and to making it a political priority.

However, since two years, despite our efforts, the fate of water in the world remains difficult, and these difficulties are due to demography, economic development, urbanisation, pollutions and also climate change.
The distortions between humid and dry regions, inequalities between the rich and the poor have sometimes continued to worsen this phenomenon.

Needless to say, we strive to supply more and more water for agriculture, for industry and for domestic use. This is, of course, essential to quench the thirst of populations and avoid threatening economic production.

But little by little, the notion of scarce resources, like mining, oil, gas, maritime and hydraulic resources has become a reality to all of us in the North as well as in the South. We are now shifting towards policies of control and regulation to manage the demand for water. To satisfy needs while controlling consumption—this is what today and tomorrow's decision makers will have to deal with. And in countries where people suffer from water stress more than elsewhere, it is an overriding obligation.

Our behaviours are gradually changing: consuming better and wasting less. For design that is more respectful of Nature is progressively emerging. Thanks to the efforts of many countries–including those of the Arab League—thanks to measures taken by many cities, the road is paved to manage water resources in a more responsible manner. It is high time to move from the looting of water to the sharing of water.

And our message must be loud and clear: this sharing must be fair. The right to water was not only affirmed by the United Nations during the summer of 2010. It will gradually become a reality because no one today can support the deprivation of his or her neighbours from the water they need to drink, to wash, to produce, to develop, in short, to live. To this effect, the World Water Council is always at the forefront to foster dialogue notably in the case of sensitive transboundary situations or of conflicts of use between communities.

But the necessity for an equitable sharing of water between Man and Territories must not hide another essential obligation. Water must also be shared fairly between Man and Nature to guarantee and ensure a harmonious distribution of sufficient and clean water out of respect for the biodiversity. It creates obligations to master the purification cycle and to promote widespread policies for sanitation and restriction of chemical pollution emanating from agriculture and industry.

But we should refrain, as is the style nowadays, from locking ourselves within the famous water-energy-food nexus. Obviously, we need water and energy to produce food for an ever-increasing and demanding population in this world. But what is the use of watering and fertilising soils if, at the same time, we contribute to poisoning them, as we have done in so many regions of the world.

Water for health is a necessity that is as important as water for food, and the international community must be more strongly committed on this path. This is why, along with the government of Korea and the OECD, the World Water Council is launching a vast working programme on Water and Green Growth in order to determine and implement water policies to achieve development that is more respectful of Nature.

Parallel to this, we are convinced today that producing energy and making water more accessible are part of the same battle. When energy is missing and when the price of the oil barrel is skyrocketing, access to water suffers. This is why the World Water Council, throughout the climate negotiations, will continue to advocate for the recognition of a "water-energy" package, and not only an "energy-climate" package.

We need this water-energy package, just as the world needs a new basis for the climate negotiations. This negotiation must strike a better balance between the necessity of fighting against poverty for development and the imperatives of ensuring a rigorous protection of biodiversity.

It is necessary to assert the right of each individual to access water and to guarantee enough energy to secure this access. It is also necessary to guarantee the huge quantities of water needed to feed the planet and to protect the quality of the discharged water. But this is not enough.

We also have to secure the political and economical means to support this priority given to water.

To make water a political and global priority: this is what brings us together. This is an obligation. And it requires our joint efforts in three specific directions. First, we must have greater and more appropriate financial capacities. We must convince

finance ministers, prime ministers and heads of state that investing in water and sanitation means preparing the future by providing food and health security to populations.

Then, we must set up the necessary institutions to bring water management closer to citizens and the realities on the ground. There will be no better control of water consumption and no true demand regulation, without the constant awareness of users and consumers, without their active participation in this new stage in the history of water.

And finally, we must enhance technological and managerial skills and exchange know-how, but also adapt them to the specificities of each continent and each region. We must also integrate more and more training to ensure efficient management at the best cost of infrastructure and equipment. In a word, we must know how to ensure proper maintenance and efficient management of public water utilities.

Financing, governance and knowledge are the three pillars of good water management. Arab countries bring forth their experience and the expertise that they have developed over several decades.

Whether it concerns the management of aquifers, desalination, large water transfers, or deep pumping, each of you knows the high price to pay of fighting against aridity, drought and desertification.

And I am proud that, today, we may sign an historic cooperation agreement between the Arab Water Ministers Council and the World Water Council. This Memorandum of Understanding is first and foremost political. Under the patronage of the Arab League—and I would like particularly to thank Mr. Amre Moussa for his continuous support—the Arab countries will make their voices heard more widely in the international water community. And so this voice may be even stronger, I call on each of the countries that are not yet members to apply for membership directly to our Council, as nine of them have already done. And before signing this Memorandum of Understanding, please allow me to thank warmly Mr. Abdelamak Sellal, Algerian Minister with whom we initiated this collaboration several years ago, one that I hope will be concrete and long-lasting.

With this stronger voice and this greater place, the Arab Water Ministers, their countries, and their organizations must be heard and seen at the 6th World Water Forum, to be held in Marseilles in March 2012. Thanks to the work of our friend Hachmi Kennou, Director of the Mediterranean Water Institute, the Arab countries will have a specific space for expression during the Forum. I suggest that this be an opportunity to showcase specific solutions implemented in each of your countries. It may also be an opportunity to reflect on new subjects, such as the

impact of desalination on the ecological balance of natural environments, the economic benefits of large water transfers, or the promoting the use of renewable energy resources to secure, treat and purify water for agriculture and domestic use. In this respect, the Council stands ready to establish special working groups immediately on the themes that you may choose.

Your contribution to the sub-regional Mediterranean process will also be most welcome. We will start from new ideas for water that will contribute to all forms of Mediterranean union. Our populations call for action, not for speeches. We must act to improve their daily lives and to ensure a healthy and secure marine and terrestrial environment.

The World Water Council is also at the forefront to foster a new spirit of dialogue in all types of transboundary situations. We follow with great attention the evolution of needs in the Nile basin or around the Jordan river. Since its inception and as it did in the Mexico Forum, the Council may -with modesty and discretion- bring stakeholders together to examine the causes of tensions and help them bring about sustainable solutions.

Today there is room for a true international, Mediterranean, Arab Hydrodiplomacy. This hydrodiplomacy should contribute to a more collective reflection on the use and protection of major continental water masses, on the availability of the necessary energy sources for water, as well as on innovative financing for the poorest. To be active and useful, this hydrodiplomacy must be based on a type of hydro-management that will lead to the emergence of groups of women and men in charge of the future of water. What is true across the planet is also true in Arab countries.

It is in full awareness of these questions to which we wish to bring answers that our Council, France and the City of Marseille are preparing the 6th world water Forum. Our planet needs concrete and credible actions and this is why we decided to focus this coming Forum on the theme of « SOLUTIONS FOR WATER ». And the slogan of the next Forum will be « Time for Solutions ».

We will facilitate the collection, dissemination and implementation of these solutions. We want them to lead to "commitments on water" by each State, each local authority who accept to join in. And to this effect, we will need the contribution of the Arab Water Ministers Council.

Through the different preparation processes, we will obviously involve international organisations and the States but also parliaments and cities.

The parliaments vote laws and budgets. These are essential to give water a better place.

مرفق رقم (5)

القطاع الاقتصادي

إدارة البيئة والإسكان والتنمية المستدامة

الأمانة الفنية للمجلس الوزاري العربي للمياه

مشروع كلمة

معالي السيد/ عمرو موسى

الأمين العام لجامعة الدول العربية

في افتتاح أعمال

الدورة الثالثة للمجلس الوزاري العربي للمياه

(مقر الأمانة العامة للجامعة: 15-16 يونيو /حزيران 2011)

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي السيد/ عبد المالك سلال
وزير الموارد المائية – رئيس الدورة الحالية للمجلس الوزاري العربي للمياه

معالي السيد/ لويك فوشن
رئيس المجلس العالمي للمياه

أصحاب المعالي وزراء المياه في الدول العربية

أصحاب السعادة ممثلي المنظمات العربية والاقليمية والدولية ومؤسسات المجتمع المدني العربية

السيدات والسادة،
الحضور الكريم،
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

أود في مستهل كلمتي أن أهنئ معالي السيد/ عبد المالك سلال – وزير الموارد المائية بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية على رئاسته لأعمال الدورة الثالثة للمجلس الوزاري العربي للمياه متمنياً له كل التوفيق والنجاح في إدارة أعمالها، والشكر والتقدير إلى معالي وزير المياه والري بالمملكة الاردنية الهاشمية السيد/ محمد النجار عن المجهودات التي بذلها طيلة عام كامل في متابعة تنفيذ قرارات الدورة الثانية للمجلس الوزاري العربي للمياه التي عقدت بمقر الامانة العامة للجامعة وكذلك قرارات الاجتماع الثالث للمكتب التنفيذي للمجلس.

أصحاب المعالي والسعادة،

السيدات والسادة،

لقد مرت سنتين كاملتين منذ إنعقاد أول دورة للمجلس الوزاري العربي للمياه وتابعت شخصياً التقدم الحاصل في تنفيذ القرارات وخاصة القرارات التي أقرتها القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية التي عقدت بالكويت في يناير عام 2009 والتي تم بموجبها تكليف مجلسكم الموقر بوضع إستراتيجية للامن المائي في المنطقة العربية لمواجهة التحديات والمتطلبات المستقبلية للتنمية المستدامة وكذلك مشروع الإدارة المتكاملة للموارد المائية لتحقيق تنمية مستدامة في المنطقة العربية، وكذلك قمة شرم الشيخ التى دعت المجلس الوزاري العربي للمياه إلى سرعة إستكمال استراتيجية الأمن المائي العربي وهنا أود أن أتوجه بالشكر والتقدير إلى المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والاراضي القاحلة ومركز الدراسات المائية والأمن المائي العربي وجميع الجهات العربية المعنية بالمياه والمنظمات العربية والاقليمية والدولية ومؤسسات المجتمع المدني التي شاركت بفاعلية في إعداد استراتيجية الأمن المائي، وبهذا العمل يكون المجلس الوزاري العربي للمياه قد أنجز ماطلب منه، وبهذه المناسبة أدعو المجلس الموقر إلى وضع برنامج تنفيذي لاستراتيجية الأمن المائي تشارك فيه جميع الفعاليات المعنية بالشأن المائي في الدول العربية، أما بالنسبة لمشروع الإدارة المتكاملة للموارد المائية فانني أتوجه بالشكر إلى الجهات التمويلية التي أبدت رغبتها في تمويل بعض مشاريع الادارة المتكاملة للموارد المائية وأخص بالذكر البنك الاسلامي للتنمية والصندوق العربي

للانماء الاقتصادي والاجتماعي والاتحاد من أجل المتوسط والوكالة الالمانية للتعاون الدولي والوكالة السويدية للتنمية وغيرهم من الجهات التى ترغب في التنسيق والتعاون مع المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والاراضي القاحلة بصفتها الجهة العربية المناط بها متابعة تنفيذ هذه المشاريع.

أصحاب المعالي والسعادة،

السيدات والسادة،

الحضور الكريم،

تواجه المنطقة العربية تحديات مائية كبري تتطلب منا جميعا العمل سويا لوضع رؤية واضحة ومقاربة عربية موضوعية تحدد الأسلوب الواقعي والمنطقي للتعامل بصورة فعالة وموحدة لإدارة الطلب على المياه المستخدمة في الزراعة وستتاح لنا الفرصة في هذا اليوم التعرف على العرض الذي ستقدمه المملكة المغربية حول هذا الموضوع، كما أن عرض تجارب التعاون في مجال المياه المشتركة يعد من المواضيع الهامة التى ستتيح للدول العربية تبادل الرؤى ووجهات النظر حول أفضل التجارب لاستغلال الموارد المائية المشتركة وسوف يتاح لمجلسكم الموقر التعرف في هذه الدورة عن تجربة المملكة الاردنية الهاشمية حول التعاون للتسيير المستدام للموارد المائية الجوفية المشتركة مع الدول العربية المجاورة وكذلك التجربة السورية اللبنانية حول "حوض العاصي والكبير الجنوبي"، كما أن التعاون بين الدول العربية في إستغلال الأحواض المائية المشتركة من خلال إبرام إتفاقية

مشتركة أمر جدير بالاحترام والتقدير والاشادة ولقد إطلعنا جميعاً خلال الدورة الأولى للمجلس على التجربة الجزائرية التونسية الليبية ولذا فإن مايقوم به المجلس من جهد لوضع الاطار القانوني الخاص بالمياه المشتركة في المنطقة العربية سيكون أمراً مفيداً للدول العربية للاسترشاد به في وضع الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الاطراف، أما بالنسبة لبناء القدرات التفاوضية للمفاوض العربي فإنني أوليه أهمية بالغة وحرصاً كبيراً لهذا الموضوع لأن المنطقة العربية هي منطقة مصب، وأن منابع مياه الأنهار التي تمر في المنطقة متواجدة خارج المنطقة العربية، وهنا أتوجه بالشكر إلى الاكاديمية العربية للمياه على المجهودات القيمة التى بذلتها في تنفيذ البرنامج التدريبي الذي أقره المجلس الوزاري العربي للمياه وذلك بالتنسيق والتعاون مع المنظمات العربية والاقليمية والدولية الذي سيرتقي لامحالة بمستوى المفاوض العربي.

كما أهنئ المجلس على العمل الجاد الذي يوليه لتحقيق هدف الألفية الخاص بإمدادات المياه والصرف الصحي وإعتماده النموذج الموحد للمؤشرات والمعايير في هذا الشأن، وهو الأمر الذي سيمكن الدول العربية من تقييم الأداء الفعلي لتحقيق هدف الألفية، وأن إعداد التقرير العربي الأول للتقدم المحرز في هذا الخصوص سيكون أول وثيقة عربية تتناول هذا الموضوع من خلال مؤشرات ومعايير واضحة.

أصحاب المعالي والسعادة،

الحضور الكريم،

لقد أرست جامعة الدول العربية آلية تعاون مع التجمعات الاقليمية والدول الكبرى، من خلال إقامة منتديات مع هذه التكتلات والدول إيماناً منها أن أسلوب الحوار والتنسيق والتعاون معها سيمكن الدول العربية من إقامة علاقات تعاون مثمر في جميع المجالات ومنها موضوع المياه، وأرى هنا إمكانية استفادة وزارات المياه العربية من هذا التعاون من خلال طرح مواضيع ذات الاهتمام المشترك. كما أود أن اشيد في هذا المقام بمذكرة التفاهم بين المجلس العالمي للمياه والمجلس الوزاري العربي للمياه والتي ستمكن مجلسكم الموقر من مواكبة المستجدات العالمية والتعامل معها وفق منظور عالمي يحقق المصالح العربية، كما أود أن أنوه بالمجهودات التى بذلتها الأمانة الفنية للمجلس الوزاري العربي للمياه ورئيس المجلس العالمي للمياه واللجنة التنظيمية للمنتدى العالمي السادس للمياه من أجل إعتماد الاقليم العربي كوحدة جغرافية واحدة في المنتدى العالمي السادس للمياه والمقرر عقده عام 2012 بمرسيليا، وهنا أدعو اللجنة العربية المعنية بالتحضير العربي للمنتدى العالمي السادس للمياه المقرر عقده بمرسيليا عام 2012 إلى العمل بجدية وفق المهام الموكلة لها، ليكون الحضور العربي مؤثراً وله دلالات واضحة، وخاصة ما يتعلق بإعداد تقرير حول الوضع المائي في الدول العربية، ولذا فإني أطلب من مجلسكم الموقر إيلاء أولوية لهذا التقرير لأنه سيكون أول تقرير عربي يصدر عن المجلس الوزاري العربي للمياه، وأن مشاركة المنظمات العربية والاقليمية والدولية

ومؤسسات المجتمع المدني العربية أمراً مطلوباً وحيوياً، خاصة وأن المجلس الوزاري العربي للمياه اعتمد في عمله آلية تشاركية تضم جميع الجهات المعنية بالمياه في المنطقة العربية، وفي ذلك أسلوب حضاري وديمقراطي يستحق الاشادة به.

أصحاب المعالي والسعادة،

إن موافقة مجلسكم الموقر على إقامة مؤتمر عربي للمياه كل عامين وكذلك الاسبوع العربي للمياه سيمكن الجهات المعنية للمياه والخبراء وذوي الاختصاص من مناقشة القضايا الجوهرية لقطاع المياه في الدول العربية بهدف إيجاد الحلول الناجعة لمعالجة المشاكل التي تواجه هذا القطاع الحيوي وإستشراف المستقبل بنظرة علمية وموضوعية وواقعية تأخذ بعين الاعتبار الامكانيات المتاحة والتحديات التى تواجهها المنطقة العربية في مجال الموارد المائية.

إن مشروع جدول الأعمال المعروض عليكم في هذه الدورة يتطلب منكم قرارات من شأنها خدمة المصلحة العربية وتحقيق الطموحات المشروعة لشعوبنا في الحصول على الماء والمحافظة على الموارد المائية وتنميتها نظراً لأهمية هذا المورد وحيوته، والذي بدونه لا توجد حياه مصداقاً لقوله عزوجل "وجعلنا من الماء كل شئ حي".

أتمنى لكم كل التوفيق والنجاح،

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

مرفق رقم (6)

جمهورية العراق
وزارة الموارد المائية

كلمة السيد مستشار وزارة الموارد المائية نيابة عن معالي الوزير لاجتماع الدورة الثالثة للمجلس الوزاري العربي المنعقد للفترة من ١٥-١٦حزيران ٢٠١١ في مقر الجامعة العربية بالقاهرة

بسم الله الرحمن الرحيم

أصحاب المعالي الوزارء المحترمون ...

السيدات والسادة الحضور ...

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ...

أود إن أعرب عن سعادتي لحضور هذا الاجتماع نيابة عن معالي الوزير ، وأقدم شكري وامتناني للقائمين على هذا الاجتماع لدعوتهم لنا للمشاركة في أعمال الدورة الثالثة للمجلس الوزاري العربي للمياه ويسعدني إن التقي بكم في هذا المحفل الذي يشكل تطوراً في مجال مهم من مجالات التعاون العربي المشترك ...

أصحاب المعالي ...

السيدات والسادة الحضور ...

تواجه قضايا الموارد المائية في بلداننا العربية تحديات مشتركة على الصعيدين الداخلي والخارجي خاصة وان النسبة الأعظم من الواردات المائية لدولنا تأتي من دول غير عربية الأمر الذي يعرض هذه الموارد الى ضغوط كبيرة تنعكس سلباً على جهود تخطيط وتنفيذ خطط التنمية المستدامة .

إن قطاع المياه في العراق يعاني اليوم من مشاكل رئيسية نتيجة تدني واردات نهري دجلة والفرات حيث انخفضت خلال العقدين الأخيرين الى ٦٠% من مجمل الواردات السنوية للنهرين أعلاه ، وهو ما يعزى بشكل رئيسي الى أنشاء عدد من السدود الخزنية العملاقة والتطور الواسع التي تقوم بها دول المنبع (تركيا وإيران) على مجاري الأنهار الدولية المشتركة واقتران ذلك بظاهرة التغيرات المناخية التي تتعرض

لها المنطقة بشكل عام خاصة وان العراق يقع ضمن الحزام الجاف لغرب قارة أسيا حيث تهطل الأمطار فيه خلال موسم الشتاء فقط وبكميات متدنية بينما ترتفع فيه درجات الحرارة الى مستويات قياسية خلال فصل الصيف ، ومن هذه الدلائل يتطلب تامين مياه كافية للموسمين الزراعيين الشتوي والصيفي حيث تستهلك الزراعة ما نسبته ٨٥% من مجمل الواردات المائية .

إن المساحة الكلية للأراضي الصالحة للزراعة في العراق تبلغ اكثر عشرة ملايين هكتار إلا إن كمية المياه التي يجود بها الرافدان دجلة والفرات سنوياً تكفي لزراعة ٥٠% من المساحة أعلاه ولغرض الاستثمار الامثل للمياه قام العراق بإنشاء عدد من السدود الخزنية و المشاريع الاروائية والتي أنجز البعض منها خلال النصف الثاني من القرن الماضي وقبل إن تقوم دول المنبع (تركيا، إيران) بتشيدمشاريعهما على نهري دجلة والفرات مما اثر سلباً على الموارد المائية القادمة للعراق حيث تقلصت مساحات واسعة من الأراضي الزراعية ذات التربة الجيدة واستفحال ظاهرة التصحر لمساحات اخرى في الوقت الذي يستوجب زيادة الرقعة الزراعية لإنتاج الغذاء نتيجة تصاعد النمو السكاني .

أننا اذ نضع هذه المعلومات المختصرة إمام أنظار حضراتكم مستندين على دور مجلسكم الموقر والذي هو المكان المناسب لبلورة رؤية عربية موحدة في مجال المياه وضمان حقوق بلداننا من خلال تحقيق اتفاقيات دولية تضمن القسمة العادلة والمنصفة لمياه الأنهار الدولية المشتركة وبما يحقق مفهوم الأمن المائي العربي ، كما ندعو الى بلورة

موقف عربي داعم لاستكمال المصادقة على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون استخدام المجاري المائية الدولية للاغراض غير الملاحية لعام ١٩٩٧ باعتبارها الإطار القانوني الأمثل لإدارة الموارد المائية الدولية .

وفي الختام أتمنى لجميع الدول العربية التقدم والازدهار ...

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ...

مرفق رقم (7)

جامعة الدول العربية
الأمانة العامة

مذكرة تفاهم
بين المجلس الوزاري العربي للمياه
والمجلس العالمي للمياه

بشأن التعاون والشراكة في مجال الموارد المائية تنميتها وحمايتها:

- اتفق المجلس الوزاري العربي للمياه (المشار إليه بالمجلس العربي) والمجلس العالمي للمياه (المشار إليه بالمجلس العالمي)، (المشار إليهما سويا بالطرفين) على توقيع مذكرة التفاهم هذه ("المذكرة")، التي تمثل بيانا للنوايا من قبل الطرفين للعمل سويا وتوضح أساس التعاون والأنشطة المشتركة في المجالات ذات الاهتمام المشترك.

المادة الأولى
الأهداف

- الهدف من المذكرة وضع إطار يتناسب مع الحوار الدائر بين الطرفين بهدف يمكنهما من تعزيز علاقاتهما والتعاون فيما بينهما في كافة الأطر المتعلقة بالمياه والتي يعتبرونها ذات صلة.

المادة الثانية
قطاعات وأطر التعاون

بهدف الوصول إلى أهداف المذكرة، وضع الطرفان محاور التعاون التالية:

1. **التعاون الفني:**
   - اقتراح برامج للتعاون العلمي والفني؛
   - تبادل الخبرات والمعرفة بين الطرفين لوضع سياسات واستراتيجيات للاستخدام الأمثل للموارد المائية؛
   - تقديم الدعم للاستفادة من خبراتهما ذات الصلة ومن ثم تعزيز مراكز التعاون وفقاً للموارد المتاحة لديهما؛
   - إجراء بحوث علمية وأكاديمية لدعم قضايا تنمية الموارد المائية.

2. **التعاون في مجال البيئة:**

- يجب أن يعزز الطرفان التعاون في مجال مكافحة التدهور البيئي والتلوث وترشيد استخدام الموارد الطبيعية من أجل التنمية المستدامة وحماية البيئة وصحة الإنسان.

يتمركز التعاون في هذا الإطار بصفة خاصة على:

- قضايا التصحر؛
- تحلية مياه البحر؛
- استخدام معدات رصد وإدارة بيئية متقدمة، خاصة استخدام نظم المعلومات البيئية، بما في ذلك تطبيقات إحصائية على البيئة؛
- الدعم الفني، خاصة في فيما مجال الحفاظ على التنوع الحيوي؛
- تسهيل نقل المعرفة والدراية في مجال حماية البيئة؛
- رفع الوعي للاستخدام الرشيد الموارد المائية وحمايتها؛
- رفع الوعي بمفهوم مجابهة الأفراد للمخاطر الطبيعية؛
- الحوار بشأن استراتيجيات للحفاظ على المياه وسلامتها؛
- إدارة المخاطر المشتركة المياه، مثل الفيضانات والجفاف؛
- مواجهة تبعات تغير المناخ وآثاره على الموارد المائية ووضع استراتيجيات مشتركة للحد من آثار هذه الظاهرة والتكيف معها؛
- أشكال أخرى للتعاون بشأن إدارة الموارد المائية وأنواعها واستخداماتها المختلفة وفقا لاتفاق مشترك.

3. **القوانين واللوائح والوثائق:**

يتمركز التعاون في هذا لإطار بصة خاصة حول:

- تبادل قوانين المياه من أجل إيجاد ووضع آليات أكثر فاعلية لتطبيقها؛
- اكتشاف تكنولوجيات جديدة تساعد في تحسين تقييم الموارد المائية وتنميتها وإدارتها؛
- تنفيذ آليات لتسهيل نقل المعرفة والمعلومات والتواصل والتكنولوجيات المتعلقة بإدارة الموارد المائية، بالإضافة إلى تبادل نتائج البحوث ذات الصلة بهذا الإطار؛
- المساهمة في خلق تناغم لقوانين المياه وسياساتها.

المادة الثالثة

أشكـــال التعـــاون

يجب على الطرفين العمل على تعزيز التعاون من خلال الأشكال التالية للشراكة:

1. **في مجال التدريب:**
   - تحسين القدرات في مجال المياه وزيادة الكفاءة وتنمية مهارات الكوادر الفنية؛
   - تعزيز شراكة تهدف إلى تكييف برامج التدريب مع الوظائف ذات الصلة بالمياه؛
   - وضع شراكة في مجال تدريب الفنيين في الوظائف ذات الصلة بالمياه؛
2. **أنشطة أخرى مشتركة:**
   - تنظيم اجتماعات وورش عمل
   - تنظيم مؤتمرات
   - عقد اجتماعات دورية بشأن قضايا المياه
   - وضع مبادرات مشتركة
   - تبادل زيارات للخبراء والمدربين والمتدربين
   - تنفيذ مشروعات مشتركة
   - تنظيم مشترك لورش عمل تدريبيه وزيارات فنية
   - وفقا للحاجة، أي شكل آخر للتعاون يتم تحديده من قبل الطرفين والذي يمكن أن يـساهم في تعزيز ودعم فاعلية هذه المذكرة.

المادة الرابعة

تعزيز التعاون بين الطرفين

- يجب أن يشجع الطرفان ويسهلا الاتصالات والتعاون فضلا عن تبـادل المعلومـات بـشأن الأنشطة الواردة في القسم 2، وذلك من منطلق المصالح المشتركة وروح الشراكة الملهمـة لهذه المذكرة.

المادة الخامسة

نقـاط الاتصـال

- من أجل توسيع وتعميق التعاون الفعال في إطار هذه المذكرة، يمكن للطرفين تعيـين نقـاط اتصال تستطيع فيما بعد أن تتفق على تعريف الأنشطة المشتركة وتوصي بطـرق لتعزيـز الشراكة.

جامعة الدول العربية
الأمانة العامة

المادة السادسة

النفـــــاذ

- تدخل هذه المذكرة حيز التنفيذ من تاريخ توقيع الطرفين عليها.

المادة السابعة

التعديـــل والفســـخ

1. يجب تعديل هذه المذكرة كتابة من جانب الطرفين.
2. يجوز لأحد الطرفين فسخ هذه المذكرة بعد مرور ستة أشهر على إرسال إخطار كتابي بذلك للطرف الآخر. في حالة عدم إمكانية التوصل إلى اتفاق مشترك، لا يؤثر فسخ المذكرة على سريان الأنشطة القائمة التي لم تنتهي بعد وقت فسخ المذكرة.

تم التوقيع في القاهرة بتاريخ 2011/6/15 وحررت في ثلاث نسخ باللغـات العربيـة والفرنسية والإنجليزية.

تعتبر النسخ الثلاثة أصلية، وفي حالة وجود اختلافات بينهم تسود النسخة الإنجليزيـة على النسخ الأخرى.

عن المجلس الوزاري العربي للمياه	عن المجلس العالمي للمياه
عبد المالك سلال	لويك فوشون
رئيس المكتب التنفيذي	الرئيس

League of Arab States
General Secretariat

MEMORANDUM OF UNDERSTANDING BETWEEN THE ARAB MINISTERIAL WATER COUNCIL AND THE WORLD WATER COUNCIL

On the cooperation and partnership in the field of the development of water resources and its protection.

- *The Arab Ministerial Water Council (hereinafter referred to as AMWC) and the World Water Council (hereinafter referred to as the WWC), (collectively referred to herein as the "Parties") have agreed to sign this Memorandum of Understanding ("Memorandum"), which represents a statement of intent by the Parties to work together and outlines the basis for their collaboration and joint activities in fields of mutual interest.*

Section 1
Objectives

- *The objective of the Memorandum is to establish a suitable framework the dialogue between the Parties to enable the strengthening of their relations and cooperation in all water-related domains that they consider relevant.*

Section 2
Sectors and Domains of Cooperation

To achieve the objectives of the Memorandum of Understanding, the Parties establish the following axes of cooperation:

1- Technical Cooperation:

- *Propose programmes for scientific and technical cooperation;*
- *Exchange experience and knowledge between the Parties in order to develop policies and strategies for an optimal use of water resources;*
- *Provide the support to enable them to benefit from their respective experience and to thus strengthen the axes of cooperation, according to their available resources;*
- *Conduct scientific and academic research to support issues of water resources development.*

2-Cooperation in the Field of the Environment:

- *The Parties must strengthen cooperation in the struggle against environmental degradation, pollution as well as the rational use of natural resources to achieve sustainable development, environmental protection and human health.*

Cooperation in this domain is centred particularly on:

- *Desertification issues;*
- *Sea water desalination;*
- *The use of advanced environmental management and monitoring equipment, in particular the use of information systems, including statistical applications, on the environment;*
- *Technical support, in particular for the conservation of biodiversity;*
- *Facilitate the transfer of knowledge and know-how in the field of environmental protection;*
- *Raising Awareness for the rational use of water resources and its protection;*
- *Raising Awareness of people against natural dangers;*
- *Dialogue on strategies for water conservation and safety;*
- *Common risks management for water, such as floods and drought;*
- *Facing the consequences of climate change and its impacts on water resources and developing common strategies for reducing the impact of and adapting to this phenomenon;*
- *Other forms of cooperation concerning water resources management and its different types and uses, according to a mutual agreement.*

3 - ***Laws, Regulations and Documents:***

Cooperation in this domain is centred particularly on:

- *Exchanges of water legislations so as to create and develop more effective mechanisms for their application;*
- *Discovery of new technologies which help to better evaluate, develop and manage water resources;*
- *Implementation of mechanisms to facilitate the transfer of knowledge, information, communication and technologies on water resources management, as well as the exchange of the results of research related to this domain;*
- *Contribution to the harmonization of water legislations and policies.*

Section 3
Forms of Cooperation

The Parties must work to promote cooperation through the following forms of partnership:

1 - In the Field of Training:

- *Improve capacities in the field of water and increase the efficiency and competence of technical staff.*
- *Promote a partnership for the adaptation of training programs for water-related jobs;*
- *Develop a partnership in the field of training of technical staff in water-related jobs;*

2-Other Joint Activities:

- *Organization of meetings and workshops;*
- *Organization of conferences;*
- *Regular meetings on water issues;*
- *Development of joint initiatives;*
- *Exchanges and visits of experts, instructors and trainees;*
- *Carrying out joint projects;*
- *Joint organization of training workshops and technical visits;*
- *As needed, any other form of cooperation to be defined between the Parties which could contribute to the strengthening and effectiveness of this Memorandum.*

Section 4
Promoting Cooperation between Both Parties

- *The Parties must encourage and facilitate contacts and cooperation, as well as information exchange on the activities mentioned in Section 2, and this, in their mutual interest and in the spirit of the partnership which inspires this Memorandum.*

Section 5
Focal points

- *In order to widen and deepen an effective cooperation within the framework of this Memorandum of Understanding, the Parties may designate focal points who will be able to agree upon the specification of joint activities and recommend methods to promote the partnership.*

League of Arab States
General Secretariat

Section 6
Entering into Force

- *This Memorandum of Understanding will enter into force into effect on the date of its signature by the Parties.*

Section 7
Amendment and Termination

1. *This Memorandum must be amended in writing by the Parties.*
2. *One Party may terminate the Memorandum six months after written notification is given to the other Party. In the case where it is not possible to reach a common accord, this termination will not affect the validity of the ongoing activities that are not yet completed at the time of the termination.*

Signed in Cairo on 15th June2011 in triplicate, in Arabic, French and English.

The three texts are authentic. In the case of differences, the English *LOIC FAUCHON* ***text prevails.***

For the Arab Ministerial Water Council	*For the World Water Council*
ABDELMALEK SELLALI	*LOIC FAUCHON*
The President of the Executive Bureau	***The President***

League of Arab States
General Secretariat

MEMORANDUM D'ENTENTE ENTRE LE CONSEIL MINISTRIEL ARABE DE L'EAU ET LE CONSEIL MONDIAL DE L'EAU

Sur la coopération et le partenariat dans le domaine du développement des ressources en eau et de sa protection.

Le Conseil Ministriel Arabe de l'Eau (ci-après dénommé CMAE) et le Conseil Mondial de l'Eau (ci-après dénommé CME) (collectivement appelés «Parties») acceptent de signer ce mémorandum d'entente, qui constitue une déclaration d'intention des Parties de travailler ensemble et d'exposer les bases de leur collaboration et de leurs activités conjointes pouvant être menées dans les domaines d'intérêt commun.

Paragraphe 1
Objectifs

- *L'objectif du mémorandum d'entente est de fournir un cadre approprié au dialogue entre les Parties afin de permettre le renforcement de leurs relations et de leur coopération dans tous les domaines liés à l'eau, qu'elles estimeront pertinents ;*

Paragraphe 2
Secteurs et domaines de coopération

Dans le but d'atteindre les objectifs du mémorandum d'entente, les Parties ont établi les axes de coopération suivants :

1- La Coopération Technique:

- *Proposer des programmes de coopération scientifique et technique;*
- *Echanger les expériences et les connaissances entre les Parties en vue de parvenir à l'élaboration des politiques et des stratégies pour permettre l'utilisation optimale des ressources en eau;*
- *Fournir un appui pour leur permettre de mettre à profit leur expérience respective, et renforcer ainsi l'application des axes de coopération, en fonction des ressources qui leur sont disponibles ;*
- *Faire des recherches scientifiques et académiques pour servir les questions de développement des ressources en eau ;*

2- La Coopération dans le Domaine de L'Environnement:

Les Parties doivent renforcer la coopération dans le domaine de la lutte contre la dégradation de l'environnement, la pollution ainsi que l'utilisation rationnelle des ressources naturelles pour un développement durable et la protection de l'environnement et de la santé humaine.

La coopération, dans ce domaine, est centrée en particulier sur:

- *les questions liées à la désertification ;*
- *le dessalement de l'eau de mer ;*
- *l'utilisation de matériel avancés de gestion et de surveillance de l'environnement, et notamment l'utilisation des systèmes d'information, y compris statistiques, sur l'environnement ;*
- *l'assistance technique, notamment pour la préservation de la biodiversité ;*
- *Faciliter le transfert du savoir faire et des connaissances dans le domaine de la protection de l'environnement;*
- *la sensibilisation à une utilisation rationnelle de la ressource en eau et sa protection ;*
- *La sensibilisation des personnes contre les dangers naturels;*
- *concertation sur les stratégies de la préservation de la sécurité de l'eau; - La gestion commune des risques liés à l'eau tels que les inondations et la sécheresse;*
- *Faire face aux conséquences des changements climatiques et ses impacts sur les ressources en eau et l'élaboration des stratégies communes destinées à réduire l'impact de ce phénomène et de s'adapter avec d'autres formes de coopération concernant la gestion des ressources en eau et ses divers types et utilisations, selon un accord mutuel ;*

3 - Lois, Règlements et Documents:

La coopération dans ce domaine est centrée en particulier sur :

- *L'échange sur les législations de l'eau afin de créer et de développer des mécanismes plus efficaces pour leur application;*
- *Découvrir des nouvelles technologies qui aident à mieux évaluer, développer et gérer les ressources en eau;*
- *Mise en œuvre des mécanismes pour faciliter le transfert des connaissances, de l'information, de la communication et des technologies sur la gestion des ressources en eau, ainsi que l'échange des résultats des recherches relatives à ce domaine;*
- *Contribuer à l'harmonisation des législations et des politiques de l'eau.*

Paragraphe 3

Formes de coopération

Les Parties doivent œuvrer à promouvoir la coopération à travers les formes de partenariat suivantes :

1 - Dans le domaine de la Formation:

- *L'amélioration des capacités dans le domaine de l'eau et l'augmentation de l'efficacité des cadres techniques et de développer leurs compétences;*
- *Promouvoir un partenariat pour l'adaptation des programmes de formation dans le domaine des métiers liés à l'eau;*
- *Le développement d'un partenariat dans le domaine de la formation des cadres dans les métiers liés à l'eau ;*

2- Autres Activités Communes:

- *L'Organisation de rencontres et d'ateliers;*
- *Organisation de conférences;*
- *Réunions régulières sur les questions de l'eau;*
- *Le développement d'initiatives conjointes;*
- *Echanges et visites d'experts, de formateurs et de stagiaires ;*
- *Réalisation de projets communs ;*
- *Organisation conjointe de stages de formation et de visites techniques ;*

En cas de besoin, à travers toutes autres formes de coopérations à définir entre les Parties et susceptibles de contribuer au renforcement et à l'efficacité de ce mémorandum.

Paragraphe 4

Promouvoir la coopération entre les Parties

- *Les Parties doivent encourager et faciliter les contacts et la coopération, ainsi que l'échange d'informations sur les activités citées dans le paragraphe 2 et ce, dans leur intérêt mutuel et dans l'esprit du partenariat qui inspire le présent mémorandum.*

Paragraphe 5

Points focaux

- *Afin d'élargir et d'approfondir une coopération effective dans le cadre du mémorandum d'entente, les Parties pourront désigner des points focaux qui pourront s'entendre sur la définition d'activités communes et recommander des méthodes pour promouvoir le partenariat.*

جامعة الدول العربية
الأمانة العامة

Paragraphe 6

<u>Entrée en vigueur</u>

- *Ce mémorandum d'entente entrera en vigueur a la date de la signature par les Parties.*

Paragraphe 7

<u>Amendement et résiliation</u>

1. *Ce mémorandum d'entente doit être amendé par écrit entre les deux Parties.*
2. *Il est possible qu'une Partie résilie le mémorandum d'entente six mois après la notification écrite de l'autre Partie. A défaut d'un commun accord, cette résiliation n'affectera pas la validité des activités courantes non encore achevées au moment de la résiliation.*

Fait à au Caire Le 15 Juin 2011 en trois (3) exemplaires, en langue Arabe, Française et Anglaise.

Les trois textes sont authentiques, dans le cas de divergence, le texte Anglais prévaut.

Pour le Conseil Ministriel Arabe de l'Eau	***Pour le Conseil Mondial de l'Eau***
ABDELMALEK SELLAL	***LOIC FAUCHON***
Le Président du bureau Exécutif	***Le Président***

مرفق رقم (8)

Palestinian National Authority
Palestinian Water Authority

السلطة الوطنية الفلسطينية
سلطة المياه الفلسطينية

الاثنين، 29 تشرين الثاني، 2010
W.11.011.2010AH

سعادة الأخ/ د. جمال جابر الله حفظه الله

مدير إدارة البيئة والإسكان والتنمية المستدامة

الأمانة الفنية للمجلس الوزاري العربي للمياه

الأمانة العامة لجامعة الدول العربية

تحية طيبة وبعد،

الموضوع: استراتيجية الأمن المائي في المنطقة العربية

استناداً إلى قرار المجلس الوزاري العربي للمياه في دورته الاستثنائية التي عُقدت بمقر الأمانة العامة للجامعة يوم 2010/9/23، رقم (ق أ- د.ع.ع – م.و.ع.م – 2010/9/23) بشأن متابعة تكليفات القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية (دولة الكويت 19-2009/1/20) حول وضع استراتيجية للأمن المائي في المنطقة العربية لمواجهة التحديات والمتطلبات المستقبلية للتنمية المستدامة ، وإلى توصيات اللجنة الفنية العلمية الاستشارية للمجلس الوزاري العربي للمياه في اجتماعها الاستثنائي المنعقد بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية يوم 10-2010/11/11، فإننا نرجو إبلاغكم :

بموافقة واعتماد سلطة المياه في فلسطين لاستراتيجية الأمن المائي في المنطقة العربية لمواجهة التحديات والمتطلبات المستقبلية للتنمية المستدامة بصيغتها الأخيرة والنهائية.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

12787
29 NOV 2010

د. شداد العتيلي
رئيس سلطة المياه

نسخة:
- سعادة الأخ/ د. بركات الفرا – سفير دولة فلسطين في جمهورية مصر العربية
- الإخوة أعضاء اللجنة الفنية العلمية الاستشارية

Ramallah Tel 02 242 9022, Fax 02 242 9341 Gaza Tel 08 282 7409, Fax 08 282 6630
Website: www.pwa.ps Email: pwa@pwa.ps

المندوبية الدائمة للمملكة الأردنية الهاشمية
لدى جامعة الدول العربية

الرقم ٢٠١١/٧٤
التاريخ ٥/١/٢٠١١
الموافق .....

فاكس

تهدي المندوبية الدائمة للمملكة الأردنية الهاشمية اطيب تحياتها الى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية(القطاع الاقتصادي - إدارة البيئة والإسكان والتنمية المستدامة).

وتتشرف اعلامها موافقة وزارة المياه في المملكة الاردنية الهاشمية على اعتماد استراتيجية الأمن المائي في المنطقة العربية لمواجهة التحديات والمتطلبات المستقبلية للتنمية المستدامة.

تنتهز المندوبية الدائمة للمملكة الاردنية الهاشمية هذه المناسبة لتعرب للأمانة العامة لجامعة الدول العربية عن فائق التقدير والاحترام.

سفارة المملكة الأردنية الهاشمية - القاهرة
EMBASSY OF THE HASHEMITE KINGDOM OF JORDAN - CAIRO

الأمانة العامة،
جامعة الدول العربية،
القاهرة.

000138

5 JAN 2011

The Permanent Mission Of The Republic
Of Iraq To The League Of Arab States

البعثة الدائمة لجمهورية العراق
لدى جامعة الدول العربية

العـــدد : ع/١٥/٤/ ٤٢٠
التاريـــخ ٢٠١١/٢/١٣٠
١٠ /ربيع الاول/١٤٣٢

تهـدي الممثليـة الدائمة لجمهورية العـراق اطيب تحياتها الى الامانة العامة لجامعة الـدول العـربيـة / القطاع الاقتصادي – ادارة البيئة والاسكان والتنمية المستدامة، واذ تشيرها الى مذكرتها المرقمة ٣/٤٠٩٤ والمؤرخة في ٢٠١٠/١١/٢١، تود الممثلية أن تعلـم الادارة المـوقرة بموافقـة جمهورية العراق على استراتيجية الامن المائي في المنطقة العربية لمواجهة التحـديات والمتطلبـات المستقبلية للتنمية المستدامة.

تغتنـم الممثليـة الدائمـة هذه المناسبـة لكـي تجـدد فائـق تقديرهـا واحترامهـا.

001447
13 FEB 2011

الامانة العامة لجامعة الدول العـربيـة
القطاع الاقتصادي – ادارة البيئة والاسكان والتنمية المستدامة

محمد اياد ٢/٢٠

٩ شارع محمد مظهر – الزمالك – القاهرة ١١٢١١ تلفون ٢٧٣٥٨٠٨٧ / ٢٧٣٥٩٢٠٥ (٠٠٢٠٢) – فاكس ٢٧٣٦٥٠٧٥ (٠٠٢٠٢)
9 – Mohammed Mazhar St. Zamalek , Cairo – 11211 Telephone: (00202) 27358087 / 27359205 - Fax (00202) 27365075
Web : http://iraqmissions.hostinguk.com - E- mail : cairep@iraqmfamail.com

بسم الله الرحمن الرحيم

الوفد الدائم للمملكة العربية السعودية
لدى جامعة الدول العربية
القاهرة

PERMANENT MISSION OF THE KINGDOM OF
SAUDI ARABIA TO THE LEAGUE OF ARAB STATE
CAIRO

يهدي الوفد الدائم للمملكة العربية السعودية لدى جامعة الدول العربية أطيب تحياته إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية(القطاع الاقتصادي: إدارة البيئة والإسكان والتنمية المستدامة).

يود الوفد الإفادة بصدور موافقة حكومة المملكة العربية السعودية على الإستراتيجية العربية للأمن المائي في المنطقة العربية لمواجهة التحديات والمتطلبات المستقبلية للتنمية المستدامة (٢٠١٠ ــ ٢٠١١) **على أن تكون استر شادية وتراجع كل خمس سنوات** .

كما تضمنت الموافقة على **تفويض معالي وزير المياه والكهرباء أو من ينيبه بالتوقيع عليها حسب الصيغة المرفقة** (نسخة من الإستراتيجية المشار إليها أعلاه والتعديلات الإملائية باللون الأحمر) .

للاطلاع والإحاطة واتخاذ اللازم.

وينتهز الوفد هذه الفرصة ليعرب لها عن أطيب تمنياته،،،،،،

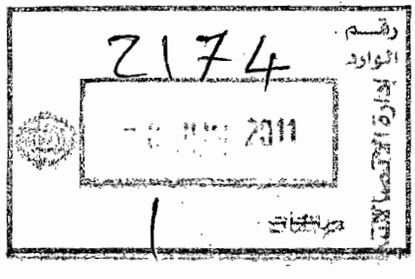

الرقم: ٣٤٤/ ٥٠٢٨ التاريخ: ١٤٣٢/٧/٦ الموافق: ٢٠١١/٦/٨ المرفقات: ملحوظ

مرفق رقم (9)

المندوبية اللبنانية الدائمة
لدى جامعة الدول العربية
القاهرة

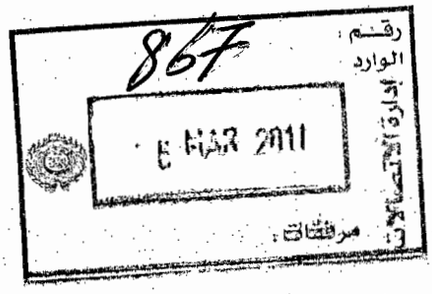

الرقم : ٤٤٤/ج/٢٠١١

تهدي المندوبية اللبنانية الدائمة لدى جامعة الدول العربية أطيب تحياتها إلى الامانة العامة للجامعة – القطاع الاقتصادي / إدارة البيئة والاسكان والتنمية المستدامة – وبالاشارة الى المذكرة رقم ٣/٣٤٧٦ تاريخ ٢٠١٠/٩/١٩ بشان متابعة تنفيذ قرار الدورة الاستثنائية ،

تتشرف بابلاغها ملاحظات وزارة الطاقة والمياه بالجمهورية اللبنانية حول استراتيجية الأمن الغذائي بالمنطة العربية لمواجهة التحديات والمتطلبات المستقبلية للتنمية المستدامة على الشكل التالي :

- ان مقدمة ومبررات الاستراتيجية برأي وزارة الطاقة طويلة ، فقد أتت على ٧ صفحات من أصل ٢٤ صفحة مجمل صفحات الاستراتيجية .
- لقد نجحت الاستراتيجية في بحث وطرح المشاكل في مختلف البلدان العربية ، ولكن تم بلورتها في ١٥ محور أساسي ، وهذا برأي الوزارة كثير في بنية الاستراتيجية المتعارف عليها ، فمثلا ان المحور من ٥-٩ يتحدث عن ضعف في قدرات المؤسسات ، ومن ٥-١٥ يتحدث عن تقوية المؤسسات والتشريعات ، ممكن وضعهم جميعا في محور حوكمة المياه .
- هناك التباس في تعريف المحاور ، فهناك بعض المحاور تظهر في المواضيع ، وبعضها هو محور بحد ذاته ، مثلا تحقيق أهداف الألفية للتنمية .
- ان بعض هذه المحاور لم يكن معمقا كفاية لحل هذه المشاكل فمثلا في المحور ٥-٦ المتعلقة بتمويل القطاع لم يتم ذكر مصادر التمويل ، ولم يتم ايضا ذكر اي شيء يتعلق بتعرفة المياه وكيفية استرجاع الكلفة والتي هي موضوع اساسي في هذا المحور .
- لم تحتوي الاستراتيجية توصيات واضحة من أجل التوصل الى خطة عمل وايضا لم تحتوي على أدوات أو أساليب ممكن تبنيها من أجل الوصول الى الأهداف المرجوة .
- لقد تم ذكر استراتيجية المياه الأورو- متوسطية كمحور من المحاور الاستراتيجية العربية ولكن لم يتم توضيح العلاقة في كيفية الاستفادة منها او كيفية الربط بينهما .

٢٢ شارع المنصور محمد - الزمالك - القاهرة / هاتف : ٥ / ٤ / ٢٧٣٨٢٨٢٣ فاكس : ٢٧٣٨٢٨١٨

المندوبية اللبنانية الدائمة
لدى جامعة الدول العربية
القاهرة

تابع /الكتاب رقم ٤٤٤/ج/٢٠١١

- لقد تم ذكر الاستراتجية التنمية الزراعية العربية ، انها شكلت الانطلاقة الحقيقية لتفعيل وتطور العمل المشترك في مجال التنمية الزراعية ، ولكن لم يتم توضيح هذه الآثار الايجابية لتعريف النموذج الناجح من هذه الاستراتيجيات .

- ان المؤشرات المقترحة لم تكن مؤشرات قياسية أي من النوع الكمي ولم يتم ترجمتها الى مؤشر قياسي ، فمثلا في موضوع حماية المصادر المائية من التلوث او الحصول على معلومات من قبل الدول العربية لم يتم تحديد كيف سيتم قياس هذا المؤشر ، بالاضافة الى انه لم يتم تحديد مقياس للمؤشرات ليتم تقييمهم وبالتالي تقييم تحقيق الاستراتيجية على فترة الخمس سنوات المقترحة .

- ان المؤشرات تختلف نسبتها بين الدول ، فمثلا ممكن ان تكون دولة متقدمة في مؤشر معين على دولة اخرى بينما متاخرة في مؤشر آخر ، كيف سيتم تحديد التقدم لهذه الدول في تحقيق الاستراتيجية .

- ان البلدان العربية تقع ضمن ثلاث انواع من المناخات ، وكل له خصوصية معينة ، لذلك لم يتم تحديد اثره وانعكاساته في هذه البلدان خاصة في موضوع المؤشرات ضمن المواضيع المذكورة في الاستراتيجية والتي هي : إدارة الطلب على المياه ، إدارة الجفاف ، وادارة المياه غير التقليدية .

ترجو المندوبية اللبنانية الدائمة من الامانة العامة أخذ العلم بملاحظات وزارة الطاقة والمياه بالجمهورية اللبنانية ، واجراء المقتضى ، وتنتهزها مناسبة لتعرب لها عن فائق اعتبارها وتقديرهـــــا ،،،

القاهرة في ٢٠١١/٣/١

المندوبية اللبنانية الدائمة لدى جامعة الدول العربية

الى الامانة العامة لجامعة الدول العربية

القطاع الاقتصادي / إدارة البيئة والاسكان والتنمية المستدامة

٢٢ شارع المنصور محمد - الزمالك - القاهرة / هاتف : ٥/٤/٢٧٣٨٢٨٢٣ فاكس : ٢٧٣٨٢٨١٨

AMBASSADE
DE LA
REPUBLIQUE ISLAMIQUE DE MAURITANIE
114,RUE Mohiedine Abu El Ez
El Mohandessin - Dokki - Le Caire
Tel:37490671 - 37491048

سفارة
الجمهورية الإسلامية الموريتانية
١١٤ ش محي الدين أبو العز - المهندسين - الدقي - القاهرة
تليفون : ٣٧٤٩٠٦٧١ - ٣٧٤٩١٠٤٨

رقم القيد 320/م ن/2010 القاهرة في 06 /2010/12

تهدى المندوبية الدائمة للجمهورية الإسلامية الموريتانية لدى جامعة الدول العربية أطيب تحياتها الى الامانة العامة لجامعة الدول العربية (إدارة شؤون مجلس الجامعة)،

و تتشرف بالإبلاغ بملاحظات بلادنا على وثيقة الإستراتيجية العربية للأمن المائي في الوطن العربي لمواجهة التحديات والمتطلبات المستقبلية للتنمية المستدامة (2010-2013) المزمع عرضها على القمة الإقتصادية المقبلة المقرر عقدها في 2011/01/19 بشرم الشيخ .

وتغتنم المندوبية هذه الفرصة لتعرب عن فائق تقديرها وإحترامها

الامانة العامة لجامعة الدول العربية
(إدارة شؤون مجلس الجامعة)

بسم الله الرحمن الرحيم

République Islamique de Mauritanie
Honneur - Fraternité - Justice
Ministère de l'Hydraulique et de l'Assainissement

الجمهورية الإسلامية الموريتانية
شرف - إخاء - عدالة
وزارة المياه والصرف الصحي

N° 0247 / MHA/SG

Nouakchott,le 18 NOV 2010
انواكشوط في.....

DAMA 18/11/10

Le Secrétaire Général الأمين العام

إلي السيد الأمين العام لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون

الموضوع: إحالة ملاحظات علي وثيقة"الإستراتيجية العربية للأمن المائي"

عطفا علي رسالتكم رقم 2176 بتاريخ 07 نوفمبر 2010، وبعد الإطلاع علي وثيقة" الإستراتيجية العربية للأمن المائي في الوطن العربي لمواجهة التحديات والمتطلبات المستقبلية للتنمية المستدامة (2010-2030)"، يشرفني ان أبلغكم بملاحظاتنا علي الشكل التالي:

1- بعض الأخطاء المطبعية والإملائية البسيطة، والمتفرقة في بعض صفحات الوثيقة، مثل: الصفحة 2 السطر رقم 19، الصفحة 3 السطر رقم 8، الصفحة 4 السطر رقم 15، الصفحة 5 السطر رقم 16.... ؛
2- يجب ذكر نهر السنغال إلي جانب دجلة والفرات والنيل، لأن له نفس الخصائص ويعاني من نفس المشاكل (الصفحة رقم 1)؛
3- إعادة صياغة الفقرة الثانية تحت عنوان: ميدان التطوير المؤسساتي (الصفحة رقم 2)؛
4- إن موريتانيا تشرك أيضا القطاع الخاص في إدارة وتسيير الموارد المائية عن طريق المكتب الوطني لخدمات الماء في الوسط الريفي (الصفحة رقم 9)؛
5- تجدر الإشارة إلا أن موريتانيا لها شاطئ يمتد لمئات الكيلومترات علي المحيط الأطلسي ويتركز عليه الكثير من التجمعات السكانية والحضرية وعليه كذالك الكثير من المشاريع التنموية بمختلف أشكالها(الصفحة 20 تحت عنوان:حماية البيئة المائية الساحلية)؛
6- في الصفحة رقم 20 تحت عنوان تنويه: هناك تعارض في التواريخ المكتوبة.

وزارة الشؤون الخارجية والتعاون
Ministère des Affaires Etrangères et de la Coopération
Courrier Arrivée
Sous le N° 2698
En date du 18/11/2010
البريد الوارد
تحت رقم
بتاريخ

Tél. +222 521 11 99 – Fax : 524 02 67 – Nouakchott
هاتف: 99 11 521 222 + - فاكس: 67 02 524 – انواكشوط
Site : www.hydraulique.gov.mr

مرفق رقم (10)

وزارة الخارجية
بعثة الدائمة لجمهورية مصر العربية
لدى جامعة الدول العربية

١٠٤٠٢

تهدي المندوبية الدائمة لجمهورية مصر العربية لدى جامعة الدول العربية أطيب تحياتها إلي الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (مكتب الأمين العام) ، وبالإشارة إلي مذكرة الأمانة العامة رقم ٥/١٥٣٠ بتاريخ ٢٠١١/٣/٢٤ بشأن القرار الصادر عن القمة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية التي عقدت يوم ٢٠١١/١/١٩ بشرم الشيخ .

تتشرف بأن ترفق مع هذا بالخطاب الموجه إلي السيد الأمين العام لجامعة الدول العربية من السيد وزير الموارد المائية والري .

وتنتهز المندوبية الدائمة لجمهورية مصر العربية لدى جامعة الدول العربية هذه المناسبة لتعرب للأمانة العامة لجامعة الدول العربية الموقرة عن فائق تقديرها واحترامها .

003071
31 MAR 2011

إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية
(مكتب الأمين العام)
تحريراً في: ٢٠١١/٣/٣١
تليفون المندوبية : (٢٥٧٤٩٨٦٨) - (الفاكس ٢٥٧٤٩٨٦٩)

المندوبية/samia

بسم الله الرحمن الرحيم

جمهورية مصر العربية
وزارة الموارد المائية والرى
الوزيـــر

وزارة الموارد المائية والرى
مكتب الوزير
رقم الصادر : ٦٦٨
التاريخ ٢١ / ٣ / ٢٠١١
المرفقات :

معالى السيد / عمرو موسى
الأمين العام لجامعة الدول العربية

تحيه طيبه وبعد ،

بداية أود أن أعرب لسيادتكم عن خالص تقديرى لشخصكم الكريم وعظيم شكرى وامتنانى لجهود سيادتكم الفعالة نحو تحقيق الأمن المائى العربى .

وبالإشارة لكتاب سيادتكم بتاريخ ٢٠١١/٣/١٧ بشأن متابعة تنفيذ نتائج وقرارات القمة العربية التنموية فى الكويت .. أتشرف بالإحاطة أن وزارة الموارد المائية والرى تثمن جهود جميع القائمين على العمل فى المجلس الوزارى العربى للمياه وأمانته الفنية وكذلك المركز العربى لدراسات المناطق الجافة والأراضى القاحلة على الجهود التى بذلوها من أجل خدمة قضايا الموارد المائية فى أمتنا العربية وعلى رأسها إعداد مشروع الإدارة المتكاملة للموارد المائية .

كما أن الوزارة تتابع عن كثب الجهود الحثيثة للمركز العربى لدراسات المناطق الجافة والأراضى القاحلة فى البحث عن سبل التمويل اللازمة لهذا المشروع وأود الإشارة هنا إلى أن الوزارة على أتم الإستعداد لتقديم كافة تجاربها الرائدة فى مجال الإدارة المتكاملة للنهوض بالشأن المائى على المستوى العربى .

أما فيما يتعلق بإستراتيجية الأمن المائى العربى ، فلقد جاءت صياغتها النهائية المعدلة فى إجتماع لجنة الخبراء فى نوفمبر ٢٠١٠ موافقة لما تراه وزارة الموارد المائية والرى من حيث أهدافها ومحاورها الرئيسية إلا أن استكمال إجراءات إعتمادها مازال مرهوناً بتوضيح رؤية المملكة العربية السعودية الشقيقة من الموافقة عليها .

وإذ نأمل فى الإجتماع القادم للمكتب التنفيذى للمجلس الوزارى العربى للمياه أن يتم التوافق على وثيقة الإستراتيجية من أجل البدء فى وضع البرنامج العمل لتنفيذها .

وإذ أنتهز الفرصة لأهدى لسيادتكم وجميع العاملين بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية أطيب التحيات وفائق التقدير .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

وزيـــر
الموارد المائية والرى
(د/ حسين العطفى)
١٣ مارس ٢٠١١

كورنيش النيل - إمبابة - جيزة ١٢٦٦٦ - تليفون : ٣٥٤٤٩٤٤٧/٨ (٢٠٢) + فاكس : ٣٥٤٤٩٤٤٩ (٢٠٢) +

مرفق رقم (11)

United Nations Environment Programme
برنامج الأمم المتحدة للبيئة • 联合国环境规划署
UNEP PROGRAMME DES NATIONS UNIES POUR L'ENVIRONNEMENT • PROGRAMA DE LAS NACIONES UNIDAS PARA EL MEDIO AMBIENTE
ПРОГРАММА ОРГАНИЗАЦИИ ОБЪЕДИНЕННЫХ НАЦИЙ ПО ОКРУЖАЮЩЕЙ СРЕДЕ

073.2011

Regional Office for West Asia – P. O. Box 10880, Manama, Bahrain • Tel: [973] 17812777 • Fax [973] 17825110/1
Email: uneprowa@unep.org.bh – Website: www.uncp.org.bh

خطاب مرسل بالفاكس
TELEFAX TRANSMISSION

إلى : سعادة الدكتور جمال جاب الله المحترم
مدير إدارة البيئة و الإسكان والتنمية المستدامة
جامعة الدول العربية
القاهرة
جمهورية مصر العربية

التاريخ : 2011/04/11
المرجع : CAMRE
إعداد : FA/ab

رقم الفاكس : 9546 577 2 202 +
عدد الصفحات : 2

من : د. حبيب الهبر
المدير والممثل الإقليمي

الموضوع : محضر الاجتماع الرابع للجنة الفنية العلمية الاستشارية للمجلس الوزاري للمياه

يهدي المكتب الإقليمي لغرب آسيا لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أطيب تحياته إلى مقام جامعة الدول العربية ولشخصكم الكريم، وبالإشارة إلى محضر الاجتماع الرابع للجنة الفنية العلمية الاستشارية للمجلس الوزاري للمياه (على مستوى كبار المسؤولين)، يسعدنا إعلامكم بالتالي:

1- إستراتيجية الأمن المائي في المنطقة العربية:

بعد الإطلاع على بنود الإستراتيجية، فإن المكتب الإقليمي لغرب آسيا لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة يهنئ المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (أكساد) وأعضاء اللجان التي شاركت في إعدادها، وفي هذا السياق نوضح بأنه ومن خلال تجاربنا السابقة، فإن تطبيق ومتابعة تنفيذ هذه الإستراتيجية يحتاجان إلى إكمال بعناصر تنفيذية تتيح على القائمين على تنفيذها في الدول العربية والمنظمات الإقليمية تحضير التقارير اللازمة التي تظهر لصاحب القرار مدى تنفيذها والعقبات التي تواجهها، لذا فإننا نقترح ما يلي:

- تحضير إستراتيجية تنفيذية تتضمن أهدافاً واضحة للتنفيذ ضمن أطر زمنية محددة.
- تحضير دليل يتضمن معلومات عن كيفية حساب المؤشرات التي وردت في الإستراتيجية بهدف توحيد أسلوب تقييم المؤشرات والحصول على معلومات قابلة للمقارنة (Comparable Data & Information) مما يسهل تحضير التقارير المتعلقة بمدى تنفيذ الإستراتيجية.

003458
11 APR 2011

2- كما يرغب المكتب الإقليمي لغرب آسيا لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يقوم بمشاركة فعالة في كافة أعمال اللجنة الفنية العلمية الاستشارية للمجلس الوزاري العربي للمياه، لذا يرجى موافاتنا بكافة مشاريع التقارير والأعمال لإبداء الرأي ودعوة المكتب للمشاركة في كافة الندوات والاجتماعات المتعلقة بعمل اللجنة الفنية.

ويغتنم المكتب الإقليمي لغرب آسيا لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة هذه المناسبة ليعرب لمقام الجامعة العربية عن خالص تحياته وتقديره.

وتفضلوا بقبول فائق الشكر والتقدير.

2

مرفق رقم (12)

الهيئة العربية للطاقة الذرية
Arab Atomic Energy Agency
الذرة في خدمة الإنسان

الرقم: 184
التاريخ: 1 - مارس 2011
المرفقات: موضوع إدارة الموارد المائية

تهدي الهيئة العربية للطاقة الذرية أطيب تحياتها إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (القطاع الإقتصادي – إدارة البيئة والإسكان والتنمية المستدامة)،

وبالإشارة إلى خطابكم رقم 5/995 بتاريخ 2011/02/28 بشأن موعد عقد الاجتماع الرابع للجنة الفنية العلمية الاستشارية للمجلس الوزاري العربي للمياه على مستوى كبار المسؤولين خلال الفترة : 24 – 20111/4/26.

يسرّنا إعلامكم بأن الأستاذ الدكتور عبد المجيد المحجوب، المدير العام للهيئة العربية للطاقة الذرية، والأستاذ الدكتور أحمد رشاد قاسم، رئيس قسم علوم الحياة والبيئة، سيمثّلان الهيئة لحضور هذا الاجتماع.

ونرفق لسيادتكم اقتراح موضوع إدارة الموارد المائية باستخدام تقانات النظائر المستقرّة والمشعّة.

تغتنم الهيئة العربية للطاقة الذرية هذه المناسبة لتعرب للأمانة العامة لجامعة الدول العربية (القطاع الإقتصادي – إدارة البيئة والإسكان والتنمية المستدامة) عن فائق التقدير والاحترام.

الأمانة العامة لجامعة الدول العربية
القطاع الاقتصادي
إدارة البيئة والإسكان والتنمية المستدامة

أ.د.ا.ر/خ.ع

7، نهج المؤازرة – حي الخضراء 1003 تونس – الجمهورية التونسية – هاتف : 71.808.400 – فاكس : 71.808.450 – بريد إلكتروني : aaea@anoo.org.tn, anea_org@yahoo.com
7, Rue de l'assistance – Cité el Khadhra 1003 Tunis – TUNISIA – Tel.: 71.808.400 – Fax : 71.808.450 – E-mail : aaea@aaea.org.tn, aaea_org@yahoo.com

الهيئة العربية للطاقة الذرية
Arab Atomic Energy Agency
الذرة في خدمة الانسان

إدارة الموارد المائية باستخدام تقانات النظائر المستقرّة والمشعّة

خلفيـــــــة :

تشكّل ندرة موارد المياه واحداً من أكبر التحديات التي تواجهها التنمية في المنطقة العربية. فأكثر من عشرة بلدان تعاني من قلّة المياه في العالم هي من الدول العربية، وهناك ثماني دول عربية يبلغ فيها نصيب الفرد السنوي من استهلاك المياه أقل من 500 متر مكعب، كما أن نحو 50 مليون شخص لا يستطيعون الحصول على مياه الشرب المأمونة ونحو 80 مليون شخص يفتقرون إلى الصرف الصحي المأمون.

ومن الأسباب الرئيسية لتنامي مشكلة المياه في المنطقة العربية تزايد عدد السكان وتسارع التنمية والتنافس على المياه في القطاعات المدنية والسياحية والصناعية والزراعية وعدم فعالية سياسات وممارسات إدارة المياه وعدم انتظام هطول الأمطار والوضع الأمني الكثير التقلب.

وتحدّد إستراتيجية الأمن المائي العربي الصادرة عن الأمانة الفنية للمجلس الوزاري العربي للمياه (نوفمبر 2010) تحديات المسألة المائية التي تواجه الوطن العربي ومنها :

- ضعف كفاءة استخدام المياه، حيث يبلغ متوسّط الفاقد حوالي 62% من مجمل الموارد المائية المستخدمة في الري.
- الموارد المائية المشتركة : حوالي ثلثي الموارد المائية السطحية في الوطن العربي المتمثّلة في الأنهار الرئيسية الكبرى (دجلة والفرات والنيل والسنغال) تنبع من خارج الوطن العربي.
- غياب النظرة الشمولية في إدارة القطاع المدني كالبعد البيئي ومبدأ الاستدامة.
- الزيادة السكانية وزيادة الطلب على المياه.
- ضعف الوعي على مستوى الفرد والمجتمع بقضايا المياه.
- تأثير ظاهرة التغيرات المناخية.
- حرمان الدول والمناطق المحتلة من استثمار مواردها المائية.
- تزايد دور المياه في التنمية الاقتصادية.
- ضعف دور البحث العلمي ونقل التكنولوجيا واسهاماته في تطوير قطاع المياه.

وتهدف إستراتيجية الأمن المائي العربي إلى تحقيق أهداف رئيسية لمواجهة التحديات والمتطلبات المستقبلة للتنمية المستدامة في الوطن العربي منها :

- تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المائية المتاحة بكافة أنواعها.
- حماية الموارد المائية من التلوّث.

أ.م.أ.ر/خ.ع

7، شارع المؤازرة – حي الخضراء 1003 تونس – الجمهورية التونسية – هاتف : 71.808.400 – فاكس : 71.808.450 – بريد إلكتروني : aaea@aaea.org.tn, aaea_org@yahoo.com
7, Rue de l'assistance – Cité el Khadhra 1003 Tunis – TUNISIA – Tel.: 71.808.400 – Fax : 71.808.450 – E-mail : aaea@aaea.org.tn, aaea_org@yahoo.com

Arab Atomic Energy Agency الهيئة العربية للطاقة الذرية
الذرة في خدمة الإنسان

- مواجهة التأثيرات المحتملة للتغيرات المناخية على الموارد المائية المتاحة والتكيّف معها.
- توطين ودعم التقنيات الحديثة لتحلية ومعالجة المياه.
- تعزيز دور البحث العلمي في إدارة الموارد المائية.
- تنمية الموارد المائية التقليدية وغير التقليدية.

التقنيات النووية وتنمية وإدارة المصادر المائية

وهنا يبرز دور تطبيقات التقانات النووية أو النظائر التي يمكن أن تلعب دوراً حيوياً في تنمية وإدارة المصادر المائية المتاحة والمساعدة على كشف مصادر مائية جديدة. وتثبت هذه التقانات يوماً بعد يوم أهميتها الكبرى في حل العديد من المشاكل المائية المعلّقة وفهم كثير من العمليات التي كان يصعب دراستها باستخدام التقانات التقليدية الأخرى.

وتلعب الآن التقانات النووية دوراً رائداً في تنفيذ العديد من البحوث والدراسات التطبيقية، لا سيما في حل مسائل تحديد مصادر المياه وديناميكية حركتها وتحديد سرعة واتجاه حركة المياه الجوفية وتقدير أعمارها.

والمقصود بالنظائر الذرات المتماثلة مع العناصر الكيميائية الموجودة في الطبيعة في عددها الذري (بروتونات أو إلكترونات) ولكنها تختلف عنها في كتلتها الذرية مثال جزئ الماء الذي يتكون من ذرّات مستقرة موجودة بوفرة عالية (^{1}H)، (^{16}O)، بالإضافة إلى هذين النظيرين هناك نظيرين مستقرّين آخرين نادري الوفرة (^{2}H)، (^{18}O) ونظير مشع هو التريتيوم (^{3}H). وتوصف هذه النظائر بأنها بيئية وليس لنشاط الإنسان أي تأثير عليها.

وقد قادت التطورات الكبيرة في ميادين العلوم النووية وتطبيقاتها إلى ظهور علم تكنولوجيا المقتفيات النظائرية، حيث تستخدم نظائر صنعية (ناتجة من المفاعلات والمسرعات) وهي غالباً مشعّة يتم تحضيرها وإدخالها في مركبات موسومة لتحقن بتراكيب محددة في الأوساط المائية المراد دراستها.

وتوجد نظائر الأكسجين والهيدروجين في الماء وتتصف جزئياتها بخصائص مماثلة لخصائص الماء (H_2O) وهذا يجعلها مقتفيات مثالية.

ويستخدم أيضاً الكربـــون (^{13}C) المستقر مع الكربون (^{14}C) المشع من أجل تقدير عمر المياه الجوفية.

أما الآزوت ^{15}N والكبريت (^{34}S) يستخدم بشكل شائع في مجال دراسات التلوّث.

يعتمد التركيب النظائري الطبيعي لعينة مائية على مصدر المياه وتاريخه والعمليات التي تعرضت لها المياه من تبخر وتكاثف ومزج واختلاط. وبشكل عام تقاس نسب النظائر المستقرّة باستخدام جهاز مطياف الكتلة.

وتتراوح أعمار النصف للنظائر من 12 سنة تقريباً للتريتيوم (^{3}H) إلى 5730 سنة للكربون المشع (^{14}C) الذي يستخدم كمعيار ميقاتي طبيعي لتأريخ أعمار المياه الجوفية القديمة.

7، نهج المؤازرة – حي الخضراء 1003 تونس – الجمهورية التونسية – هاتف : 71.808.400 – فاكس : 71.808.450 – بريد إلكتروني : aaea@aaea.org.tn, aaea_org@yahoo.com
7, Rue de l'assistance – Cité el Khadhra 1003 Tunis – TUNISIA – Tel.: 71.808.400 – Fax : 71.808.450 – E-mail : aaea@aaea.org.tn, aaea_org@yahoo.com

RECEIVED MAR-01-2011 02:48PM FROM-0021671808450 TO-ECONOMIC DEP.THE LEA PAGE 003

Arab Atomic Energy Agency
الهيئة العربية للطاقة الذرية
الذرة في خدمة الانسان

وقد أصبح الآن من الممكن إجراء قياس النظائر (النيوكليدات) المشعّة ضعيفة التركيز بحساسية فائقة وخاصة ذات أعمار النصف الكبيرة (^{14}C)، (^{36}Cl)، (^{81}Kr)، (^{129}I) (نصف العمر بالسنة 5730 , 3.01 ×10^5, 2.1 ×10^5, 1.57 × 10^7 على الترتيب) وذلك باستخدام عداد الوميضي السائل ومطياف الكتلة التسريعي.

ويتوافر حالياً العديد من النماذج الرياضية المخصصة لتقويم وتفسير معطيات النظائر ونقل المقتفيات الإشعاعية في أنظمة المياه الجوفية. ولقد أصبح للنظائر دور هام في حل المسائل المائية مثال :

- دراسة الدورة الهيدرولوجية و دراسة المياه السطحية وفهم ديناميكية البحيرات والخزانات المائية (حساب كمية التبخر).
- تحديد آلية ومواقع الرشح أو التسرّب في الخزانات المائية.
- قياس تصاريف الأنهار والمجاري المائية.
- تحديد مصادر المياه الجوفية وأعمارها (أزمنة إقامتها أو عبورها) ونسب توزعها وكميتها و تحديد مناطق التغذية وآلية الرشح.
- دراسة المناخات القديمة والأنظمة الجيوحرارية.
- تحديد تسرّب المياه في المنشآت المائية أو الهيدروليكية.
- قياس تصاريف الأنهار والقنوات المائية وتحديد سرعة وإتجاه المياه الجوفية.
- التسرّب والرشح من خزانات السدود والأنفاق والقنوات المائية.
- تقدير كمية الملوّثات ومواقعها بدقّة وتحديد أسباب التلوّث ووضع العلاج المناسب لمكافحة التلوّث وتجنب حدوث تأثيرات جانبية ضارة.

إن حقيقة كون النظائر قابلة للكشف بكميات صغيرة جداً، ربّما يكون العامل الأكثر أهمية في كشف طرق انتشار الملوّثات وتقفي آثارها في التربة أو الغلافين الجوي والمائي. ولقد ظهرت طرق تحليلية جديدة مثل الأشعة السينية المفلورة، التنشيط النيتروني ومطياف الكتلة التسريعي مكّنت من القيام بدراسات وبحوث أكثر عمقاً وتفصيلاً.

التوصيـــــات :

- نتيجة للدور الحيوي والهام الذي تلعبه تقانات النظائر في كافة ميادين ومجالات الدراسات المائية.
- ونظراً لوجود مخابر متخصّصة ومتقدّمة للتحليل النظائري في بعض الدول العربية (مثال مصر وسوريا وتونس)، فإن التوصية لدى المسؤولين والمجلس الوزاري العربي لإدارة المياه ومتخذي القرار بضرورة الإعتماد على تقنيات النظائر المستقرّة والمشعّة في إدارة الموارد المائية.

أ.د.أ.ر/ح.ع

7، نهج المزارعة – حي الحضراء 1003 تونس – الجمهورية التونسية – هاتف : 71.808.400 – فاكس : 71.808.450 – بريد الكتروني : aaea@aaea.org.tn, aaea_org@yahoo.com
7, Rue de l'assistance – Cité el Khadhra 1003 Tunis – TUNISIA – Tel.: 71.808.400 – Fax : 71.808.450 – E-mail : aaea@aaea.org.tn, aaea_org@yahoo.com

مرفق رقم (13)

المندوبية اللبنانية الدائمة
لدى جامعة الدول العربية
القاهرة

الرقم : ٤٧٣/ج/٢٠١١

تهدي المندوبية اللبنانية الدائمة لدى جامعة الدول العربية أطيب تحياتها إلى الأمانة العامة للجامعة – القطاع الاقتصادي / إدارة البيئة والاسكان والتنمية المستدامة /الامانة الفنية للمجلس الوزاري العربي للمياه - وبالاشارة الى المذكرة رقم ٥/٥٨٣٦ تاريخ ٢٠١٠/٨/٢٤،

تتشرف بابلاغها تصورات ومقترحات وزارة الطاقة والمياه بالجمهورية اللبنانية حول التعاون العربي مع التجمعات الاقليمية لعرضها على الاجتماع الرابع للجنة الفنية العملية الاستشارية للمجلس الوزاري العربي للمياه المقرر عقده بمقر الامانة العامة خلال الفترة من ١٧-٢٠١١/٤/١٩ ، والمتضمنة ما يلي :

- تقريب وجهات النظر بشان اتفاقية الامم المتحدة ١٩٩٧ لاستخدام المجاري المائية الدولية المشتركة في الأغراض غير الملاحية وخاصة اعتبار الأحواض السطحية وغير السطحية .
- مناقشة الاستراتيجية العربية وتحديد علاقتها مع الاستراتيجية الاورو- متوسطية
- التغير المناخي .

ترجو المندوبية اللبنانية الدائمة من الامانة العامة – الامانة الفنية للمجلس الوزاري العربي للمياه – اخذ العلم واجراء المقتضى ، وتنتهزها مناسبة لتعرب لها عن فائق اعتبارها وتقديرهـــا ،،،

القاهرة في ٢٠١١/٣/٦

المندوبية اللبنانية الدائمة لدى جامعة الدول العربية

الى الامانة العامة لجامعة الدول العربية
القطاع الاقتصادي / إدارة البيئة والاسكان والتنمية المستدامة
الامانة الفنية للمجلس الوزاري العربي للمياه

002214
07 MAR 2011

٢٢ شارع المنصور محمد - الزمالك - القاهرة / هاتف ، ٥ / ٤ / ٢٧٣٨٢٨٢٣ فاكس ، ٢٧٣٨٢٨١٨

مرفق رقم (14)

الأمين العـــام

2010/8/4

معالي الشيخ محمد صباح السالم الصباح
وزير الخارجية نائب رئيس مجلس الوزراء
رئيس مجلس إدارة الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية

تحية طيبة وبعـــد،

أتشرف بالإفادة أنه صدر عن القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية التي عقدت بالكويت خلال الفترة 19-2009/1/20 القـــرار رقـــم (ق.ق: 8 د.ع (1) – ج 4 – 2009/1/20 بشأن الأمن المائي العربي والتالي نصه:

أولاً: تكليف المجلس الوزاري العربي للمياه بوضع استراتيجية للأمن المائي في المنطقة العربيـــة لمواجهة التحديات والمتطلبات المستقبلية للتنمية المستدامة.

ثانياً: 1- الموافقة على مشروع الإدارة المتكاملة للموارد المائية لتحقيق تنميـــة مـــستدامة فـــي المنطقة العربية.

2- دعوة صناديق ومؤسسات التمويل العربية للمساهمة في تمويل تنفيذ المشروع.

3- تكليف المجلس الوزاري العربي للمياه بالتعاون مع المركز العربي لدراسات المنـــاطق الجافة والأراضي القاحة في متابعة تنفيذ المشروع بالتعاون مع المؤســـسات الوطنيـــة المعنية بالدول العربية.

ثالثاً: أن يقدم المجلس الوزاري العربي للمياه تقريراً دورياً حول التقدم المحرز في تنفيذ القرار إلى القمة.

وتنفيذاً للفقرة ثانياً من القرار المذكور أعلاه قام المركز العربي لدراسات المنـــاطق الجافة والأراضي القاحة بالتنسيق مع المجلس الوزاري العربي للمياه وتحت إشرافه الكامل بإعداد الخطة المتكاملة للإدارة، وصدر عن المجلس في دورته الثانية التي عقـــدت بمقـــر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية خلال الفترة 1-2010/7/2 القرار رقم (ق17- د.ع (2) م.و.ع.م – 2010/7/2) بشأن متابعة تكليفـــات القمـــة العربيـــة الاقتـــصادية والتنمويـــة والاجتماعية (دولة الكويت: 19-2009/1/20) والذي يـــنص فـــي أولاً/ الفقـــرة 4 علـــى الموافقة على المشاريع الخمسة المنبثقة عن مشروع الإدارة المتكاملـــة للمـــوارد المائيـــة لتحقيق تنمية مستدامة في المنطقة العربية والذي اعتمدته قمة الكويت، والتالي نصه:

الأمين العـــام

أولاً: 4- الموافقة على المشاريع الخمسة للإدارة المتكاملة للموارد المائية بالصيغة المرفقة وهي:

- *رفع كفاءة استعمال المياه في المنطقة العربية.*
- *التوسع في استعمال المياه في المنطقة العربية.*
- *التغير المناخي وتقييم آثاره على الموارد المائيةالمتاحة في المنطقة العربية.*
- *تطبيق النهج التكاملي في إدارة الموارد المائية.*
- *حماية الحقوق المائية العربية.*

ثانياً: 1- دعوة معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية إرسال خطابات إلى مؤسسات التمويل العربية للحصول على تمويل الدراسات اللازمة للمشاريع الخمسة المذكورة أعلاه.

وكما تعلمون معاليكم الأهمية التي يحتلها الوضع المائي في المنطقة العربية، ونظراً للدور الهام الذي تقوم به مؤسستكم الموقرة في هذا المجال، وتنفيذاً لقرار قمة الكويت وقرار المجلس الوزاري العربي للمياه المذكورين أعلاه، أرفق طيه المشاريع الخمسة المذكورة بنص القرار.

آمل من مؤسستكم الموقرة اتخاذ ما تراه مناسباً والتنسيق مع المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة بشأن تمويل المشاريع تنفيذاً لقرار القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية المشار إليه أعلاه واحاطتي بما يتم في هذا الشأن.

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام،

عمرو موسى

الأمين العام

Nada-Amr-5(5)

مرفق رقم (15)

ISLAMIC DEVELOPMENT BANK
BANQUE ISLAMIQUE DE DEVELOPPEMENT

البنك الإسلامي للتنمية

معا نبني مستقبلا أفضل
TOGETHER WE BUILD A BETTER FUTURE
ENSEMBLE NOUS BATISSONS UN AVENIR MEILLEUR

١٠/ ١١٢٢٥٦

فـاكـس
+ ٢٠٢٢٥٧٦١٠١٧
+ ٢٠٢٢٥٧٤٠٣٣١

No. الرقم: HR/40/1380

Date: التاريخ ٢٢/ 8 /٢٠١٠م

معالي الأخ / عمـرو مـوسـى حفظه الله
الأمين العام
جامعة الدول العربية
القاهرة - جمهورية مصر العربية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،

أشير إلى خطاب معاليكم رقم ١/٣٥١ وتاريخ ٢٠١٠/٠٨/٠٤م حول القرار الصادر عن القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية التي عقدت بالكويت خلال الفترة ١٩ – ٢٠/ ٢٠١٠/٠١م بشأن الأمن المائي العربي وخاصة المشاريع الخمسة المقترحة للإدارة المتكاملة للموارد المائية وطلبكم التنسيق مع المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة بشأن إمكانية مساهمة البنك الإسلامي للتنمية في تمويل بعض المشروعات الخمسة المقترحة.

وأفيدكم أن الإدارة الفنية في البنك ستقوم بالتنسيق مع المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة لاستكمال المعلومات والبيانات اللازمة حول المشروعات المقترحة لتمكين البنك من دراستها واتخاذ اللازم بشأنها.

مؤكدين لكم حرص البنك الإسلامي للتنمية على دعم جهود جامعة الدول العربية لتحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية.

مع أطيب التحيات وصادق التقدير ،،،
والله يحفظكم ويرعاكم ،،،

المخلص

د. أحمد محمد علي
رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية

009013

غ.المرزوقي (١١٠٢٠١)

KINGDOM OF SAUDI ARABIA
P.O.Box 5925, JEDDAH – 21432
CABLE: BANKISLAMI JEDDAH – TELEX: 601137 ISDB SJ
TELEPHONE: 6361400 – FAX: 6366871
Website www.isdb.org
Email: idbarchives@isdb.org.sa

المملكة العربية السعودية
ص.ب ٥٩٢٥ جدة ٢١٤٣٢
برقيا : بنك إسلامي جدة – تلكس : ٦٠١٩٤٥ – عربي : إسلام
هاتف : ٦٣٦١٤٠٠ فاكس : ٦٣٦٦٨٧١

ROYAUME D' ARABIE SAOUDITE
B.P. 5925, DJEDDAH – 21432
ADRESSE TELEGRAPHIQUE : BANKISLAMI – DJEDDAH
TELEX: 601137 ISDB SJ
TELEPHONE: 6361400 – FACSIMILE : 6366871

22-AUG-2010 12:20 +966626467849 96% P.01

The OPEC Fund
for International Development (OFID)

٨١

فيينا 27 أغسطس 2010

معالي السيد عمرو موسى
الأميـن العـــام
جامعة الدول العربية

تحيـــة طيبـــة وبعـــد،

أشكركم على رسالتكم رقم 1/351 بتاريخ 2010/8/4 المتعلقة بتمويل مشاريع دراسات تتناول الإدارة المتكاملة للموارد المائية في الوطن العربي من ناحية رفع كفاءة إستخدام المياه والتوسع في إستعمالها وتقييم آثار التغيير المناخي على الموارد المائية المتاحة وتطبيق المنهج التكاملي في إدارة الموارد، المائية إضافة الى حماية الحقوق المائية العربية، والتي وردت في قرارات القمة العربية الإقتصادية والتنموية والاجتماعية التي عقدت في الكويت خلال الفترة 19-2009/1/20.

يسرني التأكيد لمعاليكم أننا في صندوق الأوبك للتنمية الدولية (أفيد) ندرك الأهمية القصوى لتحقيق الأمن المائي في الوطن العربي وما يتطلبه ذلك من حشد للجهود والموارد، كما أن أفيد مستعد للمشاركة في دعم إنجاز الدراسات المذكورة على الوجه الأكمل. من ناحية أخرى، فلا اشك ان معاليكم يشاركنا الرأي في أن نجاح تلك الدراسات وما يترتب عليها من مشروعات لا يقتصر فقط على توفير التمويل اللازم بل يحتاج الى التنسيق والتعاون بين جميع الأطراف المعنية بالأمر كالدول العربية نفسها والمؤسسات المالية العربية والمركز العربي لدراسة المناطق الجافة والاراضي القاحلة واية جهات آخرى ذات علاقة، وعليه فإن أفيد مستعد للمشاركة في أية إجتماعات أو جهود ترمي الى إنجاز الدراسات المذكورة وتحقيق الهدف المنشود.

وتفضـلوا بقبـــول خالـــص تحيـــاتـــي.

سليمان جاسر الحريش
المـديـر العـــام

009212

P.O. Box 995 • A-1011 Vienna, Austria
Tel. +43-1-515 64-0 • Fax: +43-1-513 92 38 • E-mail: info@ofid.org • www.ofid.org

الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي
ARAB FUND FOR ECONOMIC AND SOCIAL DEVELOPMENT

المرجع: ف/ ١-٣-٤/ ١٠٢٤ التاريخ: ٢٠١١/٠٤/١٨

السيد الدكتور رفيق علي صالح المحترم
المدير العام
المركز العربي لدراسات المناطق الجافة
والأراضي القاحلة – أكساد
دمشق – الجمهورية العربية السورية
فاكس: ٥٧٤٣٠٦٣

003831

20 APR 2011

تحية طيبة وبعد،،،

الموضوع: المساهمة في تمويل مشروع رفع كفاءة الري في الدول العربية

إشارة إلى رسالتكم رقم ٤٤٧ المؤرخة في ٢٠١١/٠٣/٢٣ بخصوص طلبكم من الصندوق العربي المساهمة في تمويل أحد المشاريع الخمس التي أقرها المجلس الوزاري العربي للمياه في جلسته بالقاهرة في سبتمبر ٢٠١٠، ولاحقا للمباحثات التي جرت مؤخرا في اجتماعنا بمقر أكساد في دمشق، بحضور سعادة الدكتور محمد بن إبراهيم التويجري الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية بجامعة الدول العربية، نود أن نؤكد لكم اهتمام الصندوق العربي بالمساهمة في تمويل مشروع رفع كفاءة استعمال المياه في الدول العربية، وذلك بعد أن تتم مراجعته في إطار ما جرى بحثه من خلال:

أولاً: التركيز على دراسة رفع كفاءة استخدام المياه في الري في عدد محدود من الدول العربية، يمكن أن تتضمن بالخصوص كل من سوريا، مصر، السودان، المغرب وتونس، أو غيرها ممن ترون، على أن تلتزم هذه الدول بالإسهام في المشروع، وعدم التطرق لكفاءة مياه الشرب التي لها خصوصيات مختلفة ويمكن أن تكون مشروعاً منفصلاً.

ثانياً: إعادة النظر في صياغة المشروع، بحيث يتم تكليف مكتب استشاري أو أكثر للقيام بدراسات لتقييم كفاءة الري في كل دولة على حدة، وذلك للوقوف على أوجه القصور، واقتراح توجهات وبرامج لرفع الكفاءة وإنتاجية المياه حسب المحاصيل، وذلك حسب الحالات وأوضاع كل دولة.

ثالثاً: أن تكون الدول العربية التي تبدي استعدادها للمساهمة في إعداد الدراسة طرفاً مباشراً، بحيث تشارك في إعداد وثائق استدراج عروض المكاتب الاستشارية، ومساعدة الاستشاري في إعداد الدراسة، وسيكون إعداد الدراسة فرصة لكل دولة لتتمكن من تجميع المعلومات الخاصة بقطاع الري وتحليلها، ومقارنة إنتاجية المياه حسب المحاصيل، ومقارنتها كذلك مع الدول العربية الأخرى، وكذلك لتبادل المعلومات والتجارب بين مختلف الدول العربية.

تلفون: ٢٤٩٥٩٠٠٠ ٩٦٥+ – فاكس: ٧٠ / ٦٠ / ٢٤٨١٥٧٥٠ ٩٦٥+ – ص.ب: ٢١٩٢٣ الصفاة ١٣٠٨٠ الكويت
Tel.: +965 24959000 - Fax: +965 24815750 / 60 / 70 - P.O.Box: 21923 Safat 13080 Kuwait
E-mail: admin@arabfund.org

Received 20-04-11 12:37 From-965 24815750 To-LEAGUE OF ARAB STATE Page 001

الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي
ARAB FUND FOR ECONOMIC AND SOCIAL DEVELOPMENT

وعليه، يرجى إعادة صياغة الورقة المرجعية للمشروع، وذلك بعد التشاور مع الدول العربية مباشرة لتوضيح الرؤيا، وتحديد دور ومسؤولية كل جهة، تمهيداً لإعداد كراس الشروط المرجعية التي يتم استخدامها لاستدراج عروض المكاتب الاستشارية المتخصصة. ويرجى أن تشمل الورقة المرجعية تقدير تكاليف إعداد الدراسات.

وتفضلوا بقبول وافر التحية والاحترام،،،

أحمد عثمان
مدير الدائرة الفنية

نسخة إلى : سعادة الدكتور محمد بن إبراهيم التويجري المحترم
الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية
الأمانة العامة – جامعة الدول العربية
القاهرة – جمهورية مصر العربية
فاكس: ٢٥٧٤٠٣٣١ ٢٠٢

تلفون : ٢٤٩٥٩٠٠٠ ٩٦٥+ – فاكس : ٧٠ / ٦٠ / ٢٤٨١٥٧٥٠ ٩٦٥+ – ص.ب : ٢١٩٢٣ الصفاة ١٣٠٨٠ الكويت
Tel.: +965 24959000 - Fax : +965 24815750 / 60 / 70 - P.O.Box : 21923 Safat 13080 Kuwait
E-mail: admin@arabfund.org

مرفق رقم (16)

مذكرة شارحة بشأن متابعة تنفيذ

مشروع الادارة المتكاملة للموارد المائية

1- بعد إقرار المجلس الوزاري العربي للمياه للمشاريع الخمسة المنبثقة عن مشروع الادارة المتكاملة للموارد المائية الذي أقرته قمة الكويت الاقتصادية 2009 بمبلغ 10 مليون دولار وتكليف معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية للمركز العربي بمتابعة توفير التمويل اللازم لهذه المشاريع قام المركز العربي بإعادة صياغة الوثائق الأولية لتلك المشاريع بما يتناسب ومتطلبات تلك المؤسسات التمويلية وإرسالها إليها وذلك على النحو التالي :

إلى الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي:

- التبدلات المناخية وتأثيراتها على الموارد المائية في الدول العربية بموازنة بلغت 3.140 مليون دولار.
- رفع كفاءة استعمال المياه في المنطقة العربية بموازنة بلغت 1.820 دولار.

إلى البنك الاسلامي للتنمية:

- تطبيق النهج التشاركي في إدارة الموارد المائية بكلفة إجمالية بلغت 1.480 دولار.

إلى صندوق الأوابك:

- التوسع في استخدام الموارد المائية غير التقليدية بكلفة إجمالية بلغت 1.430 مليون دولار.

أما بالنسبة للمشروع الخامس والمتعلق بحماية الحقوق المائية العربية فقد ترك أمر متابعته إلى مركز الدراسات المائية والأمن المائي العربي التابع لجامعة الدول العربية وهو الجهة المكلفة بهذا الموضوع من قبل المجلس الوزاري العربي للمياه .

2- أكد البنك الاسلامي للتنمية على استلامه لوثيقة المشروع الموجهة إليه مؤكدا بأنه قد تمت إحالة وثيقة المشروع إلى الادارة الفنية في البنك لدراستها والتواصل مع المركز العربي بشأنها .

3- أفاد الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي برغبته في تمويل مشروع رفع كفاءة استعمال المياه في المنطقة العربية مع التركيز على القطاع الزراعي وطلب من المركزالعربي أكساد البدء في التشاور مع الدول العربية التي ترغب في المشاركة في المشروع لتحديد الأنشطة والمساهمات المالية .

وسيقوم المركز العربي أكساد قريبا بتوجية وثيقة المشروع إلى الدول العربية لدراستها تمهيدا لدعوة ممثلين عنها إلى الاجتماع في مقر المركز العربي بحضور ممثل للصندوق العربي لمناقشة إعادة صياغة وثيقة المشروع وفقا للأنشطة وتحديد مساهمات الدول المشاركة والأنشطة التي ستنفذ .

4- لم يجب صندوق الأوبك على رسالة المركز بشأن تمويل المشروع الذي أرسل له والمتابعة مستمرة معه .

5- تنفيذا للمبادرة الاقليمية العربية الخاصة بالتغيرات المناخية وتأثيراتها على الموارد المائية ومن اجل توفير التمويل اللازم لمشروع تأثير التغيرات المناخية على الموارد المائية الذي أقره المجلس الوزاري العربي للمياه قامت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا – الاسكوا وبالتنسيق مع المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة –أكساد بإعداد وثيقة مشروع جرى تقديمه إلى الوكالة السويدية للتنمية (سيدا) التي وافقت على تمويلع بمبلغ 3.675 مليون دولار ولمدة أربع سنوات تبدأ من بداية عام 2011 .

تتضمن وثيقة المشروع أربعة أنشطة رئيسة تتمحور حول النمذجة الرياضية المناخية للتنبؤ بالتطورات المناخية في المنطقة العربية وبناء قاعدة معلومات مناخية وكذلك تحديد مدى حساسية الموارد المائية للتغيرات المناخية وبناء نظام للانذار المبكر إضافة إلى رفع الوعي وتدعيم القدرات العربية في هذا المجال .وسيتم إشراك كافة الدول العربية والمؤسسات الوطنية المعنية بالمشروع إضافة إلى مشاركة منظمات الأمم المتحدة المعنية مثل الأرصاد العالمية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة .

6- يقوم المركز العربي حاليا وبالتشاور مع الوكالة الكندية للتنمية بإعداد وثيقة مشروع لدراسة مدى حساسية المنطقة العربية للتغيرات المناخية من خلال تأثير دراسة التغيرات المناخية على الموارد المائية وانعكاس ذلك على الانتاج الزراعي والسكان ونظرا لمحدودية الموارد المالية المتاحة للمشروع (في حدود 400000 دولار) يتم التركيز على دول معينة في المشرق العربي تمهيد لتعميم التقنية المستخدمة على كامل المنطقة العربية. وسيتم من خلال المشروع إصدار خرائط باستخدام نظام المعلومات الجغرافي وكذلك تحديد مؤشرات خاصة لمختلف التاثيرات لاستخدامها في تحديد مدى تأثر المنطقة بالتغيرات المناخية .

المطلوب:

- توجيه الشكر إلى إلى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا – الاسكوا والمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة –أكساد لجهودهما في توفير التمويل اللازم لتنفيذ مشروع دراسة التغيرات المناخية وتأثيراتها على الموارد المائية في المنطقة العربية .
- توجيه الشكر إلى كل من البنك الاسلامي للتنمية والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي والوكالة السويدية للتنمية (SIDA) والوكالة الكندية للتنمية (IDRC)والوكالة الالمانية للتنمية (GIZ) لتجاوبهم الايجابي في توفير التمويل لتنفيذ مشروع دراسة تأثير التغيرات المناخية على الموارد المائية.

- دعوة كافة الدول العربية للتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا الاسكوا والمركز العربي – أكساد من أجل توفير المعلومات والبيانات اللازمة لانجاح تنفيذ المشاريع التي تم توفير التمويل اللازم لها.
- الدعوة إلى اجتماع يضم المنظمات والمؤسسات الدولية التي وافقت على تمويل مشروع التغيرات المناخية لتنسيق الجهود والأنشطة وضرورة إشراك الدول العربية بشكل فاعل.

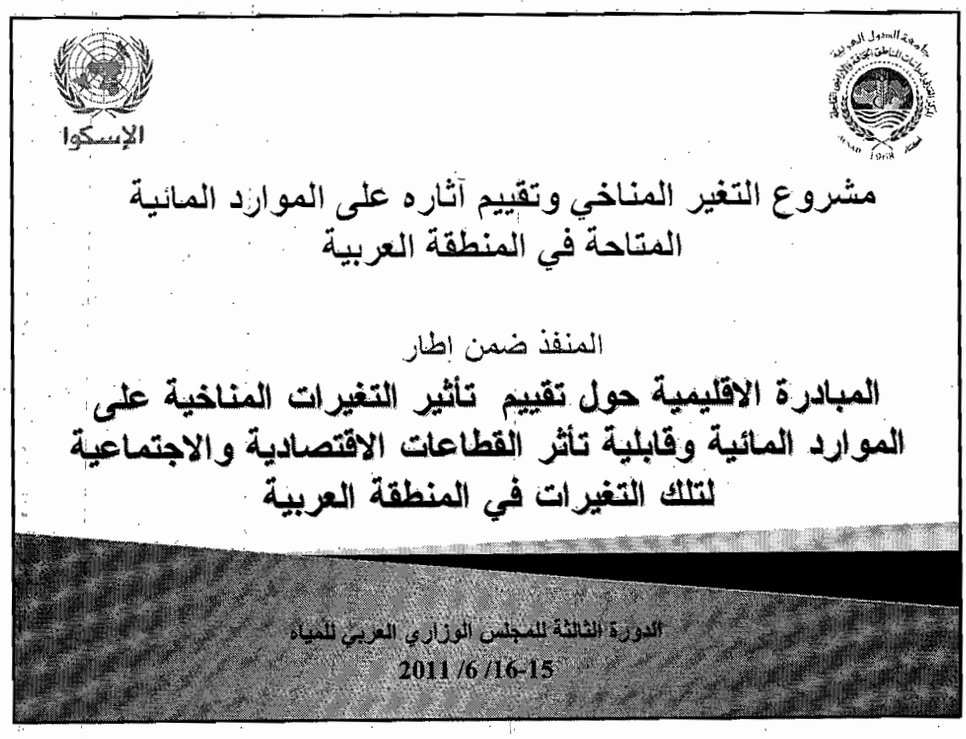

الجهات المشاركة في المبادرة الإقليمية

- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.
- الأمانة الفنية للمجلس الوزاري العربي للمياه.
- الأمانة الفنية لمجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة.
- كافة الدول العربية.

خلفية المشروع الحالي

- المبادرة الاقليمية حول تقييم تأثير التغيرات المناخية على الموارد المائية وقابلية تأثر القطاعات الاقتصادية والاجتماعية بتلك التغيرات في المنطقة العربية والتي صدرت عن الأمانة العامة لجامعة الدول العربية والاسكوا وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة – المكتب الاقليمي لدول غرب آسيا - البحرين والدول العربية المشاركة في الاجتماع الذي عقد في بيروت في شهر نوفمبر 2009 .

- الاعلان الوزاري الصادر عن السادة وزراء البيئة العرب في شهر ديسمبر 2007 بشأن الدعوة إلى تطوير ونشر المنهجيات والأدوات التي تساعد في تقييم تأثيرات التغيرات المناخية من أجل أتخاذ الترتيبات اللازمة للتأقلم معها .

- قرار الدورة الوزارية 25 للاسكوا حول التغيرات المناخية، صنعاء 2008.

- قرار القمة الاقتصادية والاجتماعية في الكويت 2009 حول التغيرات المناخية المتضمن الدعوة لدراسة تأثير التغيرات المناخية على المنطقة العربية.

- مشروع الادارة المتكاملة للموارد المائية الذي أقرته قمة الكويت الاقتصادية والاجتماعية في عام 2009 والذي يتضمن في أحد مشاريعه الخمسة مشروع :

دراسة تأثير التغيرات المناخية على الموارد المائية في المنطقة العربية.

الهدف الرئيس

للمبادرة الإقليمية: تقييم أثر تغير المناخ على موارد المياه العذبة في المنطقة العربية وتحديد قابلية تأثر القطاعات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية بتلك التغيرات في المنطقة العربية.

للمشروع: تدعيم جهود الدول العربية لتقييم الآثار السلبية للتغيرات المناخية، وإعداد خطط وسياسات التكيف والتخفيف من التأثيرات المحتملة للتغيرات المناخية على الموارد المائية بصورة خاصة، والانتاج الزراعي والأوضاع البيئية والاقتصادية والاجتماعية بصورة عامة.

الأهداف الفرعية

- دعم شبكات الرصد المناخي في الدول العربية لتوفير المعلومات الدقيقة لمختلف مكونات المناخ.
- بناء قاعدة بيانات مناخية مرتبطة بنظام المعلومات الجغرافي وبقواعد معلومات مناخية أخرى على المستوى الوطني والاقليمي.
- تطبيق نماذج مناخية اقليمية على المنطقة العربية واختبار دقتها ونتائجها.
- تقييم تأثير التغير المناخي على الموارد المائية وتحديد المناطق الأكثر تأثرا.
- بناء نظام إقليمي للانذار المبكر وربطه مع المؤسسات الوطنية والدولية لتخفيف المخاطر من الكوارث الطبيعية.
- توفير الدعم الفني للدول العربية من أجل إعداد بلاغاتها الوطنية وإنشاء وحدان فنية تعني بمتابعة التغيرات المناخية.
- بناء قدرات الخبراء العرب والمؤسسات الوطنية لمواجهة التغيرات المناخية.
- زيادة الوعي لدى أفراد المجتمع حول التغير المناخي وتشجيع مشاركة المجتمع المدني لمواجهته.

الجهات المنفذة للمبادرة

- ❑ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب أسيا -الاسكوا: إدارة وتنسيق المبادرة الإقليمية.
- ❑ المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة -أكساد: تنفيذ ورفع التقارير للمجلس الوزاري العربي للمياه.

الجهة الممولة: الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي (SIDA)	مشاريع أخرى:	الجهة الممولة: مركز البحوث للتنمية الدولية (IDRC)
الجهة المنفذة • اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا (ESCWA) • المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (ACSAD) • المعهد السويدي للأرصاد الجوية والهيدرولوجيا (SMHI) • المنظمة العالمية للأرصاد الجوية (WMO)	**الجهة المنفذة** • برنامج الأمم المتحدة للبيئة/المكتب الإقليمي لغرب أسيا (UNEP/ROWA) • منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (UNESCO) • المكتب الإقليمي للدول العربية التابع للاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث (UNISDR)	**الجهة المنفذة** • المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (ACSAD) • اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب أسيا (ESCWA)
3.000.000 مليون دولار أميركي وتم توقيع الاتفاق مع الوكالة السويدية وبدأ العمل في التنفيذ منذ بداية العام الحالي ولمدة ثلاث سنوات		بحدود 400.000 الف دولار أميركي (المشروع قيد الاعداد حاليا)

العناصر الرئيسة للمبادرة الإقليمية

- ترتكز المبادرة الإقليمية حول تغير المناخ على أربعة عناصر رئيسة لدعم تنفيذ مشروع تقييم تأثيرالتغيرات المناخية على الموارد المائية المتاحة في المنطقة العربية:
  - عنصر رقم 1: إستعراض القاعدة الأساسية
  - عنصر رقم 2: تحليل التأثيرات وتقييم قابلية التأثر
  - عنصر رقم 3: بناء القدرات وتعزيز المؤسسات
  - عنصر رقم 4: زيادة الوعي ونشر المعلومات

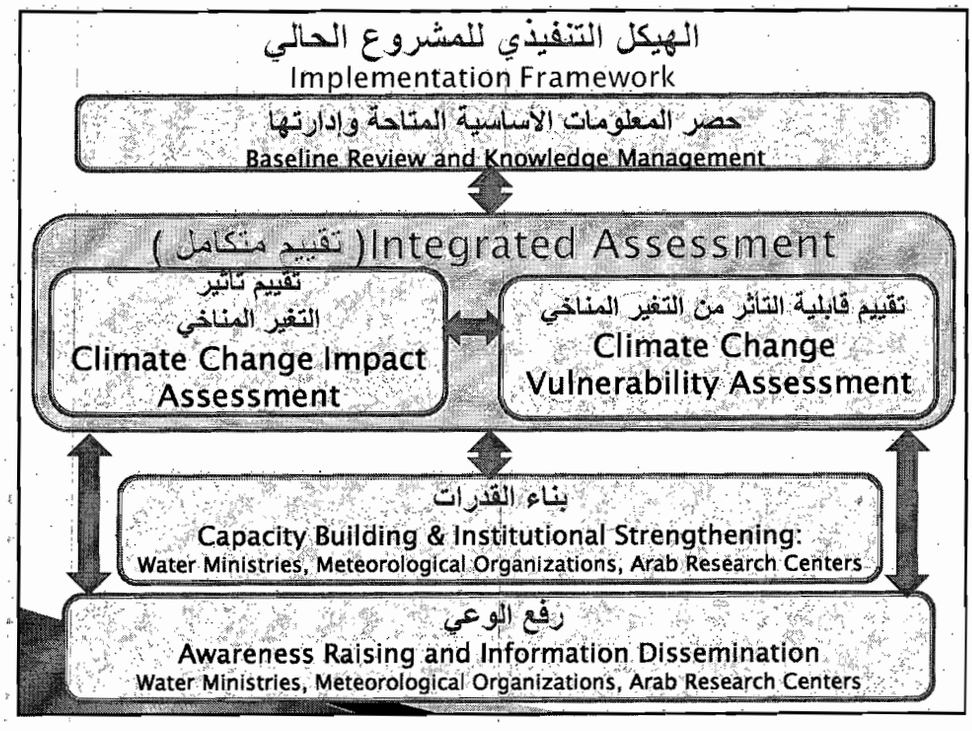

أنشطة المشروع

عنصر رقم 1- استعراض القاعدة الأساسية:
بناء القاعدة المعرفية حول التغيرات المناخية في المنطقة العربية من خلال تحليل المعطيات المناخية المتاحة والنمذجة الرياضية من خلال:

1-1: جمع المعطيات المناخية والهيدرولوجية المتاحة وخاصة تلك التي تدعم النمذجة الرياضية المناخية والهيدرولوجية .

1-2: بناء نظام معلومات متكامل مرتبط بنظام المعلومات الجغرافي لتخزين البيانات المتاحة وتلك التي ستصدر من النمذجة الرياضية عن السيناريوهات المناخية المستقبلية والنمذجة الهيدرولوجية.

أنشطة المشروع الحالي

عنصر رقم 2- تحليل التأثيرات وتقييم قابلية التأثر:
تحليل وتقييم آثار التغيرات المناخية وتقييم مدى حساسية المنطقة العربية لتلك التغيرات وخاصة تلك المرتبطة بالموارد المائية وذلك من خلال :

2-1: إجراء حصر للنماذج المناخية المتاحة (GCM)عالميا واختيار المناسب منها، لتطبيق نموذج مناخي إقليمي (RCM) على مستوى المنطقة العربية بالإضافة الى تشغيل نموذج هيدرولوجي إقليمي لتحديد مدى قابلية تأثر المنطقة العربية بالتغيرات المناخية المتوقعة وتأثيراتها على الموارد المائية والبؤر الأكثر تأثراً (Hot spots)

2-2 : تقييم مدى قابلية تأثر المنطقة العربية بالتغيرات المناخية اعتمادا على نتائج النمذجة الرياضية المناخية والهيدرولوجية وتاثيراتها على الموارد المائية والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية من خلال إعداد خرائط باستخدام نظام المعلومات الجغرافي. (Vulnerability Assessment)

النماذج الاقليمية المتاحة عالميا وحدود المنطقة العربية المقترحة في هذا المشروع

Figure 14. The CORDEX Domains and the Proposed Arab Domain[66].

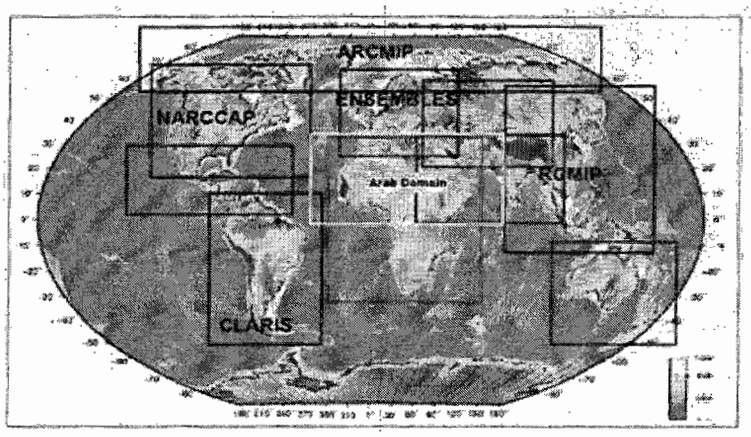

تتمة أنشطة المشروع

عنصر رقم 3- بناء القدرات وتعزيز المؤسسات:

بناء قدرات الخبراء والمؤسسات العربية في مجال إدارة المعلومات والنمذجة الرياضية المناخية وتحليل وتقييم وحصر تأثيرات التبدلات المناخية في المنطقة العربية.

3-1: تدعيم التواصل مع الجهات العاملة في مجال التغيرات المناخية ورصد الموارد المائية وسبل التكيف من أجل نقل الخبرة.

3-2: مساعدة الدول العربية في إعداد بلاغاتها الوطنية.

عنصر رقم 4- زيادة الوعي ونشر المعلومات:

زيادة الوعي ونشر المعرفة وذلك من خلال تطوير أدوات سهلة الاستخدام لمتخذي القرار وإعداد نشرات تلخص الرسائل والنتائج الرئيسة الناتجة عن المشروع.

النتائج المتوخاة

على المدى القريب:

- توفير القاعدة المعرفية للدول العربية حول ظاهرة التغير المناخي وابعاد تأثيراتها على الموارد المائية بصورة خاصة والنواحي الاقتصادية والاجتماعية بصورة عامة في المنطقة العربية.
- توفير الأدوات الفنية التي تسمح بالتنبؤ بالتغيرات المناخية وسيناريوهات تغيرات المناخ المستقبلي.
- توفير معلومات دقيقة لمتخذي القرار والمؤسسات الوطنية حول مدى تأثر الموارد المائية بالتغيرات المناخية.
- اصدار الخرائط الغرضية التي توضح ابعاد تأثيرات التبدلات المناخية في المنطقة العربية لمساعدة متخذي القرار في وضع السياسات المائية وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تكفل تحقيق تنمية

على المدى البعيد:

- رفع مستوى الوعي العام لدى كافة فئات المجتمع حول ظاهرة التغيرات المناخية وأهمية التكيف معها.
- مشاركة مؤسسات المجتمع المدني بصورة فاعلة في الأنشطة المرتبطة بمواجهة التغيرات المناخية والتكيف معها.
- رفع قدرات الدول العربية للتكيف مع التغيرات المناخية وتاهيل المؤسسات والكوادر العربية المعنية.

Regional Initiative المبادرة الاقليمية

Integrated Assessment Methodological Framework مراحل المشروع

Step 1: Global Climate Modeling نماذج مناخية عالمية

Step 2: Regional Climate Modeling نماذج مناخية اقليمية للمنطقة العربية

Step 3: Hydrological Modeling نماذج هيدرولوجية للمنطقة العربية

Step 4: Vulnerability Assessment تقييم قابلية تأثر المنطقة العربية للتغيرات المناخية

Step 5: Integrated Mapping إعداد خرائط متكاملة للمنطقة العربية

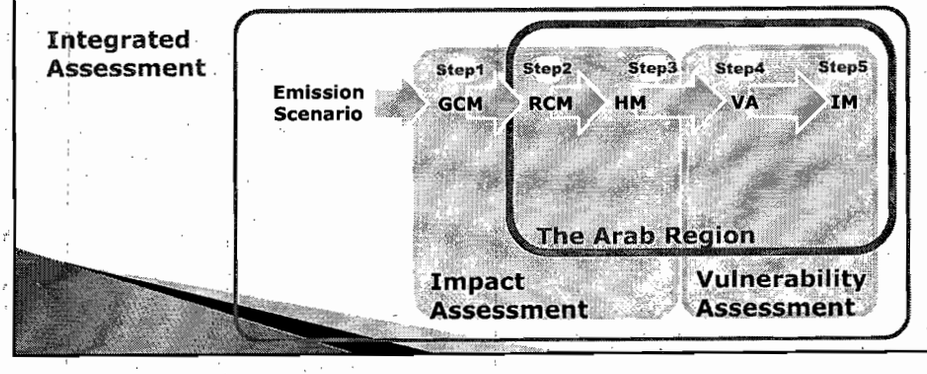

تقدم العمل في تمويل مشروع الادارة المتكاملة للموارد المائية الذي أقرته القمة الاقتصادية والتنموية والاجتماعية
الكويت ٢٠٠٩

المشاريع التي أدرجت تحت إطار مشروع الادارة المتكاملة للموارد المائية هي :

- التغير المناخي وتقيم آثاره على الموارد المائية في المنطقة العربية
- رفع كفاءة استعمال المياه في المنطقة العربية
- التوسع في استخدام الموارد المائية غير التقليدية
- حماية الحقوق المائية العربية
- النهج التشاركي في إدارة الموارد المائية

الأعمال المنجذة منذ قرار المجلس الوزاري العربي للمياه في دورته الثانيةبالموافقة على المشاريع الخمسة

- قام المركز العربي بإعادة صياغة الوثائق الأولية لتلك المشاريع بما يتناسب ومتطلبات المؤسسات التمويلية العربية وإرسالها إليها وذلك على النحو التالي :
- **إلى الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي**
- - التبدلات المناخية وتأثيراتها على الموارد المائية في الدول العربية بموازنة بلغت 3.140 مليون دولار .
- - رفع كفاءة استعمال المياه في المنطقة العربية بموازنة بلغت 1.820 دولار .
- **إلى البنك الاسلامي للتنمية**
- - تطبيق النهج التشاركي في إدارة الموارد المائية بكلفة إجمالية بلغت 1.480 دولار
- **إلى صندوق الأوبك**
- - التوسع في استخدام الموارد المائية غير التقليدية بكلفة إجمالية بلغت 1.430 مليون دولار
- أما بالنسبة للمشروع الخامس والمتعلق بحماية الحقوق المائية العربية فقد ترك إعداده إلى مركز الدراسات المائية والأمن المائي العربي التابع لجامعة الدول العربية وهو الجهة المكلفة بهذا الموضوع .

المستجدات منذ اجتماع المكتب التنفيذي للمجلس الوزاري العربي للمياه في شهر ابريل ٢٠١١

أكد الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي في رسالة إلى أكساد برغبته في تمويل مشروع رفع كفاءة استعمال المياه في المنطقة العربية مع التركيز على القطاع الزراعي وعدم التطرق إلى قطاع مياه الشرب في الوقت الحالي وطلب من أكساد البدء في التشاور مع الدول العربية التي ترغب في المشاركة في المشروع لتحديد الأنشطة والمساهمات المالية .بناء على ذلك قام أكساد بارسال الدعوات إلى عدد من الدول العربية التي يحتل فيها القطاع الزراعي أهمية كبيرة من أجل دراسة الوثيقة تمهيدا لمناقشتها في اجتماع يعقد في دمشق يومي 21 و 22 /6 /2011

-أبدى البنك الاسلامي للتنمية بأنه يرغب في الحصول على تحديد الدول العربية التي سيتم فيها تنفيذ المشروع حول النهج التشاركي والحصول على موافقتها على تنفيذ المشروع

- طلب صندوق الأوبك إعادة صياغة المشروع باللغة الانكليزية وتحديد الدول والأنشطة في كل منها .

شاكرين لكم
حسن استماعكم

مرفق رقم (17)

الاستراتيجية العربية للأمن المائي

في الوطن العربي لمواجهة التحديات

والمتطلبات المستقبلية للتنمية المستدامة

2030 -2010

(النسخة المعدلة 6)

(ملخص)

تحدد الإستراتيجية العربية للأمن المائي التوجه العربي المشترك نحو تحقيق التنمية المستدامة، وهي تمثل برنامجا طويل الأمد وآلية عملية؛ للتغلب على تحديات المستقبل في ميدان تنمية وإدارة الموارد المائية المعروفة في الوطن العربي بمحدوديتها وتباين توزيعها الجغرافي وزيادة المنافسة على استخداماتها، إضافة إلى إشكاليات منابع ومجاري ومصبات العديد من الروافد والأنهار بما فيها الأنهار الكبرى كالنيل والفرات ودجلة والطبقات الحاملة للمياه الجوفية، وخضوعها لتقسيمات سياسية وإدارية مختلفة فيما بين الدول العربية أو بين دول عربية وغير عربية مجاورة، فضلا عن وقوع بعض المنابع والموارد المائية تحت الاحتلال.

إن الاستراتيجية هي الإطار الذي يسترشد به ويعمل من خلاله المجلس الوزاري العربي للمياه، الذي تأسس استجابة للمتغيرات الجديدة على صعد الأمن المائي والغذائي، ومستجدات التغيرات المُناخية وانعكاساتها على المنطقة، والذي كلف من قبل القمة الاقتصادية العربية في الكويت عام 2009 بتطوير استراتيجية الأمن المائي لمواجهة التحديات والمتطلبات المستقبلية للتنمية المستدامة.

لقد كلف المجلسُ الوزاري العربي للمياه المركزَ العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (اكساد) بوضع مسودة استراتيجية الأمن المائي ومراجعة وتنسيق ملاحظات الدول والمنظمات العربية والإقليمية والدولية المعنية بالوثيقة بعد تعميمها من قبل الأمانة الفنية للمجلس، وقد عرضت مسودة الاستراتيجية على الاجتماع الاول للمجلس الوزاري العربي للمياه في الجزائر في حزيران 2009، ثم على اجتماع المكتب التنفيذي في كانون الثاني- يناير 2010 في القاهرة، ومن ثم أُحيلت إلى لجنة خبراء من الدول والمنظمات العربية لإجراء التعديلات المناسبة وتحسين وثيقة الاستراتيجية وإعدادها بصورة نهائية لاعتمادها من قبل المجلس الوزاري العربي للمياه في القاهرة فى دورته الثانية في تموز- يوليو 2010، وقد أقرها المجلس من الناحية المبدئية وقرر إدخال بعض التعديلات اللُغوية وتم عرضها على الدورة الاستثنائية للمجلس بتاريخ 2010/9/23، وصدر عنها القرار التالي نصه:

1- تعقد اللجنة الفنية العلمية الاستشارية على مستوى كبار المسؤولين اجتماعاً استثنائياً يومي 10-2010/11/11 لمناقشة ملاحظات الدول الأعضاء التي سترد إلى الأمانة الفنية حول إستراتيجية الأمن المائي في المنطقة العربية لمواجهة التحديات والمتطلبات المستقبلية للتنمية المستدامة وصياغتها في شكلها الأخير.

2- تكليف الأمانة الفنية للمجلس بتعميم الإستراتيجية بصياغتها الأخيرة على الجهات المعنية في الدول العربية، والطلب إليها موافاة الأمانة العامة كتابياً باعتماد الجهة المعنية بالمياه في الدول العربية إستراتيجية الأمن المائي في المنطقة العربية لمواجهة التحديات والمتطلبات المستقبلية للتنمية المستدامة في أجل أقصاه 2010/12/10، وإذا لم ترد ردود على ذلك يعتبر ذلك موافقة ضمنية من الدولة.

تهدف الاستراتيجية العربية للأمن المائي أساسا إلى تحقيق تنمية مستدامة تستجيب لمتطلبات المستقبل، وبذلك تتحقق جملة أخرى من الأهداف الكبرى يمكن اختصارها فى ثلاثة ميادين وهي:

أولا: الميدان الاقتصادي والتنموي المتعلق بتقديم خدمات المياه لأغراض الشرب والزراعة والصرف الصحي، بما يتضمنه من تمويل وأستثمارات أو توطين التكنولوجيا وتطبيق اسس الادارة المتكاملة للموارد المائية وتنمية الموارد المائية غير التقليدية.

ثانيا: الميدان السياسي، وبالأخص المتعلق بحماية الحقوق العربية في المياه في الأراضي العربية المحتلة، أو في المياه المشتركة مع الجوار الإقليمي، وتعزيز التعاون بين الدول العربية لإدارة مواردها المائية المشتركة، إضافة إلى تنفيذ التزامات الدول العربية ضمن أهداف الألفية.

ثالثا: ميدان التطوير المؤسساتي وتنمية القدرات البشرية والفنية وتنمية الوعي الاجتماعي والفردي بمشكلة المياه في المنطقة، بما فيها البحث العلمي وتعزيز مشاركة المجتمع المدني في اتخاذ القرارات ذات الانعكاسات البيئية وغيرها.

تستند استراتيجية الأمن المائي العربى إلى محاور رئيسية وتشير إلى خصائص الموارد المائية في المنطقة، باعتبار أن حوالي ثلثي الموارد المتاحة تنبع من خارج الحدود العربية، وأن المنطقة تواجه عجزا مائيا واضحا يزيد مع الزمن نتيجة النموالسكاني والتغيرات المُناخية ومتطلبات التنمية الاخرى، وهي تعتمد وتتكامل مع مرجعيات عديدة اعتمدتها منظومة العمل العربي المشترك، ومنها ميثاق العمل الاقتصادي العربي المشترك، واستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين 2005-2025، ومبادرة التنمية المستدامة في الوطن العربي المستندة إلى الالتزامات الناتجة عن قمة الأرض في جوهانسبرج 2002، وأهداف الألفية، وغيرها من استراتيجيات وطنية أو إقليمية أخرى.

تشير استراتيجية الأمن المائي العربي إلى أن الوطن العربي يواجه تحديات مشتركة ومشكلات متشابهة عابرة للحدود الوطنية، وهي توجب تجميع وتعزيز القدرات والخبرات العربية في إطار السعي لتحقيق التكامل العربي، وتقليل التفاوت النسبي بين الأقطار العربية، وتفعيل المؤسسات المشتركة، وإن تنفيذ الاستراتيجية يتطلب الإسهام التطوعي الفعلي من

جميع الاطراف، إذ أنها لن تتحقق إلا بالتنسيق والتعاون مع الوزارات والمؤسسات الوطنية المعنية بالمياه في الدول العربية، ومنظمات العمل العربي المشترك المتخصصة، وكذلك المنظمات الإقليمية والدولية، ومنظمات المجتمع المدني المعنية بقطاع المياه.

إن الإستراتيجية العربية للأمن المائي ليست قالبا جامدا، بل دليلا للعمل العربي المشترك يغطي فترة تمتد حتى عام 2030 على أن تتم مراجعتها كل خمس سنوات وفق مؤشرات دقيقة للأداء يمكن قياسها ومراقبتها.

أولا: المقدمـــة:

الماءُ حقٌ لكل البشر على وجه البسيطة التي نحيا من ثرواتها، وانطلاقا من ذلك فقد تداعت مؤتمرات القمة العالمية التي انعقدت حول البيئة في دعوة دول العالم كافة لضمان تأمين مياه الشرب النظيفة لجميع السكان وعلى مراحل متعددة وفقا لما أصبح يعرف بأهداف الألفية للتنمية.

فالماءُ يشكل الركن الرئيس في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعالم أجمع بصورة عامة، وفي الوطن العربي بصورة خاصة، بسبب امتداد معظم أراضيها عبر مناطق جافة وشبه جافة تتسم بندرة الأمطار، وبالتالي ندرة الموارد المائية المتاحة، إضافة إلى تكرار في دورات الجفاف نتيجة التغيرات المُناخية التي بدأت تسود العالم، والوطن العربي ليست بمنأى عما ينجم عنها من نقص وتفاوت في معدلات الأمطار تنعكس في نتائجها سلباً على الموارد المائية من جهة، وعلى الإنتاج الزراعي من جهة أخرى، مما يزيد من تفاقم الأزمة المائية، وبالتالي الأزمة الاقتصادية والاجتماعية اللتين يعاني منهما أصلاً عدد من الدول العربية وخاصة في المناطق الريفية، ويتسبب ذلك في زيادة انتشار الفقر بين سكان الريف واضطرارهم للهجرة إلى المدن بحثا عن عمل مما ينجم عنه نقص في اليد العاملة في الزراعة، وبالتالي تدهور في الانتاج الزراعي نتيجة إهمال الأراضي الزراعية وتعرضها للتصحر والانجراف.

انطلاقا من أهمية المياه في الوطن العربي فقد أصدرت القمة العربية الاقتصادية والاجتماعية المنعقدة في الكويت عام 2009 قرارها رقم 8 د.ع. (1) –ج 4 – في 2009/1/20 والمتضمن تكليف المجلس الوزاري العربي للمياه بوضع استراتيجية للأمن المائي العربي لمواجهة التحديات والمتطلبات المستقبلية للتنمية المستدامة؛ إذ كلفَّ بدوره المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة بإعداد مقترح وثيقة لهذه الاستراتيجية تم عرضها على المجلس الوزاري العربي للمياه في اجتماعات دورته العادية الأولى في الجزائر منتصف عام 2009 الذي أدخل عليها بعض التعديلات لتعرض مجددا على المكتب التنفيذي للمجلس الوزاري العربي للمياه المنعقد في القاهرة خلال الفترة 27– 2010/1/28 والذي أوصى بتشكيل لجنة من الخبراء العرب لإعادة صياغتها وإعدادها بشكلها النهائي.

هذه الاستراتيجية تشكل بوتقة عمل مشتركة تنصهر فيها الخبرات العربية المتاحة والمؤسسات المائية الوطنية لمواجهة الأزمة المائية التي تعاني منها المنطقة العربية،

ولدعم الدول العربية في تحقيق أمنها المائي والغذائي بحيث تعمل جميعها تحت مظلة المجلس الوزاري العربي للمياه الذي سيشرف على تنفيذ هذه الاستراتيجية ويضمن نجاحها بالتنسيق مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومؤسسات التمويل العربية الإقليمية والقطرية، وكذلك المنظمات الدولية والإقليمية ومنظمات المجتمع المدني المعنية بقطاع المياه.

إن هذه الاستراتيجية تمثل مرحلة وسطى بين السياسات المائية القطرية والسياسة المائية العربية الشاملة التي تهدف في النهاية إلى تحقيق التكامل العربي، وتقليل التمايز النسبي بين الدول العربية في مجال توفير الموارد الطبيعية والمالية والبشرية لمواجهة التحديات والمتطلبات المستقبلية لتحقيق تنمية مستدامة في المنطقة العربية، والتي تصب في النهاية في حماية الأمن القومي العربي.

فنجاح هذه الاستراتيجية يتطلب قناعة كاملة من الدول العربية ومن المجلس الوزاري العربي للمياه بأهمية العمل العربي المشترك، لتحقيق الأمن المائي العربي لما فيه مصلحة دول المنطقة؛ وهذا الأمر يوجب على كافة الأجهزة المعنية في الدول العربية التعاون التام لتنفيذ جميع المهام والخُطط التي يتطلبها تحقيق هذه الاستراتيجية، وتوفير الأجواء المناسبة لذلك.

ثانيا: مبررات الاستراتيجية:

يواجه الوطن العربي تحديات عدة في ظل التطورات التنموية المتسارعة التي يشهدها العالم، ومن أهم هذه التحديات التي يمكن أن تؤثر في قدرة الدول العربية على مواجهتها هي المسألة المائية بكل جوانبها الكمية والنوعية والقانونية والإدارية والتي نجملها فيما يلي:

2-1 العجز في تأمين الاحتياجات المائية:

لقد أجمعت معظم الدراسات على أن الدول العربية ستواجه عجزا مائيا كبيرا في المستقبل؛ إذ أن نصيب الفرد العربي من الموارد المائية المتاحة سوف ينخفض في كافة الدول العربية تقريبا إلى حوالي 500 م^3/سنة، أو ما دون ذلك (علما بأنه يصل حاليا في بعض الدول العربية إلى حوالي 150م^3/سنة لكافة الاستخدامات)، كما أنه في حال استمرار الوضع على ما هو عليه حالياً بالنسبة لتزايد السكان ستحتاج المنطقة إلى تأمين ما يقارب 550 مليار م^3 من المياه عام 2025؛ وذلك لتحقيق الأمن الغذائي، وإذا كانت نسبة الزيادة السكانية اقل

فستكون في حدود 500 مليار م^3/سنة قياسا بما يمكن تحقيقه كحد أقصى من الموارد المائية والذي قد لا يتجاوز 258 مليار م^3/سنة.

مما سبق نستنتج أن الموارد المائية المتاحة ومهما بلغت تنميتها في المستقبل فإنها لن تستطيع تلبية الاحتياجات الغذائية بكاملها، وقد تم تقدير نسبة تأمين الغذاء بحدود 24% فقط لعام 2025 إذا استمر الوضع على ما هو عليه الآن وبدون الأخذ في الاعتبار التأثيرات المحتملة لظاهرة تغير المُناخ العالمي.

2-2 تفاقم الأبعاد السياسية والاجتماعية لأزمة الغذاء وازدياد الفقر:

لقد أصبح واضحاً- منذ زمن بعيد - أن الأزمات المستمرة الناتجة عن نقص إمدادات الغذاء وإنتاج السلع الغذائية الضرورية أداة شديدة التأثير على الشعوب وعلى سيادتها واستقلالها، فضلا عن دورها في زيادة انتشار الفقر وخاصة على سكان الريف، وتشير إحصائيات منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة إلى أن 36 بلداً من بلدان العالم يواجه حالياً أزمة غذاء، وأن هذه البلدان معرضة لأن تكون تحت رحمة المساعدات الدولية التي تسيطر عليها القوى ذات التأثيرات الاقتصادية والدول المنتجة للغذاء، وتصبح الامدادات الغذائية أداةً سياسية لمزيد من الضغوط على الدول؛ لذلك فإنه من المنطق أن تعتمد الدول على إمكاناتها وقدراتها وتزيد من إنتاجها الغذائي، لا سيما ما يخص السلع الغذائية الرئيسة؛ كي تتمكن من مواجهة التحديات السياسية والاقتصادية في ظل التوجهات الدولية لاستخدام المواد الغذائية لإنتاج الوقود الحيوي، مما يفاقم أزمة الغذاء وتوفر الموارد الغذائية في الأسواق الدولية.

إن الوطن العربي في حال رغبته بتأمين أمنه الغذائي لابد أن يبحث عن طرق متعددة لتأمين أقصى ما يمكن من الاكتفاء الذاتي من خلال النظرة الترشيدية لاستعمال المياه والتكامل الاقتصادي العربي.

2-3 ضعف كفاءة استخدامات المياه:

تستهلك طرق الري التقليدية كميات من المياه أكثر من حاجة المحاصيل المزروعة؛ حيث تقدر نسبة الفاقد في الري السطحي السائد في معظم البلاد العربية تقريباً 61% في المشرق العربي و65% في شبه الجزيرة العربية و62 % في الإقليم الأوسط (أي وادي النيل) وفي المغرب العربي 57%؛ وبالتالي يكون متوسط الفاقد حوالي 62 % من مجمل الموارد المائية المستخدمة في الري.

ولا شك أن زيادة إنتاجية المياه في وحدة المساحة في الزراعة يمكن أن تتحقق من خلال إدخال نظم الري الحديثة التي ثبت أنها توفر كميات كبيرة من المياه، وقد أشارت الدراسات إلى أن تطبيق طرق الري الحديثة يساعد في توفير حوالي 50% من المياه ويزيد الإنتاجية بحدود 35% ويخفض من الحاجة للعمالة إلى أكثر من 50%.

إن السياسات المائية الزراعية التي اعتمدتها بعض الدول العربية في العقدين الماضيين أدت إلى الاستعمال غير الرشيد للموارد المائية، وإن سيادة بعض الطرق التقليدية في الري أدت إلى هدر كميات كبيرة من المياه وبما لا يتناسب مع الإنتاج الزراعي المتحقق منها.

2-4 الموارد المائية المشتركة:

من المعروف أن حوالي ثلثي الموارد المائية السطحية في الوطن العربي المتمثلة في الأنهار الرئيسة الكبرى وهي دجلة والفرات والنيل والسنغال تنبع من خارج حدود الوطن العربي؛ حيث تشكل الدول العربية المعنية دول ممر ومصب لهذه الأنهار؛ وبالتالي فإنها تخضع في اقتسامها إلى التجاذبات السياسية في المنطقة، وما زال معظم هذه الأنهار – إن لم يكن كلها – دون اتفاقيات واضحة تنظم اقتسام المياه، وفي حال عدم التوصل إلى اتفاقيات عادلة ومنصفة مع دول المنبع فإنها ستبقى مشكلة تهدد الاستقرار في الوطن العربي خاصة في ضوء تطور استخدامات المياه في دول اعالى المجري وتفاقم الأضرار السلبية، كما أن الدول العربية تشترك بدورها فيما بينها في أحواض مائية سطحية وجوفية ما زال هناك جزء منها أيضا دون اتفاقيات واضحة تنظم استثمارها.

2-5 غياب النظرة الشمولية في إدارة قطاع المياه:

لقد أدت السياسات المائية والزراعية التي انتهجت خلال العقود السابقة، والتي لم تأخذ بعين الاعتبار المرتكزات الأساسية الحديثة كالبعد البيئي ومبدأ الاستدامة والعدالة في التوزيع، بالإضافة إلى غياب النظرة الشمولية والنظرة الاقتصادية في إدارة قطاع المياه، وعدم إشراك مستخدمي المياه في مختلف مراحل تخطيط وإدارة المشاريع المائية، إلى ما وصلت إليه أوضاع الموارد المائية من استنزاف وتلوث حتى أصبح من غير السهل معالجة هذا الواقع بالسرعة المطلوبة أمام الطلب المتنامي على المياه.

2-6 الزيادة السكانية وزيادة الطلب على المياه:

إن من أهم الأسباب التي كانت وراء الأزمة المائية في الوطن العربي منذ ما يزيد عن عقد من الزمن هي الزيادة السكانية التي شهدتها في القرن الماضي؛ حيث زاد عدد السكان من أقل من 100 مليون نسمة في بدايته إلى حوالي 300 مليون نسمة في آخره، وما ترتب

على ذلك من أعباء لتأمين المياه للشرب والمتطلبات الأخرى، وتشير التقديرات إلى أن عدد سكان الوطن العربي سيقارب نصف مليار نسمة في أواخر الربع الأول من القرن الحالي.

وقد نجم عن هذا التسارع في النمو السكاني انخفاض نصيب الفرد من الموارد المائية الطبيعية المتجددة المتاحة من حوالي 3500 م^3 سنويا في الستينيات من القرن الماضي إلى أقل من 1000 م^3 حالياً في كثير من الدول العربية علما بأن خط الفقر المائي يحدد عالمياً بـ 1000 م3/سنة للفرد أي أن أكثر من نصف الدول العربية تقريبا تعتبر دون حد الفقر المائي.

2-7 ضعف الوعي على مستوى الفرد والمجتمع بقضايا المياه:

يبقى الإنسان هو الأساس في أية تنمية بشرية؛ فهو المستفيد والمستخدم الأول للمياه وفي نفس الوقت هو المسرف في استخدامها والمتسبب في تلوثها.. وهو أيضا المنوط به أن يحقق حياة كريمة للأجيال القادمة من خلال المحافظة على حقوقهم المائية وبالتالي لابد أن يتم تنشئة الإنسان على أن ينظر إلى الماء من منظور بيئي متكامل، باعتباره أحد المكونات الرئيسية للنظام الايكولوجي وهو مورد قابل للنضوب وأي خلل في استخدامه ستنشأ عنه مشاكل كبيرة تسيء للبيئة وأيضاً لمستقبل التنمية بصفة عامة.

2- 8 تأثير ظاهرة التغيرات المُناخية:

لقد أصبحت ظاهرة تغير المُناخ العالمي حقيقة واقعية بعد أن كانت معظم مظاهرها سابقا تعزى إلى تغيرات مُناخية عشوائية تصيب مختلف مناطق العالم وخاصة الوطن العربي التي تسود فيها من حين لآخر دورات جفاف كان من الصعب ربطها بنظام معين.

ولقد أشار التقرير التقويمي الأخير للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المُناخ(IPCC)الصادر عام 2007 إلى أن الوطن العربي سيتأثر إلى حد كبير بظاهرة تغير المُناخ؛ حيث أيدت التوقعات المستقبلية لكميات هطول الأمطار لمعظم نماذج المُناخ العالمي تناقص كمياتها خلال السنين الخمسين القادمة، مما ينعكس سلبا على الموازنة في الأحواض المائية؛ وفي الوقت نفسه سيزداد الطلب على المياه نتيجة النمو السكاني، كما أن ارتفاع درجات الحرارة سيؤدي إلى زيادة التبخر؛ وبالتالي ازدياد الطلب على الماء في الزراعة مما سيزيد من تفاقم الأزمة المائية.

كما أشار التقرير أيضا إلى زيادة في تكرار حدوث تغيرات مُناخية غير عادية مثل فترات الجفاف والفيضانات فضلا عن ارتفاع مستوى البحار وما قد ينجم عنه من غمرللمناطق الساحلية وارتفاع ملوحة المياه الجوفية في تلك المناطق.

2- 9 المياه في الأراضي العربية المحتلة:

تنص الاتفاقيات الدولية على عدم شرعية أي احتلال عسكري في التحكم واستثمار الموارد الطبيعية المتوفرة في أية أرض محتلة وحرمان الدولة صاحبة الأرض من استثمار تلك الموارد؛ غير أن ما تمارسه إسرائيل في الأراضي العربية المحتلة سواء في هضبة الجولان السورية أو في فلسطين المحتلة أو في الجنوب اللبناني يتنافى تماما مع تلك الشرعية الدولية؛ ففي الجولان الغنية بمواردها المائية تستثمر إسرائيل هذه الموارد لتغطية جزء كبيرمن احتياجاتها المائية السنوية، والحال ليس بأفضل بالنسبة للأراضي الفلسطينية المحتلة في الضفة الغربية وقطاع غزة؛ حيث تسيطر إسرائيل على موارد المياه في تلك المناطق وتمنع الفلسطينيين من الاستفادة منها.

2-10 تزايد دور المياه في التنمية الاقتصادية:

يعتبر القطاع الزراعي هو المستهلك الرئيسي للمياه في الوطن العربي إلا أن العديد من الدول العربية باشرت في إعادة أولوياتها للتنمية بحيث بدأت قطاعات أخرى مثل القطاع الصناعي والسياحي تأخذ حيزا كبيرا من أولويات سياساتها التنموية كما هو الحال في الأردن وتونس والمغرب؛ واستثمرت تلك الدول في ذلك مبالغ مالية كبيرة، وبالتالي أصبحت لهذه القطاعات أهمية كبيرة في توفير الدخل المالي لتلك الدول؛ وهذه الأنشطة تتطلب بدورها توفير موارد مائية اضافية، مع الاقرار بأن قطاع مياه الشرب لا يزال يحتل الأولوية لدى الدول العربية كافة، وهذا القطاع سيحتاج إلى مزيد من المياه نتيجة النمو السكاني المتسارع.

2-11 تمويل المشاريع المائية ومشاركة القطاع الخاص:

تعتبرالمشاريع المائية بحد ذاتها مكلفة جداً من الناحية المالية إذا ما قورنت بمردودها الاقتصادي المباشر كما هو الحال في مشاريع بناء السدود وأنظمة الري وصيانتها ومحطات التحلية؛ ولزمن قريب كانت هذه المشاريع حكراً على القطاع الحكومي ولم يكن ينظر بعين الاعتبار إلى مردودها الاقتصادي؛ غير أنه ونظراً للعجز المالي الذي بدأ يشهده العديد من الدول العربية، فإن الكثير من المشاريع المائية المخطط لها لم تُنفذ سواء من حيث إنشاء محطات التحلية أومحطات المعالجة بسبب تلك الصعوبات، إضافة إلى عدم توافر الادارة

السليمة الفعالة للمشاريع المائية من قبل القطاع العام؛ مما أدى إلى تدهور مشاريع الري وشبكات مياه الشرب بسبب سوء الإدارة والصيانة وهو ما فاقم من الأزمة المائية، ومؤخرا بدأت بعض الدول العربية في إشراك القطاع الخاص في أعمال التمويل والإدارة كما هو الحال في المغرب والأردن وتونس وبعضها الآخر ما زال بصدد دراسة تلك التجارب.

2-12 ضعف القدرات المؤسساتية والبشرية في قطاع المياه:

يتطلب تحقيق الادارة السليمة للموارد المائية توفير الكوادر الفنية المؤهلة والبنية المؤسساتية والتشريعية المناسبة؛ غير أن الدول العربية نتيجة لظروف متباينة لا تتوفر لديها تلك الكوادر والبنى التي تسمح لها بذلك؛ مما أدى إلى تفاقم الأزمة المائية نظرا لعجز المؤسسات الوطنية عن المتابعة الجادة لتطور الأوضاع المائية فيها من أعمال رصد ومراقبة للمياه فضلا عن وضع السياسات المناسبة؛ مما أدى إلى ظهور أزمات مائية خانقة في عدد من الدول العربية وتدهور الأوضاع المائية فيها كما ونوعا.

2-13 ضعف دور البحث العلمي ونقل التكنولوجيا واسهاماته في تطوير قطاع المياه:

يعاني الوطن العربي بصفة عامة من ضعفاً في مستوى البحث العلمي رغم وجود مؤسسات بحثية عديدة، وجدير بالذكر أن من أهم وسائل تطوير ونقل التكنولوجيا هو دعم البحث العلمي في مختلف القطاعات ومنها قطاع المياه؛ حيث تشكل تقنية تحلية ومعالجة المياه – على سبيل المثال – والتي أصبحت تعتبر من الخيارات الاستراتيجية لمواجهة الأزمة المائية من أهم المجالات التي ما زلنا نستورد معظمها من الخارج رغم مرور أكثر من نصف قرن على استخدامنا لها في وطننا العربي.

2-14 ضعف الأطر القانونية والتشريعية:

لا يزال عدد من الدول العربية مفتقرا إلى مرجعيات قانونية وتشريعية تساعده في تحقيق سياسات مائية متوازنة تكفل تحقيق تنمية مستدامة؛ وهذه المرجعيات – إن وجدت – فهي لا تطبق بالشكل المناسب وفقا للأهداف التي وضعت من أجلها؛ والسبب في ذلك إما نقص في تلك التشريعات والقوانين، حيث أنها لا تغطي جميع الثغرات أو ضعف الأدوات المنفذة لها، والتي لا تضمن حسن تطبيقها؛ ولا ريب أن هذا الموضوع ذو أهمية كبيرة لضمان حسن تنفيذ السياسات المائية لتحقيق تنمية متوزانة.

2-15 ضعف خدمات توفير مياه الشرب النظيفة والصرف الصحي:

برغم كل الجهود التي تبذلها الدول العربية في مجال خدمات توفير مياه الشرب والصرف الصحي إلا أن هذه الخدمات لم تتحقق في كل المدن والبلدات وخاصة فى الريف وفي الوقت

الحالي لا يستطيع ما يقرب من 83 مليون نسمة من السكان في الوطن العربي الحصول على مياه شرب نقية، ويحتاج حوالي 96 مليون نسمة إلى الحصول على خدمات الصرف الصحي الملائمة، معظمهم من الذين يعيشون في البلدان منخفضة الدخل أوالتي تقع تحت الاحتلال؛ وعليه فإن تحقيق أهداف الألفية الثالثة للتنمية ما زالت – إلى حد ما – بعيدة في بعض الدول العربية وتتطلب استثمارات مالية كبيرة إضافة إلى توفير المصادر المائية المناسبة؛ وهذا الأمر ينطبق على خدمات الصرف الصحي.

ثالثاً: الأسس المرجعية لاعداد الاستراتيجية:

نظرا لأن الاستراتيجية المقترحة تشكل إطارا للعمل العربي المشترك في مجال تحقيق الأمن المائي العربي فلابد ان تستند إلى عدد من المرجعيات الرئيسية وهي:

3-1: ميثاق واستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك:

لقد أكد ميثاق العمل الاقتصادي العربي المشترك الصادر عن مؤتمر القمة الحادي عشر (عمان 1980) على أن تحقيق الأمن القومي العربي وأهداف التنمية العربية يجب أن يتما في إطار التنسيق والتكامل بين الجهود العربية القطرية والقومية وبناء تكامل اقتصادي عربي، كما أكدت قمة الرياض (2007) ضرورة تحقيق العيش الآمن واللائق لأبناء الوطن العربي وفق منهجية تقوم على وضع استراتيجية متكاملة للتنمية والتطوير والإصلاح.

3-2 أهداف التنمية للألفية ومبادرة التنمية المستدامة في المنطقة العربية:

كانت هذه الأهداف من نتائج مؤتمر قمة الأرض الذي عقد في جوهانسبرج عام 2002، والذي دعا إلى أن التنمية المستدامة هي هدف مركزي، وكان موضوع المياه وإدارتها وحمايتها من المواضيع الخمسة الرئيسية التي ركز عليها المؤتمر.

وقد أكد مجلس الوزراء العرب المسؤول عن شؤون البيئة التزامه بتحقيق أهداف الألفية والتي نصت على تخفيض نسبة السكان الذين لا تتوافر لهم مياه شرب نظيفة إلى النصف بحلول عام 2015 وكذلك الحال بالنسبة لخدمات الصرف الصحى، كما اعتمد وزراء البيئة العرب مبادرة التنمية المستدامة التي أطلقتها إمارة أبو ظبي كإحدى المنهجيات لتحقيق إدارة سليمة ومتوازنة للموارد الطبيعية وحماية البيئة ومكافحة التصحر في المنطقة العربية.

3-3 الاستراتيجيات المائية المعتمدة في الدول العربية:

لقد أدركت الدول العربية مؤخراً أنها ستواجه أزمة مائية كبيرة إن لم تتخذ الاجراءات الكفيلة بالحد من استنزاف مواردها المائية كما ونوعا واستمرت في استنزاف مواردها المائية بصورة غير رشيدة – فباشرت في وضع استراتيجيات وسياسات للحد من ذلك

التدهور واتخاذ الاجراءات العملية لذلك من خلال وضع أولويات لاستخدام المياه في مختلف القطاعات معتمدة على مبدأ توزيع الحصص المائية، وسنت التشريعات المائية وباشرت في حملات توعية واسعة إضافة إلى أنها عملت على إعادة هيكلة مؤسساتها المائية بما يتماشى ومبدأ الإدارة المتكاملة للموارد المائية.

وبالنسبة لدول الخليج العربي فقد ركزت في استراتيجياتها المائية على التوسع في تحلية المياه لتأمين مياه الشرب النظيفة وإعادة استعمال المياه المعالجة في الزراعة كخيارات استراتيجية للمستقبل.

إن مختلف الاستراتيجيات المائية الوطنية في الدول العربية يمكن أن تشكل ركيزة أساسية لدعم هذه الاستراتيجية.

3-4 استراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين القادمين 2005 - 2025:
هي الاستراتيجية التي تقدمت بها المنظمة العربية للتنمية الزراعية إلى مؤتمر قمة الرياض في عام 2007، وشكلت الانطلاقة الحقيقية لتفعيل وتطوير العمل العربي المشترك في مجال التنمية الزراعية العربية.

3-5 الاستراتيجيات والبرامج المائية الإقليمية والدولية المعتمدة في المنطقة العربية:
نظرا للأزمة المائية التي يعيشها الوطن العربي وتأثيرها على الدول المجاورة وعلى الوضع العام؛ فقد تم طرح العديد من الاستراتيجيات المائية في المنطقة مثل الاستراتيجية المائية المتوسطية (وفقا لاتفاقية برشلونة للتعاون الأورو متوسطي) إستراتيجية تدبير الموارد المائية في دول العالم الإسلامى التي أعدتها منظمة الإسيسيكو إضافة إلى البرنامج الهيدرولوجي الدولي الذي تشرف عليه منظمة اليونيسكو ومنظمة الايسيسكو وبرامج أخرى عديدة ينهض بها العديد من المؤسسات الاقليمية والدولية مثل المجلس العربي للمياه والأكاديمية العربية للمياه ويمكن الاستفادة من هذه المبادرات كافة لدعم تحقيق الاستراتيجية العربية للمياه.

رابعاً: الأهداف:

الهدف الرئيسي:

تحقيق الأمن المائي العربي لمواجهة التحديات والمتطلبات المستقبلية للتنمية المستدامة.

الأهداف المحددة:

1. تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المائية المتاحة بجميع أنواعها.
2. توفير المياه الصالحة للشرب وخدمات الصرف الصحي بما يتماشى وأهداف الألفية للتنمية.
3. حماية الموارد المائية الجوفية والسطحية من التلوث.
4. حماية الموارد المائية الجوفية والسطحية من الاستنزاف.
5. مواجهة التأثيرات المحتملة للتغيرات المُناخية على الموارد المائية المتاحة والتكيف معها.
6. إرساء مبادئ الادارة المتكاملة للموارد المائية كمنهج في السياسات المائية في الدول العربية.
7. تنمية وتأهيل القدرات البشرية العربية في مجال الموارد المائية.
8. حماية الحقوق المائية العربية في المياه المشتركة مع الدول غير العربية.
9. حماية الحقوق المائية في الأراضي العربية المحتلة.
10. تعزيز التعاون بين الدول العربية لإدارة مواردها المائية المشتركة.
11. تشجيع رؤوس الأموال العربية للاستثمار في قطاع المياه في الدول العربية.
12. الاستفادة من المزايا النسبية لكافة الدول العربية في مجال الموارد المائية.
13. توطين ودعم صناعة التقنيات الحديثة لتحلية ومعالجة المياه؛ بهدف التوسع في إعادة استخدامها في المنطقة العربية.
14. تعزيز دور البحث العلمي في إدارة الموارد المائية.
15. تنمية الموارد المائية التقليدية وغير التقليدية.
16. تعزيز التعاون وتبادل الخبرات والمعلومات بين الدول العربية.
17. رفع درجة الوعي لدى فئات المجتمع كافة بما فيها منظمات المجتمع المدني حول قضايا المياه والبيئة وإشراكها في عملية اتخاذ القرار فيما يتعلق بالمشاريع المائية وتعميق ثقافة الحفاظ عليها.

خامسا: المحاور الرئيسية للاستراتيجية:

تستند الاستراتيجية إلى مرتكزات واضحة ترتبط بتحديد الأوضاع القائمة والرؤى المستقبلية للاحتياجات في ضوء الموارد المتاحة من جهة والعوائق المؤثرة فيها من جهة أخرى ووضع الخطط المناسبة لمواجهتها والبدائل المحتملة لتوفير الموارد المائية لمواجهة العجز المائي.

ويمكن إجمال المحاور الرئيسية للاستراتيجية كما يلي، علما بأن ترتيب هذه المحاور لا يمثل أولويات وإنما اتجاهات عمل للمستقبل.

5-1 متابعة الدراسات الإقليمية حول واقع مصادر المياه في الوطن العربي وبناء نظام معلوماتي مائي عربي متكامل:

تشكل المعلومات الركن الأساسي في التخطيط السليم ووضع السياسات الملائمة لإدارة الموارد الطبيعية و خاصة المائية؛ ونظرا لأن الموارد المائية في تغير مستمر نتيجة العوامل المُناخية والأنشطة التنموية فلابد أن يستمر العمل في متابعة تطور الأوضاع المائية في الوطن العربي.

من جهة أخرى فقد سمح التطور التكنولوجي الذي شهده العالم في السنوات العشر الأخيرة بتوفير الأدوات المناسبة لجمع وتخزين ومعالجة البيانات والمعلومات المتاحة وتوفيرها بالشكل المناسب، لمتخذي القرار لمتابعة تطور أوضاع الموارد الطبيعية وتوفير برمجيات قواعد المعلومات المتكاملة المرتبطة بنظام المعلومات الجغرافي، وكذلك توفير نظم المعلومات المائية مع نظم دعم القرار في إدارة الموارد المائية على المستوى القطري، وربطها مع نظام معلومات مائية عربي سوف يسمح بمتابعة تطور الأوضاع المائية في الوطن العربي وجميع المواضيع المرتبطة بها من حيث الاستخدامات في مختلف القطاعات التنموية وما يتعلق منها بالأوضاع الاجتماعية، إضافة إلى متابعة تطور الأوضاع على مستوى أحواض الأنهار الكبرى المشتركة مع الدول غير العربية.

5-2 تطوير البحث العلمي ونقل وتوطين التكنولوجيا الحديثة:

لقد شهد العالم في السنوات الأخيرة ثورة تكنولوجية كبيرة في مختلف المجالات ذات الصلة بقطاع المياه سواء فيما يتعلق منها بتوفيرها أوتوزيعها أواستخدامها واستكشاف المزيد من أحواض المياه الجوفية، وكذلك توفير الأدوات لإدارة الأحواض المائية بصورة متكاملة،

وهذا التقدم التكنولوجي الذي شهده العالم هو محصلة لجهود كبيرة بُذلت ولا تزال تُبذل في مجال البحث العلمي النظري والتطبيقي؛ أما في الوطن العربي فما زال البحث العلمي في مجال المياه دون الطموح مما انعكس على تحقيق الادارة السليمة للموارد المائية.

إن تطوير البحث العلمي في الوطن العربي وإيجاد آلية للتنسيق بين مراكزه التي تهتم بموارد المياه والزراعة ومياه الشرب والصرف الصحي والطاقة، يعتبر المفتاح الأساسي لمواجهة العجز المائي في الوطن العربي وتوطين التكنولوجيا المناسبة لحل المشاكل التي تواجه القطاع المائي فيها وتحسين إدارة المياه وفقا لمفهوم متكامل ومستدام. فتحلية المياه وخاصة مياه البحر تشكل إحدى الحلول الاستراتيجية لكثير من الدول العربية لمواجهة النقص في إمدادات مياه الشرب، وبالرغم من كون هذه التقنية قد أدخلت إلى الوطن العربي وخاصة في دول الخليج العربي منذ خمسينيات القرن الماضي إلا أنها لا تزال تقنية مستوردة فى معظمها؛ من جانب آخر فإن التوسع في بناء محطات التحلية نجم عنه العديد من المشاكل البيئية التي أصبحت تتطلب إيجاد حلول لها من خلال البحث العلمي.

كما أنه وعلى الرغم من أن القطاع الزراعي يشكل الركن الرئيسي للدخل القومي ويستوعب العدد الأكبر من اليد العاملة في العديد من الدول العربية فما زال الإنتاج الزراعي دون الطموحات المرجوة، وما زالت إنتاجية الهكتار الواحد أقل بكثير من مثيلاتها في دول عدة , ليس فقط مقارنة بالدول المتقدمة وإنما أيضا بدول أخرى مثل الهند وتركيا والصين.

ونظرا لأن القطاع الزراعي يعتبر المستهلك الأول للمياه في الوطن العربي (حوالي 85%)، ولمواجهة أزمة ارتفاع أسعار الغذاء على مستوى العالم، ولتحقيق أمن غذائي مقبول ضمن الامكانات المائية المتاحة، وللحد من الفقر لدى سكان الأرياف الذين هم بطبيعة الحال يعملون غالبا في القطاع الزراعي؛ فلابد من العمل على تطوير ودعم البحث العلمي من أجل تطوير أصناف من البذور المقاومة للجفاف والتغيرات المُناخية والملوحة، مع توفير إنتاجية عالية في وحدة المساحة المزروعة والمتر المكعب من الماء المستخدم في الري، وكذلك التوسع في أساليب الزراعات الحديثة مثل الزراعة بنظام التربة البديلة والزراعة العضوية.

وهناك العديد من المجالات الأخرى التي يمكن للبحث العلمي المساهمة فيها لمواجهة العجز المائي، نذكر منها على سبيل المثال تقنيات معالجة مياه الصرف الصحي والزراعي وإعادة استخدام المياه المعالَجة بصورة سليمة ومناسبة والاستمطار الصناعي وتجميع المياه الضبابية المتبخرة من البحار؛ إذ أن كافة هذه التقنيات لا تزال تعتمد على التكنولوجيا المستوردة في معظم – إن لم نقل في كافة – الدول العربية بما فيها التجهيزات المائية

بمختلف أنواعها كالمضخات والأغشية وأجهزة الرصد المائي والمُناخي والري الحديث وغيرها من التجهيزات وما زالت الصناعة العربية قاصرة عن توفير تلك التجهيزات.

ومن وجهة مغايرة ونظرا لأن الطاقة، وخاصة استخدام الطاقات البديلة والنظيفة، أصبحت تشكل محور اهتمام دول العالم كافة في ظل ظاهرة التغيرات المُناخية وتأثير انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون الناجمة عن استخدام الطاقة الأحفورية؛ فلابد أمام هذا الواقع من البحث عن كيفية استخدام الطاقات البديلة والمتجددة والنظيفة المتاحة في الوطن العربي مثل طاقة الرياح والطاقة الشمسية والطاقة النووية وتقنياتها، وتطوير البحث العلمي الخاص بها لاستخدامها في تقنيات تحلية ومعالجة المياه، علما بأن هذا النوع من مصادر الطاقة متوافر إلى حد كبير في منطقتنا العربية.

5-3 مواجهة ظاهرة التغير المُناخي وتأثيراتها على الموارد المائية في الوطن العربي والتكيف معها:

إن ظاهرة تغير المُناخ تؤدي إلى تفاقم الأزمة المائية في المنطقة العربية؛ حيث تشير معظم النماذج المُناخية إلى احتمال حدوث انخفاض في معدلات سقوط الأمطار في مناطق معينة تشمل معظم الدول العربية، كما أن تكرار ظاهرة الجفاف الذي تتنبأ به تلك النماذج سوف يزيد من الضغط على الموارد المائية المتاحة في هذه الدول ويؤدي إلى زيادة في الطلب على الماء لتلبية متطلبات التنمية المختلفة فيها؛ وبالتالي سوف يزداد التنافس على موارد المياه المتاحة بكافة أنواعها.

لقد أصبحت قضية التغيرات المُناخية تحتل مكانة بارزة في سُلم الأولويات على مستوى العالم في مجال البحث العلمي، ولابد من تطوير البحث العلمي في هذا المجال على المستوى العربي وخصوصا في مجال تطوير السيناريوهات المرتبطة بالاحتمالات المتوقعة للتغيرات المُناخية ومدى تأثر الوطن العربي بها نظرا لكونها تعتبر من المناطق الهشة تجاه تلك التغيرات وبالأخص ما يرتبط منها بتكرار فترات الجفاف أو الفيضانات، وكذلك دراسة انعكاسات ذلك على الموارد المائية وخاصة الإنتاج الزراعي لوضع السياسات والخطط الملائمة للتأقلم مع نتائجها فى المنطقة.

5-4 إرساء مبادئ الإدارة المتكاملة للموارد المائية:

نظرا لأن المياه تعتبر المحورالرئيسي في أية خطط تنموية، فإن إدارتها والمحافظة عليها كما ونوعا أصبحتا تتطلبان المشاركة في جميع الأنشطة المرتبطة باستخداماتها، وبالتالي لم يعد هناك مكان لما كان يعرف بإدارة إمدادات المياه وإنما تم الانتقال إلى إدارة الطلب على

الماء؛ حيث يتم التعامل من خلاله مع المورد المائي أيا كان مصدره (مياه أمطارأو سطحية أو جوفية أو تحلية أو صرف صحي وصرف زراعي) باعتبارها مصدرا مائيا لابد من تحقيق الاستفادة الاقتصادية القصوى منه وحمايته كما ونوعا؛ لتلبية مختلف متطلبات التنمية (من خلال استرجاع كلفة إتاحة المياه أو من خلال دراسة البدائل الاقتصادية لاستخدام المياه وفقا للنواحي الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك تنفيذ مشاريع تخزين مياه الأمطار والشحن الاصطناعي للمياه الجوفية) وإدارة المورد المائي من منظور شمولي وتكاملي بحيث تشارك في إدارته جميع القطاعات المعنية وكافة فئات المجتمع بما فيها مستخدمو المياه والجمعيات الأهلية وكذلك القطاع الخاص؛ مع الأخذ بعين الاعتبار مبدأ الاستدامة وفي نفس الوقت اعتبار البيئة أحد القطاعات المستخدمة.

إن ضمان هذا المنهج يتطلب تحديد المسؤوليات لكل جهة من الجهات المشاركة بحيث لا تتعارض هذه المسؤوليات وإنما تتكامل فيما بينها؛ وهذا الأمر لا يمكن أن يتم إلا من خلال توفير المُناخ المناسب والبيئة المواتية من خلال صياغة السياسات ووضع الأطر التشريعية والقانونية المنظمة والتطوير المؤسساتي لقطاع المياه بما يحقق العدالة في توزيعها والشفافية والمشاركة في اتخاذ القرارات وإتاحة المعلومات لكل ذوى العَلاقة وهو ما يعرف بحوكمة المياه، أي الإدارة الرشيدة للمياه، وتلعب التقنية الحديثة دورا كبيرا في تحقيق إدارة سليمة ومتكاملة للموارد المائية نظرا لأنها تسمح بمتابعة تطور الأوضاع المائية على جميع المستويات المحلية والقطرية والإقليمية من خلال استخدام قواعد المعلومات المائية ونظام المعلومات الجغرافي وإعداد الخرائط الغرضية التي تسمح لمتخذي القرار بالتعرف على الموارد المائية وتوزعها المكاني والإمكانات المتاحة للاستثمار وتطور الأوضاع المائية مع الزمن.

5-5 تحقيق أهداف الألفية للتنمية:

إن أحد مرتكزات تطبيق الإدارة المتكاملة للموارد المائية في الوطن العربي هو التوصل إلى تحقيق أهداف الألفية للتنمية من حيث توفير مياه الشرب النظيفة وخدمات الصرف الصحي للسكان في الوطن العربي وخاصة في المناطق الريفية وفقا للمراحل المعتمدة لتلك المبادئ وحق جميع فئات المجتمع العربي في الحصول على مياه نظيفة للشرب وشبكات الصرف الصحى دون أي تمييز.

5-6 توفير التمويل اللازم لمشاريع المياه:

كما أن من مرتكزات تحقيق الإدارة المتكاملة للموارد المائية توفير التمويل اللازم لمشاريع المياه المتعلقة بتنمية موارد المياه وتنفيذ مشاريع زيادة إمدادات المياه ومشاريع خدمات الصرف الصحى وتنفيذ شبكات مياه الشرب وصيانة القائم منها باستمرار للحد من الهدر في شبكات توزيع المياه والصرف الصحي وكذلك نشر تقنيات الري الحديث بما فيها تنفيذ مشاريع شبكات مياه الري المناسبة وصيانتها للحد من الفاقد أو الهدر.

5-7 رفع كفاءة استعمال المياه:

نظرا لأن الزراعة تعتبر المستهلك الأكبر للمياه في الوطن العربي (حوالي 85%) فإن زيادة كفاءة الري من حوالي 40 - 50% التي هي متوسط كفاءة الري الحالية في الدول العربية إلى 80% وهو هدف معقول ويمكن تلبيته سوف يؤدي إلى توفير كميات من المياه تكفي نظريا لزيادة المساحات المروية وبالتالي سد العجز في الموازنة المائية الحالية.

ولقد أثبتت الدراسات والبحوث أن إدخال نظم الري الحديثة يؤدي إلى توفير أكثر من 50% من مياه الري وتزيد الإنتاجية بنسبة 35%، كما أن تقدير الاحتياجات المائية بطرق حديثة تساعد على توفير ما يقارب 50% من كميات المياه وفق التقديرات الحالية للاحتياجات المائية للمحاصيل.

من جهة أخرى فإن كفاءة توزيع مياه الشرب في المدن والمناطق الحضرية متدنية إلى حد كبير(يقدر متوسطها بـ 50%) وهي ذات كلفة مرتفعة وخاصة تلك المُنتَجة من محطات التحلية؛ وبالتالي فإن تحسين أداء تلك الشبكات يمكن أن يوفر موارد مائية إضافية تغطي بعض العجز في عدد من البلدان العربية.

فإدخال المبدأ الترشيدى في إدارة الموارد المائية والطلب على الماء من خلال استرجاع كلفة تأمين المياه سواء لتوفير خدمات مياه الشرب والصرف الصحي أو الري والاستفادة من العوائد المالية في صيانة شبكات توزيع المياه في المناطق الحضرية والريفية والمناطق الزراعية وشبكات الصرف الصحي للحد من الهدر، إضافة إلى دراسة البدائل الاقتصادية لاستخدامات المياه وخاصة في المجال الزراعي من خلال تطوير السياسات الزراعية الوطنية وكذلك سياسات التكامل الزراعي بين الدول العربية وفقا للميزة النسبية لتلك الدول؛ كل ذلك يشكل أحد المرتكزات الرئيسية لرفع كفاءة استخدام المياه والحد من فقدانها.

5-8 حماية الحقوق المائية للدول العربية:

1- المياه المشتركة مع دول غير عربية:

تشكل الموارد المائية المشتركة مع دول غير عربية وخاصة مياه الأنهار الكبرى جزء مهما من مجمل الموارد المائية المتاحة في الوطن العربي وما يزال جزء كبير من هذه الموارد المشتركة بدون التوصل إلى اتفاقيات واضحة تنظم اقتسامها بصورة منصفة وعادلة بين الدول المتشاطئة وخاصة مع دول الأحباس العليا لأحواض هذه الأنهار؛ وحتى تلك الأنهار التي تحكمها اتفاقيات بين الدول المتشاطئة عليها بدأت تخضع لتجاذبات سياسية نتيجة الظروف الجيوسياسية التي تحكم الوطن العربي؛ وبالتالي لابد من العمل على مساندة الدول العربية المعنية بتلك الموارد من خلال توفير وتبادل ما أمكن من معلومات عن استخدامات المياه في الأحواض المشتركة ودعم التعاون المشترك والعمل الدبلوماسي المكثف مع دول الأحباس العليا للتوصل إلى إبرام اتفاقيات نهائية لاقتسام موارد هذه الأنهار بصورة منصفة وعادلة.

2- الحقوق المائية في الأراضي العربية المحتلة:

إن وجود موارد مائية في الأراضي العربية المحتلة كما هو الحال في أراضي هضبة الجولان السورية المحتلة ومياه الأراضي الفلسطينية المحتلة وجنوب لبنان المحتلة؛ حيث تستنزف إسرائيل تلك المياه دون النظر إلى الحقوق المائية العربية؛ هذا يتطلب تنسيق الجهد العربي في تفعيل وإدارة المباحثات الخاصة بذلك، وتوفير البيانات والخبرات اللازمة للدول العربية المعنية واستقطاب الدعم الدولي لتحصيل الحقوق المائية في الأراضي العربية المحتلة.

3- المياه المشتركة بين الدول العربية:

يشترك العديد من الدول العربية في مياه مشتركة سطحية وجوفية وهي في معظمها ما زالت دون اتفاقيات واضحة تكفل حسن استخدامها؛ ونظرا لأن جميع هذه الموارد تخضع في مجملها إلى استثمارات كبيرة لتلبية الاحتياجات التنموية في جميع الدول العربية المتشاطئة مما أثر عليها كما ونوعا فإن هذا الأمر يتطلب البحث عن توفير الأسس السليمة لإدارتها بصورة تحافظ عليها كما ونوعا خاصة وأن العديد من الأحواض المائية الجوفية هي موارد مائية غير متجددة؛ وبالتالي لابد من البحث

عن الوسائل التي تسمح لتلك الدول بالتوصل إلى اتفاقيات واضحة تنظم اقتسامها بصورة عادلة فيما بينها بغية الاستفادة من هذه الموارد.

إن توفير قاعدة المعلومات التشريعية والقانونية حول أسس اقتسام مياه الأنهار المشتركة والمياه الجوفية وتدعيم الخبرة العربية في مجال القانون الدولي عموما والقانون الخاص بالمياه المشتركة خصوصا والمرتبط بشكل رئيسي بالاتفاقية الدولية لاستخدام مجاري الأنهار الدولية للأغراض غير الملاحية، وكذلك الاتفاقية الدولية للمياه الجوفية والاتفاقيات العربية والدولية الأخرى وتحليل حالات لأوضاع مشابهة في مناطق أخرى من العالم أو من خلال المبادئ العامة التي توفرها اتفاقيات الأمم المتحدة حول الأنهار المشتركة والطبقات المائية الجوفية المشتركة كل ذلك لدعم الدول العربية المعنية في جهودها للتوصل إلى اتفاقيات نهائية ومنصفة وعادلة.

5-9 بناء القدرات المؤسساتية والبشرية في قطاع المياه:

برغم كل الجهود التي تبذل في الدول العربية من أجل توفير الكوادر الفنية المؤهلة والمدربة لإدارة القطاع المائي بكافة جوانبه إلا أن تلك الكوادر لا تزال دون المستوى المطلوب وما زالت المؤسسات التعليمية والعلمية العربية قاصرة عن الارتقاء – كما ونوعا – في توفير الكوادر العربية المطلوبة لتحمل أعباء القطاع المائي وإدارته؛ وبالتالي فإن الأمر يتطلب وضع استراتيجية تعليمية وعلمية واضحة يتم من خلالها الربط بين الاحتياجات من الكوادر والمناهج التعليمية في الجامعات والمعاهد.

من جهة أخرى لا تزال البرامج التدريبية التي تعد للكوادر العاملة في قطاع المياه في الدول العربية دون المستوى المطلوب؛ وهي – إن وجدت – فإنها لا تكون متكاملة ومستمرة.

5-10 رفع مستوى الوعي المائي والبيئي لدى أفراد المجتمع العربي كافة:

الإنسان هو المستخدم الرئيسي للمياه ولهذا لابد أن تركز الجهود عليه من أجل تحقيق الاستخدام السليم للموارد المائية والحد من الهدر؛ وذلك من خلال توعيته بجميع الوسائل المتاحة حول أبعاد المسألة المائية في الوطن العربي، وأهمية الماء في التنمية؛ ومن المؤسف أن الإنسان العربي وبحكم درجة وعيه وثقافته ما زال ينظر للماء وكأنه مورد طبيعي لا ينضب (وذلك خلافا للتعاليم الدينية والتقاليد الموروثة التي تدعو إلى الحد من الهدر في استخدام المياه)؛ إذ أن كافة الجهود التي بذلت وتبذل حتى الآن لزيادة الوعي لدى كافة فئات المجتمع عن أهمية المحافظة على المورد المائي والحد من الهدر في استخدامه

فإنها لم تحقق الهدف المنشود؛ وبالتالي فإن الأمر يتطلب مراجعة عامة لكيفية التأثير في درجة الوعي لدى المواطن العربي وتغيير نمط سلوكه اتجاه هذا المورد الحيوي ووضع خطة شاملة لذلك، والتأكيد على ضرورة العودة إلى التقاليد والتعاليم الدينية؛ إضافة إلى دراسة تطوير التشريعات والقوانين المائية باستمرار ودراسة سبل إنفاذها ضمانا لحماية الموارد المائية من التدهور الكمي والنوعي وحماية البيئة المائية.

5-11 حماية البيئة المائية الساحلية:

إعطاء اهتمام أكبر لحماية البيئة المائية الساحلية في الوطن العربي؛ حيث إن سواحلها تمتد على آلاف الكيلومترات ويسكنها أكثر من نصف سكان الوطن العربي ويتركز فيها الكثير من التجمعات السكانية والحضرية ويشكل الكثير منها مصدرَ رزق للسكان سواء من خلال الأنشطة الاقتصادية من حيث انتشار المصانع و منشآت تحلية المياه وصيد الأسماك والأنشطة السياحية كما هو الحال على طول الشواطئ العربية الممتدة على البحر المتوسط وكذلك دول الخليج العربي؛ إن هذا كله لا يمكن أن يتم إلا من خلال تحقيق الإدارة المستدامة لتلك المناطق ووضع التشريعات المناسبة لها.

5-12 التوسع في استعمال المياه غير التقليدية:

وهذه تشمل مياه التحلية ومياه الصرف الصحي المعالَجة ومياه الصرف الزراعي؛ حيث إن الكميات الناتجة عن محطات التحلية وصلت إلى حوالي 3 مليارات م^3/ سنة، وتعتبر الدول العربية من أكبر منتجي مياه التحلية في العالم.

وفي ضوء العجز المائي المتوقع في الوطن العربي فإن تحلية المياه ستصبح خيارا استراتيجيا لا بديل عنه في المستقبل بالنسبة للوطن العربي؛ وبالتالي فإن توطين هذه التقنية من حيث التصنيع والتشغيل والبحث العلمي لتخفيض تكاليف الإنتاج يعتبر مرتكزا أساسيا لمواجهة العجز المائي المتوقع في المستقبل، أما مياه الصرف الصحي المعالجة والتي وصلت إلى حدود 10 مليارات م^3/ سنة في الوطن العربي فإنها تشكل مصدرا مائيا متجددا لا يستهان به ولا بد من بذل الجهود الفنية والتقنية لتوطين استخدامها في الوطن العربي سواء في الزراعة أو في الشحن الاصطناعي للمياه الجوفية لتحسين نوعيتها ويتطلب ذلك التغلب على العوائق التي تحد من استخدامها.

وقد اعتمدت عدد من الدول العربية معايير صحية وبيئية لإعادة استخدام المياه المعالجة، ولا ريب أن تشجيع تبادل الخبرة والمعرفة في هذا المجال وخاصة في مجال المواصفات والتجارب البحثية سيسرع من الاستفادة من هذه الموارد التي يمكن اعتبارها متجددة.

كما تشكل المياه المالحة مصدرا مائيا مهما سواء تلك الناتجة عن المياه الجوفية أو عن مياه الصرف الزراعي؛ حيث تقدر كميات الأخيرة بما يزيد على 10 مليارات م^3/ سنة وبالتالي يمكن إذا تم تنظيم استعمالها أن يستفاد منها في الزراعة وري المحاصيل التى تتحمل الملوحة ومكافحة التصحر.

5-13 التطوير المؤسساتي والتشريعات والقوانين المائية:

تعتبر التشريعات المائية المحور الرئيس لضمان نجاح تطبيق السياسات المائية؛ فهي من جهة تساعد في تحقيق العدالة بين مختلف فئات مستخدمي المياه كما وأنها تساعد في حماية الموارد المائية من التلوث والاستنزاف، ومع أن الدول العربية لديها تشريعات مائية غير أن تطبيقها على أرض الواقع ما يزال يواجه صعوبات عدة؛ وبالتالي فإن دراسة السبل الكفيلة بتطبيق تلك التشريعات بصورة سليمة سيساعد الدول العربية في تحقيق الإدارة السليمة لمواردها المائية ولا بد من الأخذ فى الاعتبار أن تطبيق التشريعات المائية بصورة صحيحة يتطلب أيضا دعم المؤسسات الوطنية المعنية بإدارة الموارد المائية لتكون قادرة على التنسيق فيما بينها وتطبيق تلك التشريعات وإعادة هيكلتها بما يسمح بتحقيق الإدارة الرشيدة للمياه.

5-14 تعزيز وتشجيع المشاركة الشعبية ومشاركة القطاع الخاص:

إن نجاح أية مشاريع مائية تنموية وضمان استمراريتها يتحقق من خلال مشاركة السكان المحليين المعنيين في كل الخطوات التي تسبق تنفيذ المشروع (مراحل التخطيط والدراسات)، ومن ثم إدارته إداره مباشرة نظرا لأنهم المستفيدون في النهاية من نتائجه؛ وبالتالي سيبذلون قصارى جهدهم لتحقيق إدارة سليمة له.. من هذا المنطلق فإن مؤسسات التمويل الدولية تطلب إشراك ممثلي السكان المحليين في جميع المراحل المرتبطة بأي مشروع؛ فهم سوف يشكلون الضامن الرئيسى لنجاحه؛ إن هذا الأمر يتطلب تشجيع السكان المحليين على تنظيم شؤونهم من خلال جمعيات أو اتحادات تدافع عن حقوقهم المائية ومصالحهم أمام الشركات الكبرى وخاصة الشركات الزراعية التي تنهض بمشاريع كبيرة وتتوفر لها موارد مالية يصعب على مالكي الحيازات الصغيرة مجاراتها، وبالتالي فإن إشراك ذوي الحيازات الصغيرة في جمعيات يمكن أن يساعد على حماية مصالح السكان المحليين.

إن توضيح ودراسة السبل التي تساعد في تنظيم مشاركة السكان المحليين في مختلف المشاريع التنموية ورفع الوعي لديهم عن كيفية الدفاع عن حقوقهم ومصالحهم سيكون له أثر كبير على نجاح مشاريع التنمية المائية في المنطقة العربية.

من جهة أخرىَ وأمام عجز الحكومات والقطاع العام عن توفير التمويل اللازم لتنفيذ المشاريع المائية من شبكات صرف صحي وإدارة المصادر المائية وإقامة محطات معالجة مياه الصرف الصحي فقد ظهرت فكرة دعوة القطاع الخاص للمساهمة في مثل هذه المشاريع، وبدأت العديد من الدول العربية في تطبيق ذلك؛ لأن إشراك القطاع الخاص يمكن أن يساعد في تحسين الأداء ورفع الكفاءة إلا أن هذا الأمر يتطلب في نفس الوقت وجود شروط قانونية واضحة وشفافية في التعامل والتعاقد.

وأخيراً فإن المهم توافر الملكات/الكوادر الفنية المؤهلة والممثلة في المؤسسات الحكومية للمتابعة والإشراف المباشر على أعمال القطاع الخاص لضمان الجودة وحسن التشغيل؛ ومن الممكن إجراء بعض الدراسات التحليلية لوضع الأسس السليمة لإشراك القطاع الخاص لما له من انعكاسات ايجابية في تسريع تنفيذ مختلف المشاريع المائية.

5-15 التكامل بين استراتيجية الأمن المائي العربي والاستراتيجيات العربية ذات العلاقة:

تتوفر على المستوى العربي العديد من الاستراتيجيات ذات العلاقة بالمياه والتي تم اعتمادها سواء من المؤسسات الوطنية أومؤسسات العمل العربي المشترك، والتنسيق بين برامج استراتيجية الأمن المائي وتلك الاستراتيجيات سيساعد في توحيد الجهود وتجنب الازدواجية في التنفيذ ويزيد من كفاءة وفرص تحقيق الأهداف المعتمدة في تلك الاستراتيجيات .

سادسا: وسائل وآليات التنفيذ:

إن تنفيذ الإستراتيجية العربية المقترحة لتحقيق الأمن المائي العربي سيتم من خلال الوزارات والهيئات المعنية بشؤون المياه في الدول العربية؛ وستكون داعماً للاستراتيجيات الوطنية في الدول العربية ومكملة لجهودها وبالتعاون مع منظمات العمل العربي المشترك المتخصصة القائمة والمنظمات الإقليمية والدولية ومنظمات المجتمع المدني العاملة في الوطن العربي؛ وذلك بهدف تعزيز التعاون العربي والدولي ونقل الخبرة والمعرفة بين الدول العربية، خاصة وأن تلك الدول تتشابه إلى حد كبير في ظروفها الطبيعية من جهة كونها مناطق جافة وشبه جافة، ومن جهة اخرى فإن القوى المؤثرة فيها والتي ساهمت في ظهور الأزمة المائية والعجز المائي تتشابه فيها أيضا إلى حد كبير نذكر منها – على سبيل المثال لا الحصر– المُناخ الجاف والتزايد السكاني المتسارع والاستهلاك الكبير للمياه في الزراعة وانخفاض الانتاجية الزراعية في وحدة المساحة ووحدة المتر المكعب من الماء والهدر في استخدامات المياه وضعف الوعي المائي وعدم إعطاء الأثر البيئي الأهمية التي يستحقها والتغيرات المُناخية وتأثيراتها.

إن تنفيذ وتمويل الإستراتيجية والبرامج المنبثقة عنها جميع تقع تحت مسؤولية المجلس الوزاري العربي للمياه وأمانته الفنية المتمثلة في إدارة العامة للشؤون الاقتصادية في جامعة الدول العربية مع إمكانية توفير التمويل من الدول ومؤسسات التمويل العربية والإقليمية والدولية وفقا للإجراءات المتبعة في جامعة الدول العربية؛ مع الإشارة إلى أن آلية تنفيذ هذه الاستراتيجية لا تمنع الدول العربية من التعاون فيما بينها أو أيا من الجهات العربية أوالدولية لتحقيق الأهداف المنشودة لتحقيق أمنها المائي ومواجهة التحديات المستقبلية المرتبطة بالعجز المائي فثمة ضرورة لوجود وحدة للتنسيق ومتابعة إعداد وتنفيذ المشاريع التي ستنبثق عن هذه الإستراتيجية والتنسيق فيما بين هذه المشاريع في الدول العربية وإعداد وثائق تلك المشاريع بغرض توفير التمويل لها وكذلك إعداد الدراسات التي يطلبها المجلس.

ونظرا لكون المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (أكساد) هو من منظمات العمل العربي المشترك ويتميز بخبرة فنية طويلة في مجال الدراسات وتنفيذ المشاريع المائية في الوطن العربي منذ ما يزيد عن أربعين عاما وتتوفر لديه الخبرات العربية الفنية المؤهلة، إضافة إلى شبكة العلاقات العربية والدولية التي يتعامل معها؛ فإنه من المقترح أن يتولى مركز (أكساد) مهام وحدة التنسيق والمتابعة بحيث يشكل المركز العربي في هذه الحالة الذراع الفني للأمانة الفنية لمجلس وزراء المياه العرب ومجلسه التنفيذي ويعمل تحت إشرافهما.

كما يتولى مركز الدراسات المائية والأمن المائي العربي مهام تنسيق إعداد وتنفيذ المشاريع المرتبطة بالحقوق المائية العربية.

ترتبط وحدة التنسيق والمتابعة وحدة أخرى للمعلومات تتوفر لديها قاعدة بيانات متكاملة عن الموارد المائية والطبيعية في الوطن العربي مرتبطة بنظام المعلومات الجغرافي تتولى توثيق وتحليل المعلومات المتاحة عن الموارد المائية ونتائج الدراسات والبحوث التي تجرى في الوطن العربي ودول العالم المختلفة والتي يمكن أن تنعكس نتائجها ايجابا على الدول العربية في تحقيق إدارة سليمة لمواردها المائية، وهذه الوحدة لا بد أن يكون لها اتصال بمراكز المعلومات القطرية ويمكن إنشاء هذه الوحدة في مقر (أكساد) خاصة وأن نواة هذه القاعدة متوفرة لديه أصلا.

إن تنفيذ الاستراتيجية لا يمكن أن يتحقق بمعزل عن التعاون مع المؤسسات الوطنية المعنية بالمياه في الدول العربية ومنظمات العمل العربي المشترك المتخصصة وكذلك المنظمات الاقليمية والدولية ومنظمات المجتمع المدني المعنية بقطاع المياه شركاء المجلس الوزاري

العربي للمياه ؛ فإنه لا بد لوحدة التنسيق والمتابعة من تعزيز هذا التعاون ووضع آليات مرنة لذلك، ومنها على سبيل المثال تشكيل لجنة استشارية من هذه المنظمات تتعاون مع الأمانة الفنية لمجلس وزراء المياه العرب في تحقيق هذه الاستراتيجية.

إن هذه الاستراتيجية المقترحة ليست ملزمة للدول العربية وإنما هي وثيقة استرشادية ودليل للعمل العربي المشترك في مجال المياه لتحقيق تنمية مستدامة وحماية الحقوق المائية العربية والوصول في النهاية إلى التطبيق الأمثل لمبادئ الادارة المتكاملة للموارد المائية؛ وهي بالتالي ليست قالبا جامدا وإنما يمكن تعديلها وفقاً للتقييم الذي سيتم لاحقا خلال الخطط التنفيذية للبرامج المعتمدة استنادا على مؤشرات محددة.

ويمكن من خلال الاستراتيجية اعتماد برامج عمل – قصيرة ومتوسطة وبعيدة المدى– وفقا للأهداف المنشودة من كل برنامج في إطار الاستراتيجية نفسها.

سابعا: الإطار الزمني للإستراتيجية:

يُحدَد الإطار الزمني للاستراتيجية بمدة عشرين سنة (2010 –2030) مع اعتماد مؤشرات لتقويمها كل خمس سنوات.

ثامنا: النتائج المتوخاة:

1. توفير وإتاحة المعلومات عن كل الموارد المائية المتاحة في الوطن العربي بما فيها المياه المشتركة.
2. تحقيق التنمية المستدامة بما يتناسب والموارد المائية المتاحة وتأثيرات التغيرات المُناخية.
3. رفع مستوى الوعي المائي والبيئي لدى جميع فئات المجتمع ومؤسسات المجتمع المدني في مجال الإدارة المتكاملة للموارد المائية.
4. بناء القدرات البشرية والمؤسساتية في الدول العربية في مختلف مجالات إدارة المياه، وخاصة القانون الدولي وإدارة المفاوضات الخاصة بالمياه المشتركة واستعادة الحقوق المائية في الأراضي العربية المحتلة؛ والارتقاء بالمناهج التعليمية والتدريبية بشكل يلبي احتياجات المؤسسات الوطنية العاملة في مجال المياه.
5. زيادة حجم التمويل المتاح لقطاع المياه وبناء قاعدة صناعية وتكنولوجية عربية في هذا المجال.
6. توفير آليات ومرجعيات للتعاون بين الدول العربية وتفعيل الاتفاقيات القائمة بينها في إدارة الموارد المائية المشتركة.

تاسعا: مؤشـــرات الأداء:

تشمل مؤشرات قياس درجة التنفيذ ما يلي:

1- توفير معلومات حديثة عن الأوضاع المائية في المنطقة العربية:

أ- توفير القاعدة المعرفية للدول العربية حول ظاهرة التغير المُناخي وأبعاد تأثيراتهـا على الموارد المائية بصورة خاصة والنواحي الاقتـصادية والاجتماعيـة بـصورة عامة.

ب- تطوير آليات ومرجعيات للتعاون بين الدول العربية لإدارة الموارد المائية المشتركة فيما بينها بصورة عادلة ومنصفة.

ج- بناء قاعدة معلوماتية مائية وقانونية متكاملة تتضمن كل ما يتوفر مـن معطيـات وتجارب على المستوى العربي والدولي في مجال المياه المشتركة والميـاه تحـت الاحتلال والاتفاقيات الدولية والعربية الخاصة بإدارة الأحواض المشتركة.

المؤشـــرات:

أ- وجود نظام قاعدة معلومات تفاعلي مُحدث وشامل بين الدول العربية.

ب- سهولة الحصول على المعلومات من قبل الدول العربية.

ج- تحسين أداء شبكات الرصد المائي.

2- تحقيق التنمية المستدامة بما يتناسب والموارد المائية المتاحة وتأثيرات التغيرات المُناخية:

المؤشـــرات:

أ- وجود وتفعيل سياسات وتشريعات قانونية وأطر مؤسسية للإدارة المتكاملة للموارد المائية.

ب- حماية الموارد المائية من التلوث والحد من التدهور البيئي المرتبط بهذه الموارد.

ج- زيادة العائد الاقتصادي والاجتماعي لوحدة المياه في جميع الاستخدامات.

د- زيادة حجم المياه غير التقليدية المستخدمة.

ه- تقليص العجز في إمدادات المياه في كل القطاعات.

و- تحقيق مبادئ الالفية الثالثة فيما يتعلق بالحصول علـى ميـاه الـشرب وخـدمات الصرف الصحي.

ز- اعتماد سياسات واتخاذ إجراءات للتكيف مع التغيرات المُناخية.

3- **رفع الوعي المائي والبيئي بين جميع فئات المجتمع ومؤسسات المجتمع المدني في مجال الإدارة المتكاملة للموارد المائية:**

المؤشـــــرات:

أ- زيادة نسبة مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص المشاركة في إدارة الموارد المائية.

ب- زيادة انتشار برامج التعليم والتوعية بأهمية الموارد المائية والمحافظة عليها.

ج- زيادة الاهتمام بالاحتفال بيوم المياه العربي والعالمي.

4- **بناء القدرات البشرية والمؤسساتية في الدول العربية في مختلف مجالات إدارة المياه وخاصة القانون الدولي وإدارة المفاوضات الخاصة بالمياه المشتركة واستعادة الحقوق المائية في الأراضي العربية المحتلة:**

المؤشـــــرات:

أ- التوسع في برامج ومراكز التأهيل والتدريب المناسبة.

ب- زيادة عدد الكوادر المؤهلة في كل مجالات إدارة المياه.

ج- تحسين أداء المؤسسات العاملة في قطاع المياه.

د- التوصل إلى اتفاقيات عادلة ومنصفة مفعلة بشأن الموارد المائية المشتركة بين الدول العربية ودول الجوار واستعادة الحقوق المائية في الأراضي العربية المحتلة.

5- **زيادة حجم التمويل المتاح لقطاع المياه وبناء قاعدة صناعية وتكنولوجية عربية في هذا المجال:**

المؤشـــــرات:

أ- زيادة حجم الاستثمارات العربية في قطاع المياه.

ب- زيادة مساهمة القطاع الخاص في تمويل وإدارة مشاريع المياه العربية.

ج- زيادة حجم إنتاج واستخدام المنتجات عربية الصنع في جميع مجالات المياه.

6- **توفير آليات ومرجعيات للتعاون بين الدول العربية وتفعيل الاتفاقيات القائمة بينها في إدارة الموارد المائية المشتركة.**

المؤشرات:

أ- زيادة عدد الاتفاقيات الخاصة بجميع أنواع المياه المشتركة في الوطن العربي.

تنويه:

لقد قام المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (أكساد) بإعداد هذه الاستراتيجية في نسختها النهائية استنادا إلى الملاحظات التي وردت من الدول العربية وبالتعاون مع اللجنة العربية المُكلَفة من قِبل المكتب التنفيذي للمجلس الوزاري العربي للمياه في دورته في القاهرة 27- 28 كانون الثاني/ يناير 2010، والمكونة من الخبراء التالية أسماؤهم:

المهندسة/ ميسون الزعبي	أمين عام وزارة المياه والري – الأردن
الدكتور/ حسن الجنابي	سفير العراق لدى منظمة الأغذية والزراعة – العراق
المهندس/ أحمد اليعقوبي	مدير إدارة الموارد المائية سلطة المياه الفلسطينية – فلسطين
المهندس/ ربحي الشيخ	سلطة المياه الفلسطينية – فلسطين
السيد/ عصام الغراري	كتابة الدولة المكلفة بالماء والبيئة – المغرب
السيد/ عمر الشمالي	مدير الموارد المائية في محافظة حمص – وزارة الري – سوريا
الدكتور/ سيف الشقصي	مدير عام إدارة موارد المياه – سلطنة عمان
الدكتور: عبد الله عبد السلام	مدير عام كرسي اليونيسكو للمياه – جامعة الخرطوم – السودان
الدكتور/ عبدالله الدروبي	مدير إدارة الموارد المائية بالمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (أكساد)
السيدة: شهرة قصيعة	رئيسة مركز الدراسات المائية والأمن المائي العربي
الدكتور: صفوت عبد الدايم	أمين عام المجلس العربي للمياه
الدكتور: رؤوف درويش	عضو مجلس المحافظين للمجلس العربي للمياه
الدكتور: فيصل طه	مساعد المدير العام للمركز الدولي للزراعة الملحية
الأستاذ: مصيلحى محمد مصيلحى	مُدقق اللُغة العربية – مصر

مرفق رقم (18)

سـفارة
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
بالقـاهرة

Ambassade
de la Republique Algerienne
Democratique et Pobulaire
Le Caire

الرقم:د.لـ.ف/ ١٧

تهدي المندوبية الدائمة للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لدى جامعة الدول العربية أطيب تحياتها إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، -إدارة البيئة والإسكان والتنمية المستدامة-، وتتشرف بأن توافيها رفقه، بملاحظات وزارة الموارد المائية حول النموذج الموحد لمؤشرات تنفيذ أهداف الألفية الخاصة بإمدادات المياه.

وتغتنم المندوبية الدائمة للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لدى جامعة الدول العربية هذه الفرصة لتعرب للأمانة العامة لجامعة الدول العربية،- إدارة البيئة والإسكان والتنمية المستدامة عن فائق تقديرها واحترامها.

القاهرة في 04 جانفي 2011

الأمانة العامة لجامعة الدول العربية
إدارة البيئة والإسكان والتنمية المستدامة

رقم الوارد
131
- 6 JAN 2011
مرفقات 1

1/ فيما يخص الصرف الصحي:

1. نوعية معالجة مياه الصرف الصحي:
توجد في الجزائر محطات معالجة أولية و ثانوية، أما بالنسبة للمعالجة الثلاثية أمر مرغوب فيه.

2.مجال إعادة استخدام مياه الصرف الصحي المعالج :
إعادة التعبئة الاصطناعية لطبقات المياه الجوفية عن طريق مياه الصرف الصحي المعالج غير مرغوب فيه نظرا لخطر تلوث المياه الجوفية من جهة ، ومن جهة أخرى أنجزت الجزائر عدة محطات تحلية مياه البحر لتلبية احتياجات المستخدمين من دون اللجوء إلى إعادة التعبئة الاصطناعية لطبقات المياه الجوفية .

3. صرف مياه المجاري الخام :
يجب تحديد الوسط المستقبل للماء لأنه وفقا لاتفاقية برشلونة ، التي تمنع يحذر بصرامة إلقاء مياه الصرف الصحي في البحر .

4. مجال إعادة استخدام مياه الصرف الصحي الخام :
يمنع منعا بتا إعادة استخدام مياه الصرف الصحي في جميع المجالات.

5. التسعير :
يتم تحديد أسعار خدمة الصرف الصحي الموجهة للمصلحة العمومية في الجزائر وفقا للتشريع و التنظيمات، يتم تحديد التسعيرة وفقا مع حجم المياه المستهلكة من قبل المستخدمين.

2/ فيما يخص التزويد بالمياه الصالحة للشرب

إدراج في الإستمارة رقم 1 الخاصة بإمداد المياه:

المياه المنقولة عن طريق الصهاريج و التي تعتبر كنشاط منظم طبقا للنصوص التنظيمية السارية المفعول.

المندوبية الدائمة لدولة قطر
لدى جامعة الدول العربية
القـــاهرة

The Permenant Representive
of the STATE OF QATAR
to the Arab League
Cairo

BIDDING NATION
QATAR

م ق : 12 / ب / 30 - 35
التاريخ : 20 / 1 / 2011

تهدى المندوبية الدائمة لدولة قطر أطيب تحياتها إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (الإدارة الإقتصادية – إدارة البيئة و الإسكان و التنمية المستدامة).

بالإشارة إلي مذكرة الأمانة العامة الموقرة بشأن موافاتكم بالملاحظات حول النموذج الموحد لمؤشرات و معايير متابعة تنفيذ أهداف الألفية الخاصة بامداد المياه و الإصحاح فى الوطن العربى الذى أعدته اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغرب آسيا.

تـــود المندوبية الدائمة أن ترفق لكم ورقة تتضمن ملاحظات دولة قطر حول النموذج المشار إليه أعلاه.

تنتهز المندوبية الدائمة لدولة قطر هذه المناسبة لتعرب للأمانة العامة لجامعة الدول العربية (الإدارة الإقتصادية – إدارة البيئة و الإسكان و التنمية المستدامة) عن وافر احترامهـــا و تقديرهـــا .

000896 ه / ع

23 JAN 2011

10, El Themar st., Mohandessine
Tel.:37604693 / 4 Fax : 37603618
Direct : 33367699
http://www.qatarembassyegypt.com

١٠ شـــارع الثمـــار - المهندســـين
ت : ٤٦٩٣/٤ - ٣٧٦ فاكس : ٣٦١٨ - ٣٧٦
مباشر المندوبية : ٣٣٣٦٧٦٩٩

مرئيات وملاحظات وإضافات دولة قطر

المقترح إدراجها في النموذج الموحد لمؤشرات ومعايير متابعة تنفيذ أهداف الألفية للتنمية الخاصة بإمداد المياه والإصحاح في الوطن العربي

اولا ملاحظات هيئة الاشغال

- صفحة رقم (٣) استمارة رقم (١) من (٦):
  - يقترح إضافة مصدر محسن وهو "مياه الناقلات المحكمة".
- صفحة رقم (٤) تعريف أنواع مصادر المياه:
  - يقترح إضافة تعريف "مياه الناقلات المحكمة" وهي المياه التي يتم تعبئتها من مصادر محطات تنقية المياه ونقلها عن طريق صهاريج محكمة ومخصصة لمياه الشرب إلى مناطق الاستخدام (المنازل).
- صفحة رقم (٥) وصفحة رقم (٧) استمارة رقم (٢) واستمارة رقم (٣) من (٦):
  - يقترح إضافة معيار "بدون تعرفه" تحت بند نوع التعرفه ليعطي إمكانية تمثيل الوضع في بعض الدول مثل قطر.
  - يقترح استبدال "معيار متوسط سعر المتر المكعب" بمعيار "تسعيرة الخدمة" نظراً لأنها الأقرب للمعنى.
- صفحة رقم (٩) تعريف المؤشرات الإضافية:
  - يقترح إضافة معيار "بدون تعرفه" ليعطي إمكانية تمثيل الوضع في بعض الدول مثل دولة قطر.
  - يقترح استبدال/ إضافة "معيار "متوسط سعر المتر المكعب" بمعيار "تسعيرة الخدمة" نظراً لأنها الأقرب للمعنى.
- صفحة رقم (١٢) وصفحة (١٤) استمارة رقم (٥) واستمارة رقم (٦) من (٦):
  - يقترح إضافة معيار "بدون تعرفه" تحت بند نوع التعرفة ليعطي إمكانية تمثيل الوضع في بعض الدول مثل دولة قطر.
  - يقترح استبدال/ إضافة "معيار "متوسط التكلفة" بمعيار "تسعيرة الخدمة" نظراً لأنها الأقرب للمعنى.
- صفحة رقم (١٦) تعريف المؤشرات الإضافية المتعلقة بالإصحاح:
  - يقترح إضافة معيار "بدون تعرفه" ليعطي إمكانية تمثيل الوضع في بعض الدول مثل دولة قطر.
  - إضافة تعريفات لما يلي:

The Permanent Mission Of The Republic Of Iraq To The League Of Arab States

الممثلية الدائمة لجمهورية العراق لدى جامعة الدول العربية

عناية السيد/ رئى محمد لاسى
رئيس الاحصاءات حيوية العام بغداد
النموذج الموحدة

العـــدد: ج/٤/١٥/٤٨٨
التاريـــخ: ٢٠١١/٢/٢٠
١٧ /ربيع الاول/١٤٣٢

الى السيد: ...
القطاع الاقتصادي - ادارة البيئة

تهـدي الممثليـة الدائمة لجمهورية العـراق اطيب تحياتها الـى الامانـة العامـة لجامعـة الـدول العـربيـة / القطاع الاقتصادي – ادارة البيئة والاسكان والتنمية المستدامة، واذ تشيرها الى مـذكرة الادارة الموقرة المرقمة ٥/٥٧٧٧ والمؤرخة في ٢٠١٠/٨/٢٢، تتشرف بأن تعلمها بملاحظات الجهات المختصة في جمهورية العراق بشأن النماذج الموحدة حول المؤشرات والمعايير بخصوص متابعة تنفيـذ اهـداف الالفيـة للتنمية فيما يخص امدادات المياه والاصحاح في الوطن العربي :-

١. الاستمارة تضم عدة معلومات منها المصدر المحسن والمقصود به المياه المعالجـة الـصالحة للشرب والواصلة الى السكان وتحتاج الى توضيح اكثر سواء من مشروع او وحدة مجمعة او وحدة تحلية وعبر شبكات توزيع المياه.
٢. تعرفة المياه في العراق غير تصاعدية وتحتسب على عدد غرف المنازل وتكـون ثابتـة فـي الحضر والريف.
٣. لاتوجد مياه غير معالجة يتم ايصالها الى المنازل.
٤. المياه يتم ايصالها الى المنازل في المناطق المخدومة عبر شبكات توزيع نظامية اما المنـاطق غير النموذجية غير المخدومة فيتم توزيعها عبر السيارات الحوضية وخزانات التجمع للمـاء المحلي المنتج من وحدات التحلية.
٥. خدمة توزيع المياه تكون يومية من خلال استمرار تشغيل المشاريع والوحدات المجمعة.
٦. لايوجد وقت معين او محدد لايصال الماء إلى المنازل لانه مستمر كذلك لايمكن تحديد المسافة بين المشروع الى المنازل.
٧. الاستمارات المرسلة غير واضحة وتحتاج معلوماتها الى تبسيط اكثر.

تغتنـم الممثليـة الدائمـة هذه المناسبـة لتعـرب لكـم عـن فائـق تقديرهـا واحترامهـا.

ق

الامانة العامة لجامعة الدول العربية
القطاع الاقتصادي – ادارة البيئة والاسكان والتنمية المستدامة

001641
20 FEB 2011

محمد اياد ٢/١٧

٩ شارع محمد مظهر – الزمالك– القاهرة ١١٢١١ تلفون ٢٧٣٥٨٠٨٧ / ٢٧٣٥٩٢٠٥ (٠٠٢٠٢) – فاكس ٢٧٣٦٥٠٧٥ (٠٠٢٠٢)
9 – Mohammed Mazhar St. Zamalek , Cairo – 11211 Telephone: (00202) 27358087 / 27359205 - Fax (00202) 27365075
Web : http://iraqmissions.hostinguk.com - E- mail : cairep@iraqmfamail.com

المندوبية الدائمة
لسلطنة عمان
لدى جامعة الدول العربية
"القاهرة"

The Permanent Mission
of the Sultanate of Oman
to the Arab League of States
"Cairo"

فاكسميلي

تهدي مندوبية سلطنة عمان الدائمة لدى جامعة الدول العربية اطيب تحياتها الى الامانة العامة " القطاع الاقتصادي - إدارة البيئة والإسكان والتنمية المستدامة".

بالإشارة الى مذكرة الامانة رقم ٣/٤٠٠٤ بتاريخ ٢٠١٠/١١/٧م، بشأن النموذج الموحد لمؤشرات ومعايير متابعة تنفيذ اهداف الألفية الخاصة بامدادات المياه والاصحاح في الوطن العربي لابداء الملاحظات عليه تمهيدا لمناقشته في الاجتماع الرابع للجنة الفنية العلمية الاستشارية للمجلس الوزاري العربي للمياه المقرر عقده بمقر الامانة خلال الفترة من ٢٤ - ٢٠١١/٤/٢٦م..

تود المندوبية الافادة بان الجهة المعنية في السلطنة ترى ان يتضمن النموذج البيانات التالية (محطات التحلية ، نوع السكن ، نوع مصدر المياه، التعرفة وتحديد كمية المياه المفترض توفيرها للفرد في اليوم).

للتكرم بإتخاذ اللازم.

تنتهز المندوبية هذه الفرصة لتعرب للامانة العامة الموقرة عن فائق تقديرها واحترامها.

المندوبية الدائمة لسلطنة عمان
القاهرة
لدى جامعة الدول العربية

002782
22 MAR 2011

بسم الله الرحمن الرحيم

سلطنة عمان
وزارة البلديات الإقليمية وموارد المياه
دائرة العلاقات الدولية

Sultanate of Oman
Ministry of Regional Municipalities & Water Resources
International Relations Department

الرقم : و س ق م م م و / د ع د/ ٢٠١١/٢١٧/١٥٢م
التاريخ : ١٦ ربيع الثاني ١٤٣٢هـ
الموافق : ٢١ مـــــارس ٢٠١١م

Ref. .....
Date .....

المحترم

الدكتور جمال حباب اللـــــــــــــــــه
مدير إدارة البيئة والإسكان والتنمية المستدامة
أمانة المجلس الوزاري العربي للمـــــــــاه
جامعة الدول العربية - القاهـــــــــرة
جمهورية مصر العربيـــــــــــــــــة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته... وبعد،،،

الموضوع : النموذج الموحد لمؤشرات ومعايير متابعة تنفيذ أهداف الألفية الخاصة بإمداد المياه والإصحاح في الوطن العربي

بالإشارة إلى مذكرة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية القطاع الاقتصادي - إدارة البيئة والاسكان والتنمية المستدامة رقم ٣/٤٠٠٤ بتاريخ ٢٠١٠/١١/٧م المرفق بها النموذج الموحد المشار إليه أعلاه لإبداء الملاحظات عليه وذلك تمهيداً لمناقشته بالاجتماع الرابع للجنة الفنية العلمية الاستشارية للمجلس الوزاري العربي للمياه المزمع عقدة بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية خلال الفترة من ٢٤-٢٦ ابريل ٢٠١١م ، عليه أود الإفادة بان هذه الوزارة ترى أن يتضمن النموذج البيانات التالية (محطات التحلية، نوع السكن، نوع مصدر المياه، التعرفة وتحديد كمية المياه المفترض توفيرها للفرد في اليوم).

للتكرم بالإطلاع واتخاذ ما ترونه مناسباً.

شاكراً لكم دوام التعاون.

وتفضلوا بقبول فائق الإحترام والتقدير ،،،

احمد بن سالم بن سيف الكلوبي
مدير دائرة العلاقات الدولية

002734
21 MAR 2011

ص.ب ٣٢٣ مسقط - الرمز البريدي ١١٣ - سلطنة عمان - الهاتف ٢٤٦٩٢٤٧١ - الفاكس ٢٤٦٩٢٩١٨ (٩٦٨+) الموقع الإلكتروني www.mrmwr.gov.om .
P.O. Box : 323 Muscat - Postal Code : 113 - Sultanate of Oman - Tel. : 24692471 - Fax (+968) 24692928- www.mrmwr.gov.om
البريد الإلكتروني E-Mail : ird@mrmwr.gov.om

مرفق رقم (19)

وزارة الخارجية
المندوبية الدائمة لجمهورية مصر العربية
لدى جامعة الدول العربية

١٠٧١

تهدي المندوبية الدائمة لجمهورية مصر العربية لدى جامعة الدول العربية أطيب تحياتها إلي الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (القطاع الاقتصادي - إدارة البيئة والإسكان والتنمية المستدامة) ، وبالإشارة إلى مذكرة الأمانة العامة رقم ٣/٢٥٦١ بتاريخ ٢٠١٠/٧/٧ بشأن الدورة الثانية للمجلس الوزاري العربي للمياه التي عقدت بمقر الأمانة العامة خلال يومي ١و٢/٧/٢٠١٠ .

وتتشرف بأن ترفق مع هذا أحدث ما وصلت إليه الشركة القابضة لمياه الشرب والصرف الصحي ، والذي يتضمن التالي :-

- نسبة تغطية مياه الشرب علي مستوي الجمهورية وصلت إلي ١٠٠% .
- نسبة التغطية العامة للصرف الصحى على مستوي الجمهورية ٦٥% وتصل إلي ١٠٠% بحلول عام ٢٠٢٢ .
- نسبة التغطية للصرف الصحي علي مستوي الحضر ٨٥% حالياً وتصل إلي ١٠٠% بحلول عام ٢٠١٢ .
- نسبة التغطية للصرف الصحي علي مستوي الريف ١٥% حالياً وتصل إلي ١٠٠% بحلول عام ٢٠٢٢.

وذلك بتكلفة تصل إلي حوالي ٦٠ مليار جنية لخدمات الصرف الصحي .

وتغتنم المندوبية الدائمة لجمهورية مصر العربية لدى جامعة الدول العربية هذه المناسبة لتعرب للأمانة العامة لجامعة الدول العربية الموقرة عن فائق التقدير والاحترام

إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية
(القطاع الاقتصادي- إدارة البيئة والإسكان والتنمية المستدامة)
تحريراً في: ٢٠١٠/٧/١٢
تليفون المندوبية : (٢٥٧٤٩٨٦٨) - (الفاكس ٢٥٧٤٩٨٦٩)

007872
12 JUL 2010

المندوبية/samia

الشركة القابضة لمياه الشرب والصرف الصحي

Holding Company for Water and Wastewater

نسبة تغطية مياه الشرب في مستوى الجمهورية وصلت إلى ١٠٠٪

عناية الدكتور اعصام خليفة
المشرف على مكتب
السيد الوزير

٢٠١٠/٦/٣٠

الشركة القابضة لمياه الشرب والصرف الصحي

Holding Company for Water and Wastewater

نسبة التغطية العامة للصرف الصحي على مستوى الجمهورية
٦٥% حاليا وتصل الى ١٠٠% بحلول عام ٢٠٢٢

نسبة التغطية للصرف الصحي على مستوى الحضر
٨٥% حاليا وتصل الى ١٠٠% بحلول عام ٢٠١٢

نسبة التغطية للصرف الصحي على مستوى الريف
١٥% حاليا وتصل الى ١٠٠% بحلول عام ٢٠٢٢

وذلك بتكلفة تصل الى حوالى ٦٠ مليار جنيه

Palestinian National Authority
Palestinian Water Authority

السلطة الوطنية الفلسطينية
سلطة المياه الفلسطينية

الاربعاء، 15 كانون الأول، 2010
W.12.015.2010AH

الأخ/ د. جمال الدين جاب الله حفظه الله
مدير إدارة البيئة والإسكان والتنمية المستدامة
الأمانة الفنية للمجلس الوزاري العربي للمياه

تحية طيبة وبعد،

الموضوع: تقرير حول التقدم المحرز في تنفيذ أهداف الألفية للتنمية فيما يخص إمدادات المياه والإصحاح

بالإشارة إلى قرارات الدورة الثانية للمجلس الوزاري العربي للمياه، وتحديداً الفقرة ثالثاً من القرار رقم (18-د.ع. (2) م.و.ع.م – 2010/7/2)، نرفق لكم تقريراً حول التقدم المحرز في تنفيذ أهداف الألفية.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

سلطة المياه الفلسطينية

13711

16 DEC 2010

نسخة:
- الأخ/ د. بركات الفرا حفظه الله – سفير دولة فلسطين في جمهورية مصر العربية
- الإخوة أعضاء اللجنة الفنية الاستشارية للمجلس

Ramallah Tel 02 242 9022, Fax 02 242 9341
Gaza Tel 08 282 7409, Fax 08 282 6630
Website: www.pwa.ps Email: pwa@pwa.ps

Palestinian National Authority
PALESTINIAN WATER AUTHORITY

السلطة الوطنية الفلسطينية
سلطة المياه الفلسطينية

تقرير حول التقدم المحرز في تنفيذ أهداف الألفية للتنمية
الهدف العام رقم (7) : التأكيد على الاستدامة البيئية

البند	الهدف الفرعي	الانجاز المتحقق	المشاريع والبرامج المنفذة	العقبات
7(A)	دمج مبادئ التنمية المستدامة في سياسات وبرامج الدولة	جاري العمل	– مراجعة السياسة والاستراتيجية المائية. – الاعداد لمراجعة البناء المؤسساتي لقطاع المياه. – اعداد خطة التنمية للسنوات 2011–2013. – الاعداد لبناء النظام المؤسساتي لاعادة استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة. – الاعداد لبرنامج الدعم الفني لسلطة المياه في مجال التخطيط الاستراتيجي لقطاع المياه. –مراجعة دراسة الإدارة المتكاملة لمصادر المياه في الضفة الغربية وغزة التي انجازها في عام 2003.	– تعثر مسيرة السلام. – عدم الاستقرار الأمني بسبب الاحتلال الاسرائيلي. – الانقسام الداخلي.
7(B)	خفض الفاقد بالتنوع البيولوجي سنة 2010 إلى نسبة معقولة. – نسبة مصادر المياه المستعملة	**قطاع غزة:** – رفع معدل استهلاك الفرد للأغراض المنزلية إلى 90لتر/ شخص/ يوم.	**قطاع غزة:** – انشاء واصلاح عدد من آبار المياه للاستخدام المنزلي ليصل اجمالى الكميات المنتجة من الخزان الجوفي الساحلي (كونه مصدر الوحيد) إلى 90 م م^3 سنوياً، بالاضافة إلى ذلك يتم استخراج حوالى 75 م م^3 للأغراض الزراعية. – انشاء واصلاح محطات تحلية المياه الجوفية	– قطاع غزة: – عدم التزام الدول المانحة بتعهداتها لتنفيذ المشاريع الاستراتيجية مثل مشاريع تحلية مياه البحر ومحطات معالجة الصرف الصحى مما انعكس سلبياً على زيادة نسب تلوث المياه. – الاعتماد على المياه الجوفية كمصدر

		الضفة الغربية: رفع معدل استهلاك الفرد للأغراض المنزلية إلى 95لتر/ شخص/ يوم	ومياه البحر لتلبية احتياجات الشرب ليصل اجمالى المياه المنتجة من التحلية حوالى 5 م م^3 سنوياً. - مشاريع صغيرة لاعادة استخدام مياه الصرف الصحى لمعالجة ليصل اجمالى المياه المعاد استخدامها حوالى 3 م م^3 سنوياً. - مشاريع صغيرة لتجميع مياه الأمطار لشحن الخزان الجوفي والاستعمالات الزراعية ليصل اجمالى المياه حوالى 2 م م^3 سنوياً. - جارى الإعداد لبرنامج إعادة استخدام مياه الصرف الصحى المعالجة على نطاق واسع ليتم الاستفادة من 10 م م^3 سنوياً بحلول 2015. الضفة الغربية: - تنفيذ 450 كم من خطوط المياه الرئيسية الناقلة وتصميم 150 كم خطوط جديدة. - إنشاء 27 خزان تزويد للمياه وتحضير تصاميم 20 خزان جديد. - إنشاء محطات ضخ في 15 موقع وتحضير التصاميم ل 10 محطات جديدة. - تصميم شبكات مياه في 35 هيئة محلية في الضفة الغربية.	وحيد بالرغم من محدوديتها أدى إلى تدهور نوعية المياه نتيجة لاستنزاف الخزان الجوفي وبالتالى تداخل مياه البحر وزيادة نسب الملوحة وانخفاض منسوب المياه الجوفية. - استنزاف الخزان الجوفي الساحلي 300% من طاقته المتجددة طبيعياً. الضفة الغربية: - شح ونقص في مصادر المياه التي تلبي الحاجة المطلوبة. - هناك عدة مشاريع تم تقديمها لعدة ممولين وعملية دراستها تتطلب وقت طويل من قبلهم، رغم الحاجة الملحة لها.وايضا عدم القدرة على إنهاء المشاريع في الوقت المحدد لها.

Received 16-12-10 10:43 From- To-LEAGUE OF ARAB STATE Page 003
16-DEC-2010 15:48

		حفر وتأهيل آبار جديدة	
		تأهيل منظومة المياه	

- إنشاء شبكات مياه جديدة في 26 هيئة محلية بطول 600 كم.
- تأهيل شبكات مياه في 30 هيئة محلية بطول 550 كم.
- تصميم 5 آبار ارتوازية في مختلف مناطق الضفة.
- عمل التحضيرات لحفر 10 آبار مياه في منطقة طولكرم وقلقيلية بقدرة 20 م م3/سنة.
- عمل التحضيرات لحفر 10 آبار مياه في الحوض الشمالي الشرقي بقدرة 15 م م3/سنة.
- عمل التحضيرات لحفر 8 آبار جديدة في منطقة مساقط الفشخة بقدرة 12 م م3/سنة.
- تأهيل 8 آبار ارتوازية لأغراض الشرب في: دير الغصون، بئري بلدية طولكرم، بيت لحم، طمون، زيتا، يعبد، بلدية قلقيلية.
- تجهيز 5 آبار ارتوازية لأغراض الشرب التي تشمل تركيب مضخات جديدة وكافة المعدات الكهربائية في: عنبتا، طوباس، طمون، ميثلون، اريحا.
- تشغيل 3 آبار جديدة لتضخ إلى الخزانات الرئيسية في: قباطية، سبسطية، روجيب.

- معظم الممولين فإنهم يشترطون وجود بناء مؤسساتي وهذا كشرط لتقديم أي تمويل بحيث يكون مسؤول عن الأعمال والصيانة.
- عدم توفر معلومات مائية كافية (سواء نسبة الفاقد، المخططات التفصيلية للواقع، وضع للشبكات القائمة المتهرئ..الخ).
- ضعف التنسيق ما بين المؤسسات التي تعمل في مجال المياه
- عدم وجود شبكة مياه وطنية يتم من خلالها التحكم بعملية نقل المياه ما بين المحافظات.

Received 16-12-10 10:43 From- To-LEAGUE OF ARAB STATE Page 004

		إدارة المصادر المائية بكفاءة وبشكل مستدام	- الانتهاء من حفر خمس آبار انتاجية في الحوض الشرقي في منطقة بني نعيم. - تحضير دراسة جدوى لقناة الغور الغربية بقدرة 257 م م3/ سنة. - تحضير دراسة جدوى لأنظمة الحصاد المائي (السدود) في منطقة العوجا، القارعة، وادي القلط. - تحضير دراسة جدوى لإنشاء محطة تحلية الفشخة بقدرة 22 م م3/سنة	- تشتت قطاع تزويد الخدمات (المياه والصرف الصحي) بين وزارات مختلفة ودوائر بلدية ولجان في المخيمات وعدم امكانية الاستفادة من مبدأ الحجم الكبير
7(C)	خفض نسبة السكان الغير مخدومين بنظام مستدام لمياه الشرب وخدمات الصرف الصحي الأساسية إلى النصف سنة 2015	**قطاع غزة:** - نسبة السكان المخدومين بنظام التزود بالمياه 95%. - نسبة السكان المخدومين بنظام تجميع مياه	**قطاع غزة:** - تطوير وتحديث شبكات توزيع المياه للاستخدامات المنزلية ليصل اجمالى السكان الموصولين على الشبكة 95% من عدد السكان. - الاستمرار في برامج تطوير شبكات المياه لتصل نسبة السكان المخدومين إلى 98% سنة 2015. - تطوير شبكات الصرف الصحى لتصل نسبة السكان المخدومين إلى 70%.	**قطاع غزة:** - تدهور الوضع الاقتصادى والجتماعى مما انعكس سلباً على قدرة الأداء لمقدمى الخدمات. - تدمير العديد من المنشآت المائية خلال الحرب الاسرائيلية على غزة نهاية 2009. - الاغلاق المفوض على قطاع غزة

		الصرف الصحي 70%. - نسبة مياه الصرف الصحي المعالجة جزئياً 52%. الضفة الغربية: - نسبة الاسر الموصولة بشبكة المياه العامة88.2 %. - نسبة المئوية للمنازل الموصولة بشبكات صرف صحي 30.2%. - كمية المياه العادمة	- الاستمرار في برامج تطوير شبكات الصرف الصحي لتصل نسبة السكان المخدومين إلى 80% سنة 2015. - كمية مياه الصرف الصحي التي يتم معالجتها جزئياً 33 م م^3 سنوياً والتي تمثل 52% من اجمالي مياه الصرف الصحي المنتجة. - تم الانتهاء من التصميم التفصيلي لمحطة معالجة الصرف الصحي بمدينة خانيونس بطاقة انتاجية 9 م م^3 سنوياً. الضفة الغربية: • الانتهاء من إعادة تأهيل وتوسعة محطة جنين. • تنفيذ 30% من محطة معالجة نابلس الغربية. • إعداد دراسات الجدوى والتصميم الأولي وتقييم الأثر البيئي لمحطة تنقية رام الله "عين جريوت". • الانتهاء من دراسة الجدوى والدراسات الفنية لمحطة معالجة عين سينيا (بيرزيت، دورا القرع، عين سينيا، الجلزون). • إعداد دراسة الجدوى والدراسات الفنية لمحطات	وعدم القدرة على توفير المواد والمعدات اللازمة لانشاء المشاريع وتأهيلها ومتطلبات التشغيل والصيانة. الضفة الغربية: - التلوث الناجم عن المياه العادمة للمستوطنات على المصادر المائية - وجود المستوطنات يشكل عائق على إنشاء أنظمة معالجة الصرف الصحي. - معظم الممولين فإنهم يشترطون وجود بناء مؤسساتي وهذا كشرط لتقديم أي تمويل بحيث يكون مسؤول عن الأعمال والصيانة.

		المعاد استعمالها بعد المعالجة من مجمل المياه المياه العادمة 1%.	معالجة جديدة في: نابلس الشرقية، طوباس، طمون، ميثلون. • الانتهاء من الخط الرئيسي ومحطة المعالجة الأولية للمياه العادمة الصناعية لمدينة طولكرم. • إعداد الدراسة والبدء بتنفيذ محطة معالجة للمنطقة الصناعية جنين. • إعداد الدراسة والبدء بتنفيذ محطة معالجة للمنطقة الصناعية بيت لحم. • إعداد دراسة جدوى لمحطة معالجة تجمع الولجة (بتير، حسان، نحالين، الولجة، وادي فوقين). • إعداد دراسة الجدوى الأولية لمحطة معالجة أريحا. • إعداد الدراسات الأولية للمناطق الريفية الفلسطينية لإنشاء أنظمة صرف صحي. • إعداد دراسة الجدوى والتصاميم لمحطة معالجة تياسير في طوباس. • توسعة وتأهيل محطة الروبة الصناعية لمحاجر الخليل. • إعادة استخدام المياه المعالجة في الزراعة (محطة البيرة). • تنفيذ 30% من شبكة صرف صحي ومحطة معالجة في مسلية في جنين. • الانتهاء من تنفيذ شبكات صرف صحي في منطقة	- البند 40 من اتفاقية أوسلو وكافة ملحقاته بما في ذلك JWC

Received 16-12-10 10:43 From- To-LEAGUE OF ARAB STATE Page 007

		• إعادة تأهيل 100 كم من شبكات الصرف الصحي.	ارتاح والشوكة في طوكرم. • الإنتهاء من تنفيذ شبكة صرف صحي في ارطاس في بيت لحم. • تنفيذ شبكة صرف صحي في حي الطيرة في رام الله. • تنفيذ 50% من أنظمة صرف صحي في بلقة الشرقية، برطعا الشرقية وجبلة.

The Permanent Mission Of The Republic
Of Iraq To The League Of Arab States

الممثلية الدائمة لجمهورية العراق
لدى جامعة الدول العربية

العـــدد : ع/٤/١٥/٥٧٤
التاريـــخ : ٢٣/١٢/٢٠١٠

تهـــدي الممثليـــــة الدائمـــــة لجمهوريـــــة العـــــراق اطيـــب تحيـــــاتها الـــى الامانة العامة لجامعة الدول العربية / ادارة البيئة والاسكان والتنمية المستدامة ، واذ تشـير الى مذكرتها المرقمة ٣/٤٠٠٤ والمؤرخة في ٢٠١٠/١١/٧ ، تتشرف بان ترفـق لها طيـا تقرير فريق العمل عن متابعة اهداف الالفية للتنمية فيما يخص امدادات المياه والاصحاح في العراق .

تغتنـم الممثلية الدائمة هذه المناســـبة لتعـــرب للامانة العامة الموقرة عن فائـــق تقديرهـــا واحترامها.

14176
26 DEC 2010

الامانة العامة لجامعة الدول العربية/ ادارة البيئة والاسكان والتنمية المستدامة

مرفق ، ١٢/٢٢

٩ شارع محمد مظهر – الزمالك– القاهرة ١١٢١١ تلفون ٢٧٣٥٨٠٨٧ / ٢٧٣٥٩٢٠٥ (٠٠٢٠٢) – فاكس ٢٧٣٦٥٠٧٥ (٠٠٢٠٢)
9 – Mohammed Mazhar St. Zamalek , Cairo – 11211 Telephone: (00202) 27358087 / 27359205 - Fax (00202) 27365075
Web : http://iraqmissions.hostinguk.com - E- mail : cairep@iraqmfamail.com

تقرير فريق العمل عن متابعة اهداف الالفيه للتنميه فيما يخص امدادات المياه والاصحاح في العراق

تنفيذاً لقرار المجلس الوزاري العربي للمياه المرقم ق١٨-د.ع(٢)م.ر.ع.م-٢٠١٠/٧/٢ المتضمن دعوة الدول العربيه لتقديم تقرير عن التقدم المحرز في تنفيذ اهداف الالفيه للتنميه فيما يخص امدادات المياه والاصحاح فقد تم تشكيل فريق عمل من ممثلي وزارة الموارد المائيه ووزارة البلديات والاشغال العامه واسانة بغداد وذلك استناداً الى كتاب وزارة الموارد المائيه – دائرة التخطيط والمتابعه المرقم ١٨٤٧٠ في ٢٠١٠/٩/١٤علماً ان وزارة الموارد المائيه طلبت من حكومة اقليم كردستان بكتابها المرقم ٢٢٠٧١ في ٢٠١٠/١١/١ ترشيح ممثل عنها للأشتراك مع فريق العمل الا ان حكومة اقليم كردستان لم ترشح ممثلها لحد الان وقد قام فريق العمل باعداد هذا التقرير لتوضيح التقدم المحرز في امدادات المياه والاصحاح للعراق باستثناء اقليم كردستان على ان يتم لاحقاً تقديم المعلومات عن الاقليم بعد ورودها من حكومة اقليم كردستان.

اولاً- مقدمه:

تعتمد جمهورية العراق بتلبية احتياجاتها المائيه بشكل رئيسي على مياه نهر الفرات ونهردجلة ورواقده وقد ادى النمو السكاني الكبير وتسارع عجلة التطور التنموي الى زيادة الطلب على المياه وخاصة المياه الصالحه للشرب وتقوم امانة بغداد ممثله بدائره ماء بغداد ودائرة مجاري بغداد بتجهيز المياه وتقديم خدمات الصرف الصحي لمدينة بغداد (الخارطه رقم ١) بينما تقوم وزارة البلديات والاشغال العامه ممثله بالمديريه العامه للماء والمديريه العامه للمجاري بتجهيز المياه وتقديم خدمات الصرف الصحي للمدن والقرى في ١٥ محافظة وهي بذلك تغطي كافة انحاء العراق باستثناء مركز مدينة بغداد وحكومة اقليم كردستان اما حكومة اقليم كردستان فانها تقوم بتجهيز المياه وتقديم خدمات الصرف الصحي للمدن والقرى في اقليم كردستان (الخارطه رقم ٢).

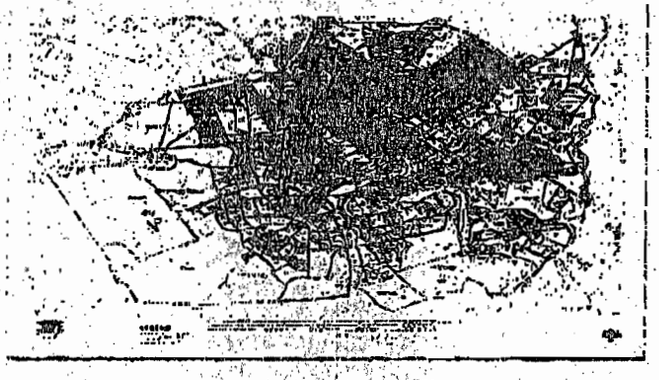

خارطه رقم (١): خارطة مدينة بغداد

١

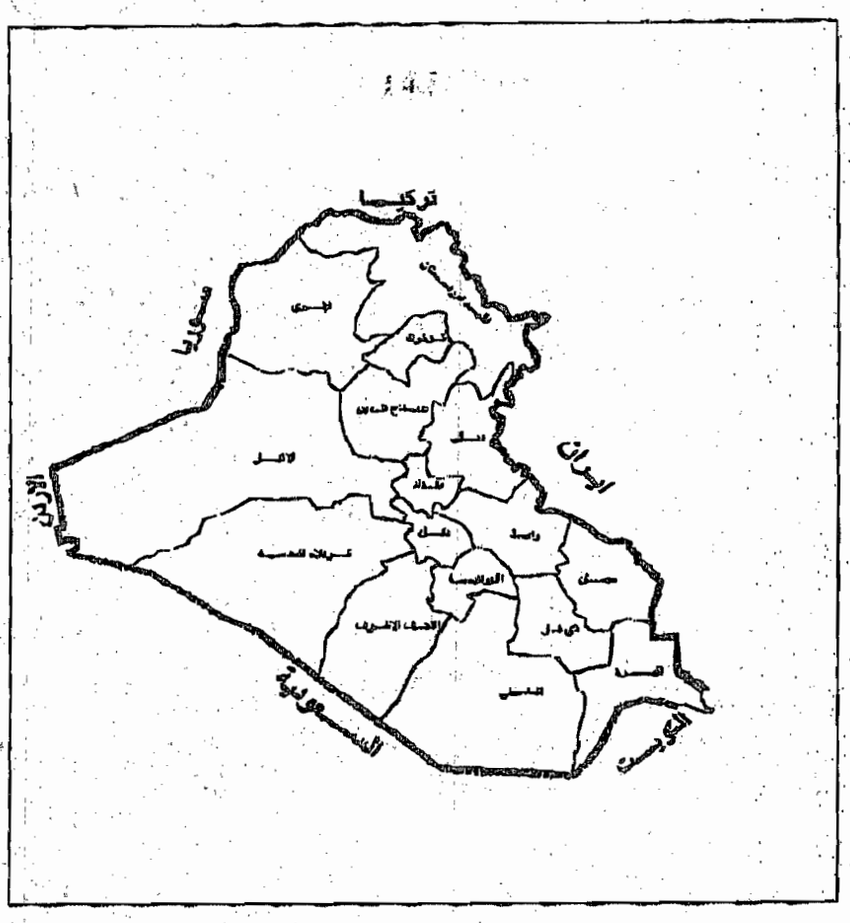

خارطه رقم (٢) : خارطة العراق

٢

ثانيا: امدادات المياه والاصحاح لمدينة بغداد

١- امدادات المياه في مدينة بغداد

أ. الوضع الحالي لامدادات المياه

تقوم دائرة ماء بغداد احدى تشكيلات امانة بغداد بانتاج الماء الصالح للشرب في مدينة بغداد وارساله عبر الخطوط الناقلة وشبكات التوزيع الى المستهلكين في العاصمة لمسافة الى قوامها بسحب وضخ الماء الخام من نهر دجلة وتزويده للمستهلكين لغرض سقي المزروعات والحدائق.

نتيجة للتطور الاقتصادي والتزايد السكاني في العاصمة وارتفاع مستوى الفرد المعاشي والاجتماعي والصحي فقد ازداد استهلاك الماء الصافي للفرد الواحد من سكان العاصمة بصورة مطردة اعتبارا من خمسينات القرن الماضي ولغاية عام ١٩٩٠ وهو العام الذي اصبح فيه انتاج الماء الصافي يسد حاجة مدينة بغداد الا ان توقف الخطة الاستثمارية في نهاية ثمانينات القرن الماضي والعجز في تجهيز الطاقة الكهربائية للمواطنين ادى الى بروز مشكلة للشحة في مناطق مختلفة من بغداد وخصوصا في جانب الرصافة فقامت دائرة ماء بغداد باتباع سياسة نصب مجمعات التصفية المتنقلة في مناطق الشحه بالاعتماد على شبكة الماء الخام ونقل كميات من الماء الصافي من جانب الكرخ الى جانب الرصافة ويوضح الجدول التالي واقع استهلاك المياه في المراحل الزمنية المختلفة:

جدول رقم (١) استهلاك الفرد الواحد من الماء الصافي في مدينة بغداد

السنة	المعدل اليومي لاستهلاك الفرد الواحد من الماء الصافي باللتر
١٩٤٧	٧٥
١٩٥٧	١١٠
١٩٦٧	١٨٠
١٩٨٧	٣١٠
١٩٩٧	١٨٧
٢٠٠٨	٢٤٠
٢٠١٢ (المخطط)	٤٠٠ الهدف

يتم انتاج الماء الصافي من خلال عشرة مشاريع منتشرة في جانبي الرصافة والكرخ اضافة الى عدد كبير من مجمعات التصفية على اطراف حدود امانة بغداد ويوضح الجدول التالي الانتاج الحالي للماء الصافي لعام ٢٠٠٩

جدول رقم (٢) مشاريع تصفية المياه في مدينة بغداد

اسم المشروع	الطاقة التصميمية الف م٣/يوم	الانتاج الفعلي الف م٣/يوم
ماء الكرخ	٤٩١٤٠٠	٣٩٠٥٠٠
ماء شرق دجلة	٢٦٦٧٠٠	٢٢١١١٦
ماء الدورة	٤٩٤٠٠	٢٧٥٠٥
ماء الكرامة	٧٩٢٠٠	٤٨٩٦٢
ماء القادسية	٧٩٦٤٠	٣٠٨٥٦
ماء الوثبة	٤٨٩٠٠	٣٤٠٢٣
ماء الرشيد	٢٤٤٨٠	١٥٧١٥
ماء الوحدة	٢٠٩٢٠	١٩٣٨٠
ماء المعدل	٢٥٤٤٠	٢٥٠٠٠
ماء الجادرية	٢١٠٢٤	٢١٠٥٠
المجموع	١١٠٢١٤٠٤	٨٣٤٠٥٢

ان معدل الانتاج الفعلي اليومي لعام ٢٠١٠ يبلغ ٢,٢٨٥,٠٧٣ م٣/يوم، كما يبلغ الهدر بحدود ٣٠% اي بمعدل ٦٨٥,٥٢١ م٣/يوم ويوضح الجدول التالي الانتاجيه الحاليه لمشاريع تصفية المياه لدائرة ماء بغداد لعام ٢٠١٠

جدول رقم (٣): الناتجية الماء الصافي في مدينة بغداد واحتياجاتها المائية لعام ٢٠١٠

ت	عدد المشاريع العاملة	كمية الماء المنتج م٣/ يوم	عدد المجمعات العاملة	كمية الماء المنتج م٣/يوم	مجموع الماء المنتج م٣/ يوم	حجم سكان مدينة بغداد	الحاجة الكلية من الماء م٣/يوم	العجز في الانتاج م٣/يوم
١	١٠	٢٢٨٥٠٧٣	١٩٥	٣٠٥٤٠٠	٢٥٩٠٤٧٣	٧٥٢٢٧٨٧	٣٥٠٠٠٠٠	%٣٠

ب- اجراءات امانة بغداد لمواجهة العجز في دائرة متطلبات مياه الشرب في العاصمة:

نتيجة لارتفاع نسبة الفاقد من المياه والاستهلاك الجائر للمياه والفرق الكبير بين المياه المنتجة والمياه المطلوبة للاستهلاك فقد اتجهت سياسة دائرة ماء بغداد بعد عام ٢٠٠٣ نحو تأهيل وتوسيع المشاريع العاملة، وكما موضح في الجدولين التاليين:

جدول رقم (٤) : المشاريع المؤهله في مدينة بغداد

ت	اسم المشروع
١	مشروع شرق دجلة
٢	مشروع القادسية
٣	مشروع الوحدة
٤	مشروع الوثبة
٥	الخط الاول لمشروع الكرامة

جدول رقم (٥): المشاريع الموسعة أو التي يجري توسيعها في مدينة بغداد

ت	اسم المشروع	الملاحظات
١	التوسيع الاول لمشروع شرق دجلة بطاقة ٢٥٠٠٠م٣/يوم	منجز
٢	توسيع مشروع الوثبة بطاقة ٨٠٠٠م٣/يوم	منجز
٣	انشاء مشروع الصدر ٩٠٠٠٠ م٣/يوم	منجز
٤	التوسيع الثاني لمشروع شرق دجلة بطاقة ١٨٠٠٠٠م٣/يوم	قيد التنفيذ
٥	توسيع مشروع الرشيد	قيد التنفيذ
٦	انشاء مشاريع الاربعة بطاقات من ٣×٢٢٥٠٠٠- ١٨٠٠٠٠×١ م٣/يوم	قيد التعديد
٧	انشاء مشروع الرصافة ٢٢٧٥٠٠٠ م٣/يوم	قيد التعديد

جـ- الرؤيا الاستراتيجية لامدادات المياه في مدينة بغداد

تتجه دائرة ماء بغداد لزيادة انتاج الماء الصافي بما يحقق رفع استهلاك الفرد من ٢٤٠ لتر/يوم حاليا* الى ٤٠٠ لتر/ يوم في عام ٢٠١٤ وكما موضح بالجدول التالي:

جدول رقم (٦): الخطه الخمسيه المستقبليه لانتاجية الماء الصافي في مدينة بغداد

السنوات	الطاقة الفعلية أو المتوقعة بالمتر المكعب/ يوم
٢٠١٠	٣,٢١٢,٠٠٠
٢٠١١	٣,٣٨٧,٥٠٠
٢٠١٢	٤,٢٩٢,٥٠٠
٢٠١٣	٤,٤١٢,٥٠٠
٢٠١٤	٤,٤١٢,٥٠٠

ملاحظة: تم اعتماد نفوس سكان مدينة بغداد ٧,٥٢٢,٧٨٧ (سبعة ملايين وخمسمائة واثنان وعشرون الف وسبعمائة وسبعة وثمانون نسمة) وتم افتراض زيادة سكانية قدرها ثلاثمائة الف نسمة سنويا*.

لغرض تحقيق تلك الاهداف فان دائرة ماء بغداد تتجه لاتخاذ الاجراءات التاليه:

- تنفيذ مشروع ماء الرصافه بمراحله المتعدده وانشاء مشاريع تصفية جديدة للمناطق البعيده والاستمرار في انشاء مجمعات التصفيه الصغيره للمناطق التي تعاني من شحه شديده.
- تحديث شبكات الماء الصافي القديمة وتمديد شبكات الماء للاحياء الجديدة (الافرازات الحديثة وغير المخدومة) اضافة الى تمديد خطوط ناقلة للماء الصافي والماء الخام.
- توسيع الخزانات الارضية العاملة حاليا (الخزان الجاوبي والخزان الشمالي) وانشاء خزانات ارضية.
- توسيع مختبرات فحص الماء المعالج وانشاء مختبر في مشروع ماء الرشيد.
- تبديل مقاييس الماء القديمة وتجهيز مقاييس حديثة للسيطرة على الهدر.

٢- جهود الإصحاح في مدينة بغداد

تبلغ مساحة مدينة بغداد حوالي ٩٠٠ كم٢ وعدد نفوسها لعام ٢٠١٠ بحدود ٧.٦ مليون نسمة وهي مدينة مترامية الإطراف وذات طبيعة طوبوغرافية مستوية تقريبا ويقسمها نهر دجلة إلى جانبين: الجانب الشرقي (الرصافة) والجانب الغربي (الكرخ) وتتضمن المدينة ٤٥٧ محلة وتبلغ نسبة المحلات المخدومة ٨٢% من مجمل المحلات وتتولى دائرة المجاري في امانة بغداد مسؤولية كافة الاعمال المتعلقة بمجاري مدينة بغداد .

إن مكونات منظومة المجاري القائمة حاليا في العاصمة تتضمن ما يلي:

أ. مشاريع تصفية مياه المجاري:

- مشروع تصفية مجاري الكرخ: وتبلغ طاقته التصميمية ٢٠٥٠٠٠ م٣/يوم، بينما يبلغ وارده ٦٢٥٠٠٠ م٣/يوم، ويعاني المشروع من عجز كبير في امكانيات التصفية وتقوم دائرة مجاري بغداد باكمال توسيع المشروع وتجهيز ونصب مشروعين لمجمع معالجة مياه الصرف الصحي بطاقة ١٠٠٠٠٠ م٣/ يوم لكل مشروع وسيتم نصبهما ضمن مشروع تصفية مجاري الكرخ كما يجري حاليا اعداد دراسة لمشروع معالجة بطاقة ٣٠٠٠٠٠م٣/يوم مع محطة ضخ رئيسة والخطوط التابعة لها على جزر الصقلاوية.
- مشروع تصفية مجاري الرصافة/الرستمية القديمة (الاصلي، التوسيع الاول، التوسيع الثاني): تبلغ طاقة المشروع التصميمية ١٧٥٠٠٠م٣/يوم بينما يبلغ وارده بحدود ٢٥٠٠٠٠م٣/يوم.
- مشروع تصفية مجاري الرصافة (التوسيع الثالث): وتبلغ طاقة المشروع التصميمية ٣٠٠٠٠٠م٣/يوم بينما يبلغ وارده ٤٥٠٠٠٠م٣/يوم.

ملاحظة: لغرض سد العجز في مشاريع تصفية مياه المجاري تم التوجه نحو اعداد دراسة استشارية لتنفيذ مشاريع لمعالجة مياه الصرف الصحي في جانبي الكرخ والرصافة بطاقة ٢٠٠٠٠٠م٣/ يوم للمشروع الواحد.

- شبكات المجاري:

تتكون من شبكات فرعية بالقطار (٢٥٠-٦٠٠) ملم وشبكات رئيسة بالقطار (٧٠٠ ملم -٣ متر) ويبلغ طولها الاجمالي ما يقارب ١٤٠٠٠ كم وهي على نوعين، النوع الاول هو عباره عن شبكات مجاري منفصلة (شبكة مجاري صحية + شبكة مجاري امطار) وبالنسبة لشبكة المجاري الصحية فهي منفذه منذ بداية التسعينيات بالمواسير كونكريتيه وقد انتهى عمرها التصميمي وتعاني من التخسفات، اما شبكات مجاري مياه الامطار فهي شبكة قديمة وكانت تنفذ عادة في الشوارع الرئيسية ويتم تصريف مياهها إلى انهر مباشرة، اما النوع الثاني فهو عباره عن شبكات المجاري المشتركة وتخدم حاليا مناطق جانب الكرخ وبعض مناطق جانب الرصافة (شرق قناة الجيش) وتم تنفيذها في بداية الثمانينات.

- محطات الضخ: ويبلغ عددها ٢٧٨ محطة منها ١٤١ محطة ضخ عمودية و١٣٧ محطة ضخ غاطسه وقد تم اعادة تأهيل بعض من هذه المحطات.

ب- اجراءات دائرة مجاري بغداد لمواجهة المشاكل التي تعاني منها منظومة المجاري:

تعاني منظومة مجاري بغداد من مشاكل عديدة تتمثل في انتهاء العمر التصميمي للشبكات الكونكريتية القديمة المنفذة في بداية الستينات من القرن الماضي وظهور التخسفات فيها وازدياد كميات الترسبات والنفايات في الشبكات الفرعية والخطوط الناقلة وعدم كفاية الخطوط الناقله الرئيسيه نتيجة التوسع في تنفيذ الشبكات ووجود نقص بالطاقة التصميمية لمشاريع معالجة مياه المجاري الثلاثة في المدينة مقارنة بكميات مياه المجاري الواردة اليها اضافة إلى تقادم محطة ضخ مياه المجاري والحاجة إلى زيادة طاقاتها نتيجة لزيادة عدد السكان.

لحل المشاكل اعلاه فقد قامت دائرة مجاري مدينة بغداد باتخاذ الاجراءات التالية:

- يجري حاليا تجهيز ونصب مشروعين لمجمع معالجة مياه الصرف الصحي بطاقة ١٠٠٠٠٠م٣/يوم لكل مشروع وسيتم نصبهما في مشروع مجاري الكرخ وبالتوقع انجازه نهاية عام ٢٠١١.
- يجري حاليا تنفيذ مشروع تجهيز ونصب ١٢ وحدة معالجة مياه الصرف الصحي في المناطق التي لا تتوفر بالقرب منها خطوط رئيسية ناقلة وبعيدة عن مشاريع التصفية.
- يجري حاليا تنفيذ عدة مشاريع لانشاء محطات ضخ وخطوط رئيسية ناقلة في مناطق متعددة ضمن مدينة بغداد.
- اعداد دراسه استشاريه لتنفيذ مشروعي معالجة الصرف الصحي في جانبي الكرخ والرصافه بطاقه ٣٠٠٠٠٠ م٣/ يوم للمشروع الواحد.

ثالثاً- إصدارات المياه والإصحاح في محافظات جمهورية العراق باستثناء مدينة بغداد وإقليم كردستان

قامت وزارة البلديات والاشغال العامة ممثلة بالمديرية العامة للماء والمديريات الفرعية التابعة لها في الـ(١٥) محافظة عدا اقليم كردستان ومركز مدينة بغداد بوضع خطة استراتيجية واضحة لسد العجز في كمية المياه المطلوبة الصالحة للشرب وذلك من خلال تنفيذ مشاريع ماء مركزية في مراكز المحافظات والاقضية والنواحي وتجهيز ونصب وحدات ماء مجمعة تعمل بالطاقة الشمسية في القرى والأرياف إضافة إلى تجهيز ونصب وحدات ماء تحلية تعمل بالطاقة الشمسية ليتم توزيعها ونصبها في القرى التي لا يوجد فيها مورد ماء صالح للشرب مثل الآبار ذات الملوحة العالية أما بشأن خدمات الصرف الصحي فان الوزارة ممثلة بالمديرية

العامة للمجاري ومديرياتها الفرعية في المحافظات الـ(١٥) قامت بوضع خطة استراتيجية لتنفيذ مشاريع صرف صحي عملاقة في مراكز المدن والاقضية اما بالنسبة إلى النواحي والأرياف فيتم تجهيز ونصب وحدات معالجة فيها.

ومع زيادة الطلب على المياه بسبب النمو السكاني وتحقيقا لأهداف الخطة الستراتيجية الخمسية الموازية فـي مضمونها العام لاهداف الالفية بان يكون لكل مواطن فرصة الحصول على المقومات الاساسية لتحقيق مستوى معيشي لائق ومنها الحصول على نصيبه من المياه الصالحة للشرب وخدمات الصرف الصحي لـذا قامـت الوزارة بتحديد المبادرات الاساسية ضمن الخطة الستراتيجية لادارة الطلب على الماء وكما ياتي:ـ

١. امدادات الماء

تتابع انشاء مشاريع الماء المركزية ليكون عددها الحالي (٢٥١) مشروع على نحو بلغ الإنتاج الكلي لها مـا يعادل (٣,٨٣٥,٠١٣) متر مكعب في اليوم وهذه المشاريع تابعة للقطاع العام حصرا اضافة إلى تتابع تجهيز ونصب وحدات للماء المجمعة بسعات مختلفة من (٨ – ٢٤٠) متر مكعب في الساعة على نحو بلغ عـددها (٢٣٤٠) وحدة وإنتاجها ما يعادل (٣,٤٧٦,٧٩٢) متر مكعب في اليوم اما بشان وحدات التحلية التي تعمل بطريقة التناذح العكسي(RO) فتتابع تجهيزها ليكون عددها (٦٤) وحدة تحلية ويكون الإنتاج الكلي لهـا مـا يعادل(١٦٩٠٠) متر مكعب في اليوم وهذه الوحدات مستخدمة في مناطق ذات المصادر المائية المالحة كذلك قامت المديرية بتجهيز ونصب وحدات ماء مجمعة عاملة بالطاقة الشمسية بسـعات(١ و ٣ و ٥) م٣/سـاعة عدد (٣٧٩) وحدة وتم نصبها في القرى البعيدة عن مصادر الطاقة الكهربائية اضافة إلى تجهيز كراتـات تجميع الماء مع تنفيذ شعبات اكثيال لاهالي معظم القرى بما يؤمن توفير حصة مائية للشخص الواحد بحدود (٢٠) لتر في اليوم كذلك يتم تجهيز وحدات تحلية عاملة بالطاقة الشمسية بسـعات(١ و ٣ و ٥) م٣/سـاعة عدد(٣٥٠) وحدة ليتم نصبها في القرى ذات المصادر المائية المالحة بحسب الجدول(٧) والجدول (٨).

جدول رقم (٥)

مشاريع الماء المركزية والوحدات المجزأة والنائية في المحافظات

ت	المحافظة	عدد المشاريع العاملة	كمية الماء المنتج م٣/يوم	عدد المجمعات العاملة	كمية الماء المنتج م٣/يوم	عدد وحدات النائية	كمية الماء المنتج م٣/يوم	مجموع الماء المنتج	عدد سكان المحافظة	النسبة من المحافظة	العجز في الانتاج م٣/يوم
١	نينوى	٢١	٧٢٧٥٩١	٧٥	٩٧١٩٧			٨٢٥٥٨٨	٢٩٩٤٩٢٩	٢٧٪	١١٣٨٠٩٢
٢	كركوك	١٦	٣٧٨١٧٦	٢٠٣	٢٤٣٧٢٥	٨	٨٥٠	٦٢٢٢٠١	٩٣٤١٩٨	٢٢٪	٨٨٧٩٢٣
٣	بغداد	١٠	٢٩٦٠٨٠	١٨٥	٢٥٧٣٤٧			٤٨٣٩٢٧	٢٠٩٧٤٧٣	٦٨٪	٩٩٣٨٢٣
٤	ديالى	٢٥	٧٣٧٠٤٣	١٤٧	١٤١٧٨٦			٣٧٨٨٢٩	١٩٩٢٣٨٦	٧٢٪	٦١٥٠٠٣
٥	صلاح الدين	١٩	١٧٠٢٠٠	١٥٥	١٩٤٣٢١			٤٦٤٥٧٤	١٣٥١١٥٠	٩٦٪	٥٢٦٩٤٩
٦	بابل	١٨	٢٤٥٤٢٠	٢٢٢	٣٩١٧٤١			٦٣٧٦٦١	١٧٦٥٠٦٥	١٣٪	٧٥٨٩٧٨
٧	النجف	١٠	٢٧٣٩٦٠	١١٩	٢٣٢٧٧٨			٤٥٦٧٣٨	٦١٥٥٠٨٧	٩٦٪	٤٩٦٦٨٧
٨	كربلاء	٧	٢٤٢٦٣٠	١١٥	٢٠٦٦٣١	٢	٥٠٠	٤٤٩٣٥٠	٩٦١١٣٨	٧٪	٥٠٩٦٦٨
٩	واسط	١٩	١٨١١٠٠	٢٠٢	٢٤٧٣٥٠			٤٦٨٤٥٠	١١٣١٧٩٠	٦١٪	٥٣١٩٤١
١٠	الأنبار	٢٠	٣٧٢٤١٨	١٥٥	١٧٧٠٠٣			٥٤٩٤٣١	١٢٠٠١٨٨	٥٥٪	٩٢٩٠٧٣
١١	ميسان	١٣	٩٨٩٠٠	١٧٨	٢٨٥٢٩١	٢٤	٣٩٠٠	٣٥٣٠٩٩	٤٦٧٢٩٥	٥١٪	٤١٦٢٨٧
١٢	المثنى	٧	١١٢١١٠	٣٣	٦٠١٨٨٠	١٦	٤٤٠٠	٧٢١١٩٦	٦٥٨٢٤٩	١٧٪	٢٩٨٦٤٧
١٣	القادسية	١٣	١٩٨٧٧٣	١٧٣	١٨٦٧٧١	٦	٢٥٠	٣٨٥٥٤٤	١٠٤٦٢٦٤	٧٩٪	٥٢٤٩٨٣
١٤	ذي قار	١٨	١٠٩١٤٠	١٦٢	١٨٦٢٠٨	١٢	٣٠٠٠	٢٩٥٣٤٨	١٧١٨٩٥٧	٣٢٪	٦٣٩٠١٤
١٥	البصرة	١٥	٢٣٧٠٠٠	٢٠٠	٥٦٧٦٠٠	١٦	١٠٠٠	٨٠٤٦٠٠	١٩٩٢٠٢٩	٤٧٪	٩٣٢١٩٥
المجموع		٢٥١	٢٨٢٥٠٣١	٢٣٤٠	٣٤٧١٧٩٢	٦٤	١٦٩٠٠	٧٣١١٨٢٣	٧١٩٢٧١٩٨	٤٢٪	٩٩٣١٤٢٣

جدول رقم (٨)

الوحدات المجمعة ووحدات التحلية العاملة بالطاقة الشمسية

ت	اسم المحافظة	عدد المجمعات			عدد وحدات التحلية		
		طاقة المجمع م٢(١)	طاقة المجمع م٢(٣)	طاقة المجمع م٢(٥)	طاقة المجمع م٢(١)	طاقة المجمع م٢(٣)	طاقة المجمع م٢(٥)
١	نينوى	٥	٩	٣	٧	٥	٥
٢	كركوك	٦	٨	٨	٨	٣	٦
٣	صلاح الدين	٨	١١	٩	١٥	٥	١٠
٤	ديالى	١١	١٧	٩	١٢	٥	٦
٥	بغداد	٨	١١	٥	٥	٥	٧
٦	الانبار	٥	٨١	٥	١٠	٤	٤
٧	الادارة المستقلة لمشروع ارواء الصحراء الغربية	٢	٢	١	٢	٢	١
٨	بابل	٨	١١	٦	١٢	٥	٦
٩	كربلاء المقدسة	٧	٩	٤	٨	٥	٦
١٠	النجف الاشرف	١٠	١٣	٧	١٢	٥	٦
١١	القادسية	٧	١٣	٦	١٦	٥	٦
١٢	واسط	٨	١٣	٦	١٥	٥	٩
١٣	المثنى	٩	١٦	٧	١٥	٥	٩
١٤	ميسان	٩	١١	٦	١٢	٥	٦
١٥	ذي قار	٨	٨	٥	١٥	٦	٩
١٦	البصرة	٨	١١	٦	١٢	٥	٨
المجموع		١١٩	١٧٠	٩٠	١٧٥	٧٥	٩٩

ومن الجدول يتضح ان نسبة السكان المخدومين بالماء الصالح للشرب تبلغ(٨٠%) وان نسبة السكان الغير مخدومين هو(٢٠%) ويبلغ معدل استهلاك الفرد في اليوم في مركز المحافظة حوالي (٤٥٠) لتر/الشخص ومركز القضاء او الناحية(٣٦٠) لتر/شخص والقرى والارياف(٢٥٠) لتر/الشخص .

وقد ترتب على تنفيذ مثل هذه المشاريع ، الوحدات المجمعة بناء شبكات لنقل وتوزيع الماء من محطات التصفية إلى مراكز الاستهلاك في المنازل او التجمعات السكنية والقطاعات التجارية او الصناعية.

من المتوقع ومن خلال اكمال تنفيذ الخطة الستراتيجية للخمسية (٢٠١٠-٢٠١٤) ان يكون الانتاج الكلي من مشاريع الماء المركزية الجديدة والعاملة حاليا والوحدات المجمعة ووحدات التحلية يغطي احتياجات المواطنين كافة وبذلك يكون كافة السكان مخدومين بامدادات الماء الصالحة للشرب وبنسبة (١٠٠%) ، يكون

معدل استهلاك الفرد في اليوم في عموم العراق ما يعادل (٣٠٠) لتر/شخص لتلبية احتياجاته من الامور المعيشية والشرب والخدمات الاخرى بما لايقل عن ٢٠٠ لتر/شخص لليوم الواحد.

ومن الخطوات المهمة التي اولتها الوزارة اهمية كبيرة هو الحد من هدر الماء او فقدان الماء في شبكات التوزيع وتقليل التسربات من خلال تجهيز ونصب اكثر من مليون وخمسمائة الف مقياس ماء منزلي حديث يتم توزيعها على كافة المنازل والقطاعات الصناعية والتجارية اضافة إلى تجهيز معدات فحص الضوحات في الشبكات والانابيب وزيادة الواردات المادية من خلال دراسة رفع قيمة البيع للمتر المكعب من الماء كذلك القيام بحملات التوعية لترشيد الاستهلاك وتنظيم الحملات التوعوية بهدف تغير السلوكيات والممارسات غير الصحيحة وقطع التجاوزات الغير قانونية الحاصلة على شبكات الماء مع تفعيل دور القانون والنظام في ردع مثل هكذا ممارسات او سلوكيات كما تم العمل بنظام استبدال الأنابيب القديمة المستهلكة في الشبكات وتمديد شبكات ماء جديدة بأنابيب جديدة

٢. جهود الاصحاح

حرصت وزارة البلديات والاشغال العامة على تطوير مشاريع وخدمات الصرف الصحي بهدف المحافظة على الصحة العامة والبيئة.

وتبلغ نسبة السكان المستفيدين من خدمات الصرف الصحي حوالي(٣٠%) كما هو موضح في الجدول (٩) الذي يوضح عدد المشاريع العاملة البالغ عددها (١١) مشروع كذلك وحدات المعالجة البالغ عددها (٩) وحدات وتوزيعها وطاقاتها الإنتاجية اضافة إلى انه يجري حاليا تنفيذ(١٦) مشروع جديد وتصميم (٧) وحدات معالجة في مختلف المحافظات.

جدول رقم (٩): مشاريع مجاري مياه الصرف الصحي

ت	اسم المحافظة		الطاقة التصميمية م٣/يوم	عدد النفوس المخدومة (نسمة)	نسبة الخدمة %	عدد محطات مياه المجاري الثقيلة	عدد المضخات	أطوال الشبكات كم	عدد مشروعات شبكات المياه الثقيلة
١	نينوى		١٧٨٢٠	٨٦٧١٣	٧	٩	١٤	١٠٤.٥	٢٤٨٨
٢	كركوك		٣٥٠٠	١٣٩٠٥	٢.٦	٢	٥	١٥	٨٧٠
٣	صلاح الدين	تكريت	٢٧٠٠٠	٨٢٠٠٠	٨٩	١٦	٦٢	٤٠٤.٣٧٩	٥٢٤٠
		بيجي	١٠٠٠٠	٢٥٠٠١	٩٦.١٨				
		سامراء	١٢٠٠٠	٣٠٠٠١	٢٢.٥٨				
		بلد	١٠٠٠٠	٢٥٠٠٠	٥١.٦				
٤	ديالى			٢٧٩٩٠	٨.٥	٩	٠	٢٣.٣٢	٠
٥	الانبار		٧٠٠٠	٣٥٥٠٠	٥.٩	٩	١٢	٣٠٥	٢٧٥٠
٨	بغداد		٣٠٠٠	١٢٠٠٠	٥	٦	١٠	٨	١٥٠
٧	بابل		١٢٠٠٠	٥٥٠٠٠	٢٧	١٣	٢٢	١٢٨	١٩٨٧
٨	كربلاء		٢١٠٠٠	١٢٥٠٠٠	٢٥	٤	١٢	٢٢٤	٤٠٠٠
٩	النجف		٢٢٠٠٠	١٨٠٠٠٠	٤١	٧	١٧	٣٦٥.٣٧	٢٧٤٠
١٠	القادسية		١٢٠٠٠	٥٠٠٠٠	٢٠.٨	١٦	٣١	٢٤٣.٤	٣٣٥١
١١	واسط		٠	٠	٠	٠	٠	١٨٠	٠
١٢	المثنى		٥١٠٠	٢٠١٠٠	٧.٤	٥	٥	١٦.٢٧٧	١٣٢٠
١٣	ذي قار		١٨٠٠٠	٩٥٠٠٠	٣٣.٣	١٤	١١	١٨٠.٩٧٣	٤٧٨٥
١٤	ميسان		٣٠٠٠٠	٧٥٠٠٠	٢٩.١	٣١	٦٨	١٠٥٩.٧	١٨٠٠
	وحدة معالجة		٦٠٠٠	١٥٠٠١	١٠٠				
١٥	البصرة		١١٨٦٠٠	١٠٠٠٠٠٠	٣٨.٤	١٥	٩٨	٩٦٥	١٦٣٠٢
المجموع			٢٩٤١٠٠	١٩٨٧٧٢٨	%٣٠.١٦	١٩٤	٣٩١	٤١٦٦.٩٣٩	٥٧٦١٠

ب . عدد النفوس المخدومة ٣٣٦٠٠٥٠ نسمة من مجموع سكان المحافظ في العراق البالغ عددهم ١١١٧٧٨١٢ نسمة باستثناء مركز امانة بغداد واقليم كردستان

ج . من المؤمل ان تكون نسبة المخدومين بأبارة الـ Sewer النسبة ٤٠.٣٨% اذا في ٢٠١٢ اي بـ ١١٥٣٧٠٨ نسمة

تسعى الوزارة من خلال تنفيذ الخطة الستراتيجية للتغطية إلى رفع نسبة السكان المخدومين لتكون(٤٠%) وهذه الخطة تشمل:-

- جمع ومعالجة مياه الصرف الصحي.
- جمع ونقل مياه الأمطار.
- إعادة استخدام المياه المعالجة وإعادتها إلى النهر واستخدامها لإغراض الزراعة.

وقد أعدت الوزارة الخطة الستراتيجية التي تهدف إلى إنشاء شبكات صرف صحي متكاملة مع محطات التصفية كذلك التنسيق مع المكاتب الاستشارية بشأن إعداد دراسات استشارية حول تحديث التصاميم الموجودة القديمة لمحطات التصفية مع استخدام الطرق الحديثة بالمعالجة ودراسة كيفية إعادة استخدام الماء المعالج لإغراض الزراعة والسقي.

ويرفق طيا" ثلاثة اقراص تتضمن معلومات مفصلة عن امدادات المياه وجهود الصرف الصحي في المدن والقرى العراقية بأستثناء منطقة الحكم الذاتي

١- قرص مقدم من دائرة ماء بغداد بتاريخ ٢٠١٠/١١/٢١

٢- قرص مقدم من دائرة مجاري بغداد بتاريخ ٢٠١٠/١١/٢٤

٣- قرص مقدم من وزارة البلديات والأشغال العامه/المديرية العامة للماء بتاريخ ٢٠١٠/١١/٩

هناء جمعه كاظم
مدير/ وزارة البلديات والاشغال العامه

مناضل فاضل المهداوي
خبير/ وزارة الموارد المائيه
٢٠١٠/١١/٢٠

جاسم مظلوم كاظم
مهندس اقدم/ دائرة مجاري بغداد

انتصار جليل خليل
م. مهندس اقدم / دائرة ماء بغداد

مرتضى جمعه حسن
باحث/ وزارة الموارد المائيه

مرفق رقم (20)

مركز الدراسات المائية والأمن المائي العربي

قرار الأمم المتحدة

حول

حق الإنسان في الحصول على المياه والصرف الصحي

- تابع المركز موضوع الحق في الحصول على المياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي كجزء من حقوق الإنسان حيث أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 2010/11/28 القرار رقم (A/64/L.63/rev.1) المعنون "حق الإنسان في الحصول على المياه والصرف الصحي" وقد تضمن نص القرار باللغة العربية الفقرات التالية :

1. تعلن أن الحق في الحصول على مياه شرب مأمونة ونقية وعلى خدمات الصرف الصحي هو حق من حقوق الإنسان وهو ضروري للتمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان.
2. تهيب بالدول والمنظمات الدولية تقديم الموارد المالية وبناء القدرات ونقل التكنولوجيا عن طريق المساعدة والتعاون الدوليين، لا سيما للبلدان النامية، بهدف تعزيز الجهود الرامية إلى توفير مياه شرب مأمونة ونقية وقريبة المتناول وميسورة الكلفة، وتوفير خدمات الصرف الصحي للجميع .
3. ترحب بقرار مجلس حقوق الإنسان الذي يطلب فيه إلى الخبيرة المستقلة المعنية بمسألة التزامات حقوق الإنسان ذات الصلة بمياه الشرب ومرافق الصرف الصحي المأمونة تقديم تقرير سنوي إلى الجمعية العامة، وتشجيعها على مواصلة تناول جميع جوانب ولايتها وعلى أن تدرج في تقريرها إلى الجمعية العامة، خلال دورتها السادسة والستين بالتشاور مع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها ذات الصلة، التحديات الرئيسية المتعلقة بإعمال حق الإنسان في مياه الشرب المأمونة والنقية والصرف الصحي وتأثيرهما على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية .

- وقد عبرت الدول الأعضاء في ديباجة القرار عن عميق قلقها لأن ما يقرب من 884 مليون شخص يفتقرون إلى مياه الشرب المأمونة، وأن ما يزيد على 2.6 بليون شخص لا يحصلون على خدمات الصرف الصحي الأساسية، فضلا عن أن حوالي 1.5 مليون طفل دون سن الخامسة يموتون كل عام بسبب الأمراض الناجمة عن المياه والصرف الصحي .
- وجاء هذا القرار بناء على التقرير الذي تقدمت به السيدة Catarina de Albuquergue الخبيرة المستقلة لدى الأمم المتحدة في موضوع نزاعات حقوق الإنسان الخاص بالحصول على المياه الصالحة للشرب وخدمات الصرف الصحي، وقد ركز التقرير على التحديات الرئيسية لتحقيق هذا الهدف في إطار أهداف الألفية .

- وقد تضمنت مداخلات معظم الدول الأعضاء في الجمعية العامة التأكيد على أهمية هذا القرار وتوافقه مع أهداف الألفية باعتباره يكرس الاقرار التام – لأول مرة – "بالحق بالمياه كحق من حقوق الإنسان"
- وقد صدر القرار بأغلبية 122 صوتا مؤيدا دون أي اعتراض ومن ضمنها 19 دولة عربية وغياب موريتانية عن التصويت ، فيما امتنع عن التصويت 41 عضوا منها إسرائيل والولايات المتحدة وبريطانيا وتركيا .

نرفق لكم قرار الأمم المتحدة حول هذا الموضوع

الأمم المتحدة

A/64/L.63/Rev.1*

الجمعية العامة

Distr.: Limited
26 July 2010
Arabic
Original: English

الدورة الرابعة والستون

البند ٤٨ من جدول الأعمال

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

إكوادور، أنتيغوا وبربودا، أوروغواي، باراغواي، البحرين، بنغلاديش، بنن، بوروندي، بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)، توفالو، جزر سليمان، جمهورية أفريقيا الوسطى، الجمهورية الدومينيكية، جورجيا، دومينيكا، ساموا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سانت لوسيا، سري لانكا، السلفادور، سيشيل، صربيا، فانواتو، فنزويلا (جمهورية – البوليفارية)، فيجي، كوبا، الكونغو، مدغشقر، المملكة العربية السعودية، موريشيوس، نيجيريا، نيكاراغوا، هايتي، اليمن: مشروع قرار

حق الإنسان في الحصول على المياه والصرف الصحي

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٥٤/١٧٥ المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، بشأن الحق في التنمية، و ٥٥/١٩٦ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ الذي أُعلن فيه عام ٢٠٠٣ سنة دولية للمياه العذبة، و ٥٨/٢١٧ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، الذي أُعلن فيه العقد الدولي للعمل، ”الماء من أجل الحياة“ (٢٠٠٥-٢٠١٥)، و ٥٩/٢٢٨ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، و ٦١/١٩٢ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، الذي أُعلن فيه عام ٢٠٠٨، سنة دولية للتصحاح، و ٦٤/١٩٨ المؤرخ

* أعيد إصدارها لأسباب فنية في ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٠.

270710 270710 10-46462 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ المتعلق باستعراض منتصف المدة الشامل لتنفيذ العقد الدولي للعمل، "الماء من أجل الحياة"، وجدول أعمال القرن ٢١ المؤرخ حزيران/يونيه ١٩٩٢[١]، وجدول أعمال الموئل لعام ١٩٩٦[٢]، وخطة عمل مار دل بلاتا لعام ١٩٧٧[٣] التي اعتمدها مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمياه، وإعلان ريو بشأن البيئة والتنمية الصادر في حزيران/يونيه ١٩٩٢[٤]،

وإذ تشير أيضا إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان[٥]، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية[٦]، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية[٦]، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري[٧]، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة[٨]، واتفاقية حقوق الطفل[٩]، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة[١٠]، واتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب المؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩[١١]،

وإذ تشير كذلك إلى جميع القرارات السابقة لمجلس حقوق الإنسان بشأن "حقوق الإنسان والحصول على مياه الشرب المأمونة والصرف الصحي"، ومنها القراران ٧/٢٢ المؤرخ ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٨ و ١٢/٨ المؤرخ ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ المتعلقان بحق الإنسان

---

(١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اعتمدها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويب)، القرار ١، المرفق الثاني.

(٢) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) اسطنبول، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٦ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A/97.IV.6)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الثاني.

(٣) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمياه، مار دل بلاتا، ١٤-٢٥ آذار/مارس ١٩٧٧ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.77.II.A.12)، الفصل الأول.

(٤) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اعتمدها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويب)، القرار ١، المرفق الأول.

(٥) القرار ٢١٧ ألف (د-٣).

(٦) انظر القرار ٢٢٠٠ ألف (د-٢١)، المرفق.

(٧) United Nations *Treaty Series*, vol. 660, No.9464.

(٨) Ibid., vol. I249, No.20378.

(٩) Ibid., vol. 1577, No.27531.

(١٠) القرار ٦١/١٠٦، المرفق الأول.

(١١) United Nations *Treaty Series*, vol. 75, No.973.

في الحصول على مياه شرب مأمونة وصرف صحي، والتعليق العام رقم ١٥ (٢٠٠٢) للجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بشأن ''الحق في المياه'' (المادتان ١١ و ١٢ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية[١٢]، وتقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان بشأن نطاق وفحوى التزامات حقوق الإنسان ذات الصلة بالحصول على قدم المساواة على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي بموجب الصكوك الدولية لحقوق الإنسان[١٣]، فضلا عن ''تقرير الخبير المستقل المعني بمسألة التزامات حقوق الإنسان ذات الصلة بمياه الشرب ومرافق الصرف الصحي المأمونة''[١٤].

وإذ يساورها عميق القلق لأن ما يقرب من ٨٨٤ مليون شخص يفتقرون إلى مياه الشرب المأمونة وأن ما يزيد على ٢,٦ بليون شخص لا يحصلون على خدمات الصرف الصحي الأساسية، وتعرب عن جزعها لأن حوالي ١,٥ مليون طفل دون سن الخامسة يموتون كل عام ويضيع ٤٤٣ مليون يوم دراسي بسبب الأمراض الناجمة عن المياه والصرف الصحي،

وإذ تقر بأهمية الحصول على مياه شرب مأمونة ونقية وتوزع على نحو عادل، وبأهمية الحصول على خدمات الصرف الصحي، بوصف ذلك جزءا لا يتجزأ من إعمال جميع حقوق الإنسان،

وإذ تؤكد من جديد مسؤولية الدول عن تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، التي هي عالمية وغير قابلة للتجزئة ومتكافلة ومتداخلة، ويجب أن تعالج بشكل عالمي، وعلى نحو عادل ومتكافئ، وعلى قدم المساواة وبنفس القدر من التركيز،

وإذ تضع في اعتبارها الالتزامات التي قطعها المجتمع الدولي على نفسه بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بالكامل، وتشدد في هذا السياق على تصميم رؤساء الدول والحكومات، الذي أعربوا عنه في إعلان الأمم المتحدة للألفية، على تخفيض نسبة الأشخاص الذين لا يحصلون على المياه الصالحة للشرب أو لا يستطيعون دفع ثمنها إلى النصف[١٥]، وتخفيض نسبة الأشخاص الذين لا يحصلون على خدمات الصرف الصحي الأساسية إلى

---

(١٢) انظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠٣، الملحق رقم ٢ (E/2003/22)، المرفق الرابع.

(١٣) A/HRC/6/3.

(١٤) A/HRC/12/24.

(١٥) انظر القرار ٥٥/٢.

النصف أيضا بحلول عام ٢٠١٥، على النحو المتفق عليه في خطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (”خطة جوهانسبرغ للتنفيذ“)[١٦]،

١ - **تعلن** أن الحق في الحصول على مياه شرب مأمونة ونقية وعلى خدمات الصرف الصحي هو حق من حقوق الإنسان وهو ضروري للتمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان؛

٢ - **تهيب** بالدول والمنظمات الدولية تقديم الموارد المالية وبناء القدرات ونقل التكنولوجيا عن طريق المساعدة والتعاون الدوليين، لا سيما للبلدان النامية، بهدف تعزيز الجهود الرامية إلى توفير مياه شرب مأمونة ونقية وقريبة المتناول وميسورة الكلفة، وتوفير خدمات الصرف الصحي للجميع؛

٣ - **ترحب** بقرار مجلس حقوق الإنسان الذي يطلب فيه إلى الخبيرة المستقلة المعنية بمسألة التزامات حقوق الإنسان ذات الصلة بمياه الشرب ومرافق الصرف الصحي المأمونة تقديم تقرير سنوي إلى الجمعية العامة[١٧]، وتشجعها على مواصلة تناول جميع جوانب ولايتها وعلى أن تدرج في تقريرها إلى الجمعية العامة، خلال دورتها السادسة والستين، بالتشاور مع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها ذات الصلة، التحديات الرئيسية المتعلقة بإعمال حق الإنسان في مياه الشرب المأمونة والنقية والصرف الصحي وتأثيرهما على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

---

(١٦) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ٢، المرفق.

(١٧) انظر قرار مجلس حقوق الإنسان ٨/١٢.

مرفق رقم (21)

الأمم المتحدة

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

UNITED NATIONS
Economic and Social Commission
for Western Asia

NATIONS UNIES
Commission économique et sociale
pour l'Asie occidentale

FAX: (961-1) 981510 - TEL: (961-1) 981301, 981311, 981401
P. O. BOX 11-8575 - BEIRUT, LEBANON

تقرير عن التقدم المحرز في تنفيذ البند الثاني من قرار المجلس الوزاري العربي للمياه في دورته الثانية: متابعة تنفيذ أهداف الألفية فيما يخص إمدادات المياه والإصحاح

أولاً الخلفية والتفويض:

بالرغم من أن أهداف الألفية المتعلقة بإمدادات المياه والإصحاح محددة وواضحة إلا أن تعريف المؤشرات المستخدمة ، وما قد يترتب عليها من خلل محتمل أثناء تجميع البيانات الأساسية من مصادرها المختلفة ، قد جعل من عملية المتابعة والتقييم للتقدم المحرز في تحقيق الأهداف أصعب من ما قد يتبادر للذهن في الوهلة الأولى. إن المتابعة الدقيقة لهذه المؤشرات تتطلب عدد من المرتكزات الإحصائية الدقيقة والموثوقة كعدد السكان في كل من المناطق الحضرية والريفية لكل دولة إضافة إلى مصادر المياه ووسائل التخلص من المخلفات السائلة المستخدمة من قبل السكان.

لقد أدت هذه المعوقات الإحصائية إلى اعتماد بعض المنظمات الدولية بيانات ، قد لا تكون دقيقة ، من مصادر مختلفة، الأمر الذي دعا المجلس الوزاري العربي للمياه في أول اجتماعاته الذي عقد في الجزائر في الفترة 29-30 حزيران/يونيو إلى:

"دعوة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) لوضع آلية للتنسيق والتعاون مع الجمعية العربية لمرافق المياه (ACWUA) ومركز البيئة والتنمية للإقليم العربي وأوروبا والمجلس العربي للمياه والشبكة العربية للبيئة والتنمية بشأن إعداد دراسة معمقة حول التقدم المحرز في تنفيذ أهداف الألفية للتنمية فيما يخص إمدادات المياه والصرف الصحي تأخذ بعين الإعتبار نوعية المياه المقدمة وتستند إلى مؤشرات ومعايير موحدة للتقييم والمقارنة ..." *(البند الثاني من قرارات المجلس الوزاري في دورته الأولى)*

ونتيجة لتعدد التقارير الدورية الصادرة سواءً على المستوى الدولي (برنامج الرصد المشترك بين منظمة اليونسيف ومنظمة الصحة العالمية الذي يصدر تقرير كل سنتين، آخرها التقرير الصادر في مارس من العام الحالي 2010) أو على المستوى الإقليمي (التقرير المشترك بين الجامعة العربية ومنظمات الأمم المتحدة والذي يصدر كل سنتين حول التقدم المحرز في تنفيذ جميع أهداف الألفية متضمناً قسم خاص بالأهداف المتعلقة بإمدادات المياه والإصحاح)، وبناء على المقترح المقدم من قبل الإسكوا خلال اجتماع اللجنة الفنية العلمية الاستشارية للمجلس الوزاري العربي للمياه فقد أقر المكتب التنفيذي للمجلس الوزاري العربي للمياه في اجتماعه الأول في القاهرة في الفترة 27-2010/1/28 إلى تعديل قرار المجلس الوزاري كالتالي:

"أولا: دعوة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا بالتنسيق مع الجمعية العربية لمرافق المياه ومركز البيئة والتنمية للإقليم العربي وأوروبا ومنظمة الصحة العالمية والمجلس العربي للمياه والشبكة العربية للبيئة والتنمية باعتبارها آلية تنسيق إقليمية إلى الإستمرار في عملها لإعداد مؤشرات ومعايير موحدة للدول العربية فيما يخص إمدادات المياه و الإصحاح.
ثانيا: أن تقوم اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا وبالتنسيق مع الجمعية العربية لمرافق المياه ومركز البيئة والتنمية للإقليم العربي وأوروبا والمجلس العربي للمياه والشبكة العربية للبيئة والتنمية في إعداد

تقاريردورية تصدر كل سنتين حول التقدم المحرز في تنفيذ أهداف الألفية للتنمية فيما يخص إمدادات المياه والإصحاح تحت مظلة المجلس الوزاري العربي للمياه."(البند الثاني من قرارات المجلس التنفيذي في إجتماعه الأول)

وتنفيذاً لقرار المجلس التنفيذي فقد قامت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا بالتنسيق مع الجهات المشمولة في القرار بإعداد قائمة من المؤشرات الموحدة والتي تضم بالإضافة إلى المؤشرات الأساسية عدد من المؤشرات الإضافية التي تهدف إلى تجاوز اوجه القصور في المؤشرات الأساسية المعتمدة في برنامج الرصد المشترك. هذا وقد تم عرض قائمة المؤشرات خلال الأجتماع الثالث للجنة الفنية العلمية الإستشارية للمجلس الوزاري وتمت الموافقة عليها والتوصية بالبدء في إتخاذ الإجراءات العملية لإرساء آلية تجميع البيانات ، وفي هذا الصدد إتخذ المجلس الوزاري في دورتة الثانية المنعقدة في مقر الجامعة العربية في 1 يوليو 2010 القرار التالي:

"أولا: دعوة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا بالتنسيق مع الجمعية العربية لمرافق المياه ومركز البيئة والتنمية للإقليم العربي وأوروبا ومنظمة الصحة العالمية والمجلس العربي للمياه والشبكة العربية للبيئة والتنمية إلى إعداد نموذج موحد لمؤشرات ومعايير تنفيذ أهداف الألفية فيما يخص إمداد المياه والصرف الصحي وموافاة الأمانة الفنية للمجلس بذلك في موعد أقصاه 2010/10/30.

ثانيا:1- تكليف الأمانة العامة للمجلس بتعميم النموذج الموحد للمؤشرات والمعايير بشأن تنفيذ أهداف الألفية للتنمية فيما يخص إمدادات المياه والإصحاح على الدول العربية والمنظمات العربية والإقليمية والدولية ومؤسسات المجتمع المدني لإبداء الملاحظات بشأنه وذلك في موعد أقصاه 2010/11/10.

2- دعوة الدول العربية والمنظمات العربية والإقليمية والدولية إلى إرسال ملاحظاتها بشأن النموذج الموحد حول المؤشرات والمعايير بشأن متابعة تنفيذ أهداف الألفية للتنمية فيما يخص إمدادات المياه والإصحاح إلى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ليتم أخذها في الإعتبار وذلك على البريد الإلكتروني للإسكوا (alhamdi@un.org) وذلك في موعد أقصاه 2010/12/15.

3- دعوة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا إلى موافاة الأمانة الفنية للمجلس بالصيغة النهائية للنموذج الموحد للمؤشرات والمعايير حول تنفيذ أهداف الألفية للتنمية فيما يخص إمدادات المياه والإصحاح بعد تضمينه ملاحظات الدول العربية والمنظمات ليتم مناقشته أثناء الإجتماع الرابع للجنة الفنية الإستشارية." *(البند الثاني من قرارات المجلس الوزاري في دورته الثانية)*

ثانياً: التقدم المحرز

يوضح هذا التقرير التقدم المحرز في متابعة قرار المجلس الوزاري العربي للمياه في دورتة الثانية المنعقدة بمقر الجامعة العربية في 1 يوليو 2010 والخاص بمتابعة تنفيذ أهداف الألفية فيما يخص إمدادات المياه والإصحاح وذلك خلال الفترة ما بين موعد اجتماع المجلس الوزاري في بداية يوليو 2010 وحتى نهاية ديسمبر 2010.

أعداد النموذج

بناءً على قائمة المؤشرات المتفق عليها أثناء الإجتماع الثالث للجنة الفنية الإستشارية وقرار المجلس الوزاري قامت الاسكوا بإعداد مسودة النموذج ليتضمن بالإضافة إلى المذكرة التفسيرية التي توضح الخلفية والأسس التي على ضوئها تم إعداد النموذج ، ستة إستمارات مشتملة على تعريف المصطلحات المستخدمة وآليات تجميع البيانات ومصادرها. وقد تم إرسال مسودة النموذج إلى الشركاء المشمولين في قرار المجلس الوزاري بتاريخ 2010/10/12 بغية إبداء الملاحظات عليه ، ومن ثم تم إرسال النموذج كمسودة نهائية إلى الأمانة الفنية للمجلس بتاريخ 2010/10/25 ليتم تعميمه بحسب قرار المجلس الموضح أعلاه.

الملاحظات الواردة على النموذج

وردت إلى الاسكوا بعض الملاحظات من كل من سلطة المياه في فلسطين وهيئة الكهرباء والماء في مملكة البحرين ، كما ورد طلب من الجهات المختصة في دولة قطر (عبر الأمانة الفنية للمجلس) لتمديد المهلة لتقديم الملاحظات إلى تاريخ 2010/12/31 ، ولكن إلى حين إعداد هذا التقرير لم يردنا أي ملاحظات من دولة قطر. وفيما يلي إستعراض للملاحظات الواردة من كل من فلسطين ومملكة البحرين:

ملاحظات سلطة المياة في فلسطين:

1) نوعية المياه المزودة لم تؤخذ بعين الاعتبار من حيث توافقها والمعايير الخاصة بمدى صلاحيتها للشرب، وهذا مؤشر مهم في فلسطين والعديد من الدول العربية، ونرى أن يؤخذ ذلك بعين الاعتبار في المؤشر الخاص بالبيانات عن مصادر المياه.
2) صفحة (5+6) والمتعلق بالتعرفة بحاجة إلى تفصيل هذه التعرفة " تحديد الفئات"

توضيح لملاحظات سلطة المياه الفلسطينية:

1) يجب أن لا ننسى أن هذه المبادرة الإقليمية لتطوير آلية متابعة تنفيذ أهداف الألفية مبنية في الأساس على المؤشرات الأساسية المعتمدة على المستوى العالمي. ففي حين أن مؤشر الغاية 7(ج) من الهدف السابع من أهداف الألفية يتضمن تحديد "نسبة الأشخاص الذين يتوفر لهم الحصول على مياه شرب آمنة" إلا أن ما يتم متابعته على أرض الواقع يتمثل في تحديد عدد الأشخاص الذين يمكنكم الوصول إلى "مصادر/أمدادات مياه محسنه" والمتمثله في إحدى المصادر التالية:
   - توصيلة منزلية من شبكة عمومية
   - حنفية عمومية موصولة بشبكة عمومية
   - آبار أنبوبية
   - آبار يدوية محمية
   - عيون محمية
   - خزانات/برك محمية لتجميع مياه الأمطار

وبالرغم من أن المؤشرات الأساسية لم تتطرق إلى نوعية المياه إلا أن الفرضية المعتمدة تتمثل في أن مياه المصادر المحسنة غالباً ما تكون ذات نوعية مقبولة، ونعتقد بأن السبب الرئيسي للتحول من مصطلح "مياه الشرب الآمنة" إلى "مصادر المياه المحسنة" يتمثل في صعوبة مراقبة نوعية المياه لجميع السكان وعليه فقد تم أخذ ذلك في الحسبان عند إعداد المؤشرات الإضافية في النموذج ورأينا ضرورة التطرق إلى نوعية المياه ولكن في ذات الوقت آخذين في الاعتبار ما يترتب عليه من صعوبات ومعيقات قد تواجه العديد من الدول في تجميع البيانات، ولذلك فقد تم اقتراح تضمين نوعية المياه من خلال معرفة مستوى تعقيم المياه الذي قد يكون مؤشراً غير مباشر لمستوى الأمان في استخدامها وفي نفس الوقت يمكن الحصول على بياناته بسهولة إذا ما قورنت بمؤشرات نوعية المياه الأخرى.

2) فيما يتعلق بتحديد الفئات لتعرفة خدمات إمداد المياه والصرف الصحي نود التوضيح بأنه قد تم التطرق إلى ذلك جزئياً في صفحة (9) من النموذج إلا أنه من المناسب الإضافة بأن الغرض من هذا المؤشر لا يتمثل في معرفة الفئات/الشرائح المختلفة للتعرفة حيث سنجد أن هناك تفاوت كبير بين الدول المختلفة ولكن الهدف يكمن في معرفة توجه الدول في تبني سياسات وإجراءات تتناسب مع مبادئ الإدارة المتكاملة للموارد المائية وإدارة الطلب بهدف ترشيد استخدامات المياه. وبالتالي فإن المطلوب (كما هو واضح من خلال النموذج) هو معرفة نوعية التعرفة من ناحية ما إذا كانت ثابتة أم تصاعدية.

ملاحظات هيئة الكهرباء والماء في مملكة البحرين:

1) هل يمكن إضافة ملحوظة على الإستمارات بدمج المناطق الحضرية والريفية كمنطقة حضرية فقط وخاصة في الحالات مثل البحرين لعدم وجود فاصل بين المنطقتين بسبب صغر المساحة وكذلك وصول الإمدادات إلى الريف وشبكها مع الشبكة الرئيسية في الحالتين (إمدادات المياه) و(الإصحاح)؟؟
2) إقتراح بإستبدال المؤشر الإضافي "مجالات إعادة الإستخدام بدون معالجة" في الإستمارتين رقم (5و6) بمؤشر آخر والمتعلق بالبيئة وهو "موقع الصرف في حالة الإستخدام بدون المعالجة". لأنه وحسب إعتقادي بانه لا توجد إستخدامات للمياه غير المعالجة وإنما يمكن الإستفادة من معرفة مواقع صرفها لمعرفة عدد الأفراد أو المصادر التي قد تتأثر بهذه المياه.

توضيح لملاحظات هيئة الكهرباء والماء في مملكة البحرين:

1) بالرغم من أن الأفضل الفصل بين بيانات المناطق الحضرية والريفية (بحسب تعريف كلا المنطقتين لكل دولة على حده) ، إلا أنه من الممكن دمج بيانات الشريحتين إذا أرتئت الدولة ذلك. وعلى العموم فقد تم أضافة ما يدل على ذلك في صفحة 2 من النموذج.
2) يتم في العديد من دول العالم (بما فيها دول عربية) إستخدام مياه الصرف الصحي المنزلي غير المعالجة للري أو تصريفها إلى مجاري المياه السطحية أو إلى الوديان ليتم إستخدامها في أسافل هذه الوديان. لكن كما أشارت الملاحظة فإنه من المناسب معرفة مواقع التصريف ولذلك فقد تم إضافة ذلك في النموذج ضمن خانة "مجالات إعادة الإستخدام".

ثالثاً الخطوات التالية:

تتضمن الخطوات التالية الإجراءات والأنشطة الموضحة أدناه:
1) تحديد الجهة المستضيفة لإدارة البيانات
   أ- توفير النظام الآلي
   ب-متابعة تجميع البيانات وتحليلها
   ت-إعداد التقارير
   ث-إلخ
2) تحديد فرق العمل الوطنية المسؤلة عن تجميع البيانات
3) تدريب فرق العمل الوطنية على متطلبات البيانات وتجميعها وتحليلها
4) إلخ

النموذج الموحد لمؤشرات ومعايير متابعة تنفيذ أهداف الألفية الخاصة بإمداد المياه والإصحاح في الوطن العربي
(مسودة للنقاش)

اكتوبر 2010

تم إعداد هذا النموذج من قبل اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا (اسكوا) ، وبالتنسيق مع الجمعية العربية لمرافق المياه ، ومركز البيئة والتنمية للإقليم العربي وأوروبا ، والمجلس العربي للمياه ، والشبكة العربية للبيئة والتنمية ، بناءً على قرار المجلس الوزاري العربي للمياه في دورتة الثانية المنعقدة في مقر الأمانة العامة للجامعة العربية بالقاهرة خلال الفترة 1-2 يوليو/تموز 2010.

أولاً: التفويض

يأتي إعداد هذا النموذج إستجابة لقرار المجلس الوزاري العربي للمياه في دورته الثانية ومتابعة لقراره في دورته الأولى التي تبنى فيهما ضرورة إعداد آلية واضحة لمتابعة التقدم المحرز في تحقيق أهداف الألفية المتعلقة بإمدادات المياه والإصحاح آخذاً في الاعتبار توحيد المعايير وإضافة مؤشرات جديدة لتوضيح بعض الجوانب التي غفلت عنها المؤشرات الأساسية مثل نوعية الخدمة ومستوى الحفاظ على البيئة. لقد نص البند الثاني من قرارات المجلس في دورته الثانية على:

"دعوة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) وبالتنسيق مع الجمعية العربية لمرافق المياه ومركز البيئة والتنمية للإقليم العربي وأوروبا ومنظمة الصحة العالمية والمجلس العربي للمياه والشبكة العربية للبيئة والتنمية إلى إعداد نموذج موحد لمؤشرات ومعايير تنفيذ أهداف الألفية فيما يخص إمداد المياه والصرف الصحي وموافاة الأمانة الفنية للمجلس بذلك في موعد أقصاه 2010/10/30"

ثانياً: المؤشرات الإضافية

بناءً على مقترح اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا وبعد مناقشة مستفيضة مع جميع الشركاء المشمولين في قرار المجلس الوزاري وبعد عرض المقترح ومناقشته أثناء الأجتماع الثالث للجنة الفنية العلمية الإستشارية للمجلس الوزاري العربي للمياه ، فقد تم الاتفاق على تعزيز بعض جوانب القصور في المؤشرات الرئيسية المعتمدة من قبل برنامج الرصد المشترك التابع للأمم المتحدة من خلال إعتماد بعض المؤشرات الإضافية لتوضيح بعض الجوانب المتعلقة بنوعية الخدمات وحماية البيئة كما هو موضح في الجدول التالي:

الهدف	المؤشرات الإضافية
1- تخفيض عدد الأشخاص غير الحاصلين على مياه شرب مأمونة إلى النصف بحلول العام 2015.	**نوعية ومستوى الخدمة المتوفرة من خلال المؤشرات التالية:** أ- كمية الاستهلاك. ب- استمرارية الإمداد. ج- نوعية المياه. د- بعد مصدر المياه عن المنزل. ه- الأعباء المالية المترتبة على الخدمة المقدمة.
2- تخفيض عدد الأشخاص غير الحاصلين على خدمات إصحاح أساسية بحلول العام 2015.	**حماية البيئة من خلال المؤشرات التالية:** أ- مستوى معالجة مياه الصرف الصحي المنزلية (كما ونوعا). ب- مستوى إعادة استخدام مياه الصرف الصحي المنزلية.

يجب التنويه بأن أحد المعايير الأساسية التي تم على ضوءها اختيار المؤشرات الإضافية يتمثل في مدى توفر البيانات الأساسية لإحتساب هذه المؤشرات وبالتالي سيلاحظ المدقق لهذه المؤشرات من خلال الاستمارات المرفقة في النموذج أنها لا تنطبق بالتساوي على جميع أنواع مصادر المياه أو وسائل الإصحاح وإنما على البعض منها فقط ، تلك التي يمكن ، بمستوى مقبول من الجهد والوقت ، أن يتم تجميع بياناتها الأساسية بدقة مقبولة ، فعلى سبيل المثال لا يتطلب الحصول على بيانات مؤشر استمرارية إمداد المياه أو بيانات مؤشر نوعية المياه لمصادر المياه المعتَمِدة على نقل المياه من مناطق تجميعها مثل الآبار والعيون والبرك وذلك لصعوبة الحصول على تلك المعلومات بالشكل الدقيق ، كما أن المؤشرات الإضافية للإصحاح لا تنطبق إلا على خدمات الصرف الصحي الموصولة بشبكات تجميع مخلفات الصرف الصحي المنزلية وذلك لسهولة الحصول على البيانات المطلوبة من الجهات المسئولة عن تقديم هذه الخدمات.

ثالثاً: مكونات النموذج

يتكون النموذج المرفق من 6 إستمارات أساسية موزعة على مجالي إمداد المياه والإصحاح بحسب الجدول التالي:

المجال	رقم الإستمارة	نوع البيانات المطلوبة
إمداد المياه في المناطق الحضرية والريفية*	(1)	بيانات المؤشرات الأساسية (المعتمدة في برنامج الرصد المشترك التابع للامم المتحدة) لإمداد المياه. تتطلب هذه الإستمارة أيضا بيان مصادر وتاريخ البيانات التي يتم إعتمادها.
يتبع الإستمارة رقم (1) جدول يُبين التعريفات المعتمدة من قبل برنامج الرصد المشترك التابع للامم المتحدة لمصادر إمداد المياه المختلفة ، يجب استعراضها وفهمها قبل تجميع البيانات.		
إمداد المياه في المناطق الحضرية	(2)	بيانات المؤشرات الأساسية (كما وردت في الإستمارة (1)) ، وكذلك بيانات المؤشرات الإضافية ، مع ملاحظة أن المؤشرات الإضافية لا تنطبق على جميع مصادر إمدادات المياة وبالتالي يجب تعبئة الخانات المرقمة (1–38) فقط.
إمداد المياه في المناطق الحضرية	(2-A)	تتطلب هذه الإستمارة بيان مصادر وتاريخ البيانات التي يتم إعتمادها في الإستمارة رقم (2).
إمداد المياه في المناطق الريفية*	(3)	بيانات المؤشرات الأساسية (كما وردت في الإستمارة (1)) ، وكذلك بيانات المؤشرات الإضافية ، مع ملاحظة أن المؤشرات الإضافية لا تنطبق على جميع مصادر إمدادات المياة وبالتالي يجب تعبئة الخانات المرقمة (39–76) فقط.
إمداد المياه في المناطق الريفية*	(3-A)	تتطلب هذه الإستمارة بيان مصادر وتاريخ البيانات التي يتم إعتمادها في الإستمارة رقم (3).
يتبع الإستمارات (2،3) جدول يبين تعريفات المؤشرات الإضافية في مجال إمداد المياه. يجب استعراض هذه التعريفات وفهمها جيداً قبل البدء بتجميع البيانات وتعبئة الأستمارات.		
الإصحاح في المناطق الحضرية والريفية*	(4)	بيانات المؤشرات الأساسية (المعتمدة في برنامج الرصد المشترك التابع للامم المتحدة) في مجال الإصحاح. تتطلب هذه الإستمارة أيضا بيان مصادر وتاريخ البيانات التي يتم إعتمادها.
يتبع الإستمارة رقم (4) جدول يبين التعريفات المعتمدة من قبل برنامج الرصد المشترك التابع للامم المتحدة لوسائل الإصحاح المختلفة ، يجب استعراضها وفهمها قبل تجميع البيانات.		
الإصحاح في المناطق الحضرية	(5)	بيانات المؤشرات الأساسية (كما وردت في الإستمارة (4)) ، وكذلك بيانات المؤشرات الإضافية ، مع ملاحظة أن المؤشرات الإضافية لا تنطبق على جميع وسائل الإصحاح ، وبالتالي يجب تعبئة الخانات المرقمة (77–93) فقط.
الإصحاح في المناطق الحضرية	(5-A)	تتطلب هذه الإستمارة بيان مصادر وتاريخ البيانات التي يتم إعتمادها في الإستمارة رقم (5).
الإصحاح في المناطق الريفية*	(6)	بيانات المؤشرات الأساسية (كما وردت في الإستمارة (4)) ، وكذلك بيانات المؤشرات الإضافية ، مع ملاحظة أن المؤشرات الإضافية لا تنطبق على جميع وسائل الإصحاح ، وبالتالي يجب تعبئة الخانات المرقمة (94–110) فقط.
الإصحاح في المناطق الريفية*	(6-A)	تتطلب هذه الإستمارة بيان مصادر وتاريخ البيانات التي يتم إعتمادها في الإستمارة رقم (6).
يتبع الإستمارات (5،6) جدول يبين تعريفات المؤشرات الإضافية في مجال الإصحاح. يجب استعراض هذه التعريفات وفهمها جيداً قبل البدء بتجميع البيانات وتعبئة الأستمارات.		

***ملاحظة: في الدول التي لا تشكل فيها المناطق الريفية إلا نسبة ضئيلة من السكان فإن من الممكن دمج بيانات المناطق الريفية مع بيانات المناطق الحضرية.**

رابعاً: مصدر البيانات وآلية تجميعها

يتم الإعتماد بشكل رئيسي على المؤسسات الحكومية والخاصة العاملة في مجال توزيع المياه عبر شبكات إمداد وأيظا العاملة في مجال تجميع ومعالجة مياه الصرف الصحي المنزلية ، سواء في المناطق الحضرية أو الريفية ، في الحصول على البيانات المطلوبة، كما يمكن أيضا الحصول على البيانات من مصادر ثانوية مثل نتائج الدراسات والتقارير الدورية ونتائج المسوحات والاستبيانات والأنشطة الاحصائية المختلفة (بما في ذلك التعدادات السكانية) والتي تقوم بها أجهزة الإحصاء الوطنية والجامعات ومراكز البحث العلمي والمنظمات الدولية ، وعلى أن يتم توضيح هذه المصادر بشكل مفصل في الإستمارات الخاصة بذلك. نظراً إلى أن جميع البيانات المطلوبة في الإستمارات لن تكون غالبا متوفرة في جهة واحدة ، نقترح أن يتم تكليف فريق فني يعمل على إنجاز مهمة تجميع البيانات من مصادرها المختلفة وتعبئة الإستمارات وبحيث يعمل الفريق تحت إشراف قيادة الوزارة المعنية بالمياه لكل دولة ، كما نقترح عدم إعتماد أي بيانات غير موثقة أو تلك الواردة من مصادر غير معتمدة أو أي بيانات يتم تجميعها بطرق إحصائية غير مستوفية للشروط العلمية المتعارف عليها.

إستمارة البيانات الخاصة بالمؤشرات الأساسية لهدف الألفية المتعلق بإمدادات المياه ***في المناطق الحضرية والريفية***	إستمارة رقم (1) من (6)

أولاً: بيانات عامة			
الدولة :			تاريخ تعبئة الإستمارة :
عدد السكان (X 1000 نسمة)	السنة:	إجمالي :	حضر : ريف :
مصدر بيانات السكان وتاريخه :			

ثانياً: بيانات عن مصادر إمداد المياه			
	نوع المصدر	عدد سكان الحضر	عدد سكان الريف
مصدر مُحسن	توصيله منزلية من شبكة إمداد		
	متوسط نسبة الإعتماد على مياه الناقلات كمصدر تكميلي		
	مصدر البيانات وتاريخ الحصول عليها		
	حنفية عمومية من شبكة إمداد		
	مصدر البيانات وتاريخ الحصول عليها		
	آبار أنبوبية		
	مصدر البيانات وتاريخ الحصول عليها		
	آبار يدوية محمية		
	مصدر البيانات وتاريخ الحصول عليها		
	عيون محمية		
	مصدر البيانات وتاريخ الحصول عليها		
	خزان (بركه) محمي لتجميع مياه الأمطار		
	مصدر البيانات وتاريخ الحصول عليها		
عدد السكان المعتمدين على مصادرإمداد مياه مُحسنة			
مصدر غير مُحسن	آبار يدوية غير محمية		
	مصدر البيانات وتاريخ الحصول عليها		
	عيون غير محمية		
	مصدر البيانات وتاريخ الحصول عليها		
	مياه سطحية		
	مصدر البيانات وتاريخ الحصول عليها		
	مياه الناقلات		
	مصدر البيانات وتاريخ الحصول عليها		
عدد السكان المعتمدين على مصادرإمداد مياه غير مُحسنة			

تعريف انواع مصادر إمداد المياه (بحسب برنامج الرصد المشترك التابع للامم المتحدة) الواردة في الإستمارة رقم (1)

مصدر مياه مُحسن:

هو الذي يتم إتخاذ التدابير التي تحول دون تلوثه وبخاصة بمخلفات الإنسان والحيوان.

توصيلة منزلية:

وصول المياه إلى المنزل أو إلى فناء المنزل عبر أنابيب سواء أكانت شبكة الإمداد عمومية (ملكية عامة) أو ملكية خاصة. إضافة إلى التوصيل المنزلي، يعتمد كثير من سكان الحضر والريف في العديد الدول العربية على تعزيز هذا الإمداد من مصادر اخرى قد يكون أهمها مياه الناقلات.

حنفية عمومية:

وصول المياه عبر شبكة مياه إلى نقطة معينة يقوم المستفيدون بتعبئة المياه منها في أوعية (غالبا ذات سعة محدودة 5–20 لتر) ونقلها إلى المنزل.

آبار أنبوبية:

آبار ذات أقطار صغيرة (10–50 سم) يتم حفرها آليا إلى أعماق مختلفة بحسب منسوب المياه الجوفية ويتم عادة سحب المياه منها عبر مضخات ويطلق عليها في بعض المناطق مسمى "آبار إرتوازية".

آبار يدوية محمية:

آبار ذات اقطار كبيرة (1–3 متر) يتم حفرها يدويا إلى أعماق تتراوح غالبا بين 2–50 متر وبحيث يتم حماية البئر من مخلفات الإنسان والحيوانات والطيور ومن تسرب أي مياه قد تكون ملوثة من خلال:

- رفع جدار البئر عن سطح الأرض.
- بناء رصيف ونظام تصريف للمياة حول البئر.
- تغطية فوهة البئر.

عيون محمية:

يتم حماية العيون من مخلفات الحيوانات والطيور من خلال إنشاء ما يسمى بصندوق العين يتم إنشاؤه من الخرسانة أو الطوب الأسمنتي عند مخرج المياه ويتم سحب المياه منه إلى خزان التجميع عبر أنابيب.

خزانات (برك) محمية لتجميع مياه الأمطار:

عبارة عن منشآت لتخزين مياه الأمطار يتم إستخدام المياه منها للأغراض المنزلية بحيث يتم اتخاذ الاحتياطات اللازمة أثناء إنشاءها للحيلولة دون وصول أي ملوثات (وبخاصة مخلفات الإنسان والحيوان) إليها.

مياه سطحية:

وتتضمن نقل المياه مباشرةً من (أنهار/بحيرات/سدود/برك/جداول/قنوات/منشآت الري/...ألخ) ، ولا يعتبر مصدر إمداد المياه مُحسن عند الاعتماد على أحد هذه المصادر للاستخدامات المنزلية حتى وإن تم الاعتماد على المياه المعبأة لإغراض الشرب فقط.

مياه الناقلات:

وهي المياه التي يتم تعبئتها من مصادر المياه المختلفة مباشرةً إلى خزانات ذات أحجام مختلفة يتم سحبها إما بواسطة الحيوانات أو عبر المركبات إلى مناطق الاستخدام (المنازل) بغرض البيع.

إستمارة البيانات الخاصة بالمؤشرات الأساسية والإضافية لهدف الألفية المتعلق بإمدادات المياه *في المناطق الحضرية*	إستمارة رقم (2) من (6)

أولاً: بيانات عامة	الدولة:	تاريخ تعبئة الإستمارة:
عدد السكان (X 1000 نسمة)	السنة: إجمالي:	حضر:
متوسط الدخل الشهري للفرد في الحضر ($):	مصدر بيانات الدخل الشهري وتاريخه:	

ثانياً: بيانات عن مصادر إمداد المياه		المؤشر الأساسي	المؤشرات الإضافية									
نوع المصدر		عدد سكان الحضر المخدومين (1000 X)	متوسط كمية الإستهلاك اليومي للفرد (لتر)	استمرارية الإمداد		نوعية المياه		بعد المصدر عن المنزل		نوع التعرفة		متوسط سعر المتر المكعب
				عدد السكان (1000 X)	معيار	عدد السكان (1000 X)	معيار	عدد السكان (1000 X)	معيار	عدد السكان (1000 X)	معيار	
مصدر مُحسن	توصيله منزلية من شبكة إمداد		1	4	أ	14	و			34	ي	36
				5	ب							
				6	ج	15	ز			35	ك	
				7	د							
				8	هـ							
	حنفية عمومية من شبكة إمداد		2	9	أ	16	و	18	ح			37
				10	ب							
				11	ج	17	ز	19	ط			
				12	د							
				13	هـ							
	آبار أنبوبية							20	ح			
								21	ط			
	آبار يدوية محمية							22	ح			
								23	ط			
	عيون محمية							24	ح			
								25	ط			
	خزان (بركه) محمي لتجميع مياه الأمطار							26	ح			
								27	ط			
مصدر غير مُحسن	آبار يدوية غير محمية							28	ح			
								29	ط			
	عيون غير محمية							30	ح			
								31	ط			
	مياه سطحية							32	ح			
								33	ط			
	مياه الناقلات		3									38

إستمارة رقم (A-2)

جدول لتوضيح مصدر البيانات الخاصة بالموشرات الإضافية لهدف الالفية المتعلق بامدادات المياه *في المناطق الحضرية* (انظر إستمارة رقم 2)

رقم الخانة	مصدر البيانات و تاريخ الحصول عليها	رقم الخانة	مصدر البيانات و تاريخ الحصول عليها
1		20	
2		21	
3		22	
4		23	
5		24	
6		25	
7		26	
8		27	
9		28	
10		29	
11		30	
12		31	
13		32	
14		33	
15		34	
16		35	
17		36	
18		37	
19		38	

إستمارة البيانات الخاصة بالمؤشرات الأساسية والإضافية لهدف الألفية المتعلق بإمدادات المياه *في المناطق الريفية*	إستمارة رقم (3) من (6)

أولاً: بيانات عامة	الدولة:	تاريخ تعبئة الإستمارة:
عدد السكان (X 1000 نسمة)	السنة:	إجمالي:	ريف:
متوسط الدخل الشهري للفرد في الريف ($):	مصدر بيانات الدخل الشهري وتاريخه:	

ثانياً: بيانات عن مصادر إمداد المياه		المؤشر الأساسي	المؤشرات الإضافية											
		عدد سكان الريف المخدومين (X 1000)	متوسط كمية الإستهلاك اليومي للفرد (لتر)	استمرارية الإمداد		نوعية المياه		بعد المصدر عن المنزل		نوع التعرفة		متوسط سعر المتر المكعب
نوع المصدر				عدد السكان (X 1000)	معيار	عدد السكان (X 1000)	معيار	عدد السكان (X 1000)	معيار	عدد السكان (X 1000)	معيار		
مصدر مُحسن	توصيله منزلية من شبكة إمداد		39	42	أ	52	و			72	ي	74
				43	ب							
				44	ج	23	ز			73	ك	
				45	د							
				46	هـ							
	حنفية عمومية من شبكة إمداد		40	47	أ	54	و	56	ل			75
				48	ب							
				49	ج	55	ز	57	م			
				50	د							
				51	هـ							
	آبار أنبوبية							58	ل			
								59	م			
	آبار يدوية محمية							60	ل			
								61	م			
	عيون محمية							62	ل			
								63	م			
	خزان (بركه) محمي لتجميع مياه الأمطار							64	ل			
								65	م			
مصدر غير مُحسن	آبار يدوية غير محمية							66	ل			
								67	م			
	عيون غير محمية							68	ل			
								69	م			
	مياه سطحية							70	ل			
								71	م			
	مياه الناقلات		41									38

إستمارة رقم (A-3)

جدول لتوضيح مصدر البيانات الخاصة بالمؤشرات الإضافية لهدف الألفية المتعلق بإمدادات المياه ***في المناطق الريفية*** (انظر إستمارة رقم 3)

رقم الخانة	مصدر البيانات و تاريخ الحصول عليها	رقم الخانة	مصدر البيانات و تاريخ الحصول عليها
39		58	
40		59	
41		60	
42		61	
43		62	
44		63	
45		64	
46		65	
47		66	
48		67	
49		68	
50		69	
51		70	
52		71	
53		72	
54		73	
55		74	
56		75	
57		76	

تعريف المؤشرات الإضافية لهدف الألفية المتعلق بإمدادات المياه في المناطق الحضرية والريفية الواردة في الإستمارتين رقم (2) و(3)

متوسط كمية الاستهلاك اليومي للفرد: يشير هذا المؤشر إلى متوسط كمية المياه المستخدمة للأغراض المنزلية من قبل شخص واحد خلال 24 ساعة.

وحدة القياس: لتر لكل فرد يومياً (لتر/(فرد x يوم))

طريقة الاحتساب: تقسيم متوسط الإنتاج اليومي من المياه المخصصة للاستخدام المنزلي للشريحة السكانية المعنية (ريف أو حضر) ، مخصوماً منها كمية الفواقد في شبكات التوزيع ، على إجمالي عدد سكان نفس الشريحة السكانية. أو تقسيم إجمالي كميات المياه المفوترة للشريحة السكانية المعنية (ريف أو حضر) على إجمالي عدد سكان نفس الشريحة السكانية.

استمرارية الإمداد: يشير مؤشر استمرارية الإمداد بالمياه إلى مستوى إستمرارية وصول المياه إلى المنزل خلال وحدة الزمن ، **وعليه فإن البيانات المطلوب توفيرها تتمثل في عدد سكان الشريحة السكانية المعنية (ريف أو حضر)** المخدومة بحسب مستويات الإمداد المحددة من خلال المعيار التالي:

(أ) خدمة إمداد مستمرة بشكل يومي.
(ب) خدمة إمداد بمتوسط 3-4 يوم أسبوعياً.
(ج) خدمة إمداد بمتوسط يوم واحد أسبوعياً.
(د) خدمة إمداد بمتوسط يوم واحد كل اسبوعين.
(هـ) خدمة إمداد بمتوسط أقل من المذكور أعلاه.

نوعية المياه: يوضح مؤشر نوعية المياه ، في هذا السياق ، إلى مدى صلاحيتها للشرب بمعرفة ما إذا كانت مياه الإمداد قد تم تعقيمها بأحد طرق التعقيم الرئيسية (الكلور، الأوزون، الأشعة فوق البنفسجية) قبل الأستخدام ، **وعليه فإن البيانات المطلوب توفيرها تتمثل في عدد سكان الشريحة السكانية المعنية (ريف أو حضر)** المخدومة بحسب المعيار التالي:

(و) مياه إمداد تم تعقيمها بأحد طرق التعقيم الرئيسية.
(ز) مياه إمداد لم يتم تعقيمها بأيٍّ من طرق التعقيم الرئيسية.

بعد المصدر عن المنزل: يشير مؤشر بعد المصدر عن المنزل إلى مستوى الجهد المبذول للحصول على المياه ، **وعليه فإن البيانات المطلوب توفيرها تتمثل في عدد سكان الشريحة السكانية المعنية (ريف أو حضر)** المخدومة بحسب المعيار المحدد لهذا المؤشر والذي ينقسم إلى قسمين:

- القسم الأول يُطبق على المناطق الحضرية (إستمارة رقم 2) كما يلي:

(ح) جلب المياه إلى المنزل يستغرق أقل من 30 دقيقة.
(ط) جلب المياه إلى المنزل يستغرق أكثر من 30 دقيقة.

- أما القسم الثاني فيُطبق على المناطق الريفية (إستمارة رقم 3) كما يلي:

(ل) جلب المياه من مصدر يبعد عن المنزل بمسافة لا تزيد عن 500 متر.
(م) جلب المياه من مصدر يبعد عن المنزل بمسافة تزيد عن 500 متر.

نوع التعرفة: يشير مؤشر نوعية التعرفة إلى مدى إستهداف السياسات المائية لترشيد استخدامات المياه والديمومة المالية للمؤسسات والجهات العاملة في مجال إمدادات المياه ، **وعليه فإن البيانات المطلوب توفيرها تتمثل في عدد سكان الشريحة السكانية المعنية (ريف أو حضر)** المخدومة بنظام تعرفة بحسب المعيار المحدد لهذا المؤشر كما يلي:

(ي) تعرفه شهرية ثابتة لا تتأثر بكمية الإستهلاك.
(ك) تعرفة متغيرة (تصاعدية) بحسب كمية الاستهلاك.

متوسط سعر المتر المكعب: يشير مؤشر سعر وحدة المياه (دولار لكل متر مكعب) إلى مستوى تطبيق سياسات إدارة الطلب على المياه ، كما يمكن إستخدام هذا المؤشر إلى إحتساب نسبة ما يتم صرفه على خدمات المياه من إجمالي الدخل الشهري باستخدام بيانات المؤشرات الأخرى (كمية الاستهلاك ومتوسط الدخل الشهري للفرد).

مصدر البيانات: يتم تجميع البيانات المطلوبة بشكل رئيسي من المؤسسات الحكومية والخاصة المعنية بتوزيع المياه عبر شبكات إمداد سواء في المناطق الحضرية أو الريفية ، كما يمكن أيضاً الحصول على البيانات من مصادر ثانوية مثل نتائج الدراسات والتقارير الدورية ونتائج المسوحات والاستبيانات والأنشطة الاحصائية المختلفة (بما في ذلك التعدادات السكانية) والتي تقوم بها أجهزة الإحصاء الوطنية والجامعات ومراكز البحث العلمي والمنظمات الدولية.

إستمارة البيانات الخاصة بالمؤشرات الأساسية لهدف الألفية المتعلق بالإصحاح ***في المناطق الحضرية والريفية***	إستمارة رقم (4) من (6)

أولاً: بيانات عامة			
الدولة :			تاريخ تعبئة الإستمارة:
عدد السكان (X 1000 نسمة)	السنة:	إجمالي:	حضر: ريف:
مصدر بيانات السكان وتاريخه :			

ثانياً: بيانات عن وسائل التخلص من المخلفات المنزلية (مياه الصرف الصحي)			
	نوع المرفق	عدد سكان الحضر	عدد سكان الريف
مرفق/وسيلة إصحاح مُحسن	حمامات داخل المنزل موصولة بشبكة الصرف الصحي مصدر البيانات وتاريخ الحصول عليها		
	حمامات داخل المنزل موصولة بخزان تحليل مصدر البيانات وتاريخ الحصول عليها		
	حمامات داخل المنزل موصولة بحفرة إمتصاص مصدر البيانات وتاريخ الحصول عليها		
	مرافق اخرى تؤمن الفصل بين الإنسان والمخلفات مصدر البيانات وتاريخ الحصول عليها		
عدد السكان المعتمدين على مرافق/وسائل إصحاح مُحسنة			
مرفق/وسيلة إصحاح غير مُحسن	مرافق إصحاح مُحسنة ولكن مشتركة مصدر البيانات وتاريخ الحصول عليها		
	مرافق إصحاح لا تؤمن الفصل بين الإنسان والمخلفات مصدر البيانات وتاريخ الحصول عليها		
	التبرز في المناطق المفتوحة مصدر البيانات وتاريخ الحصول عليها		
عدد السكان المعتمدين على مرافق/وسائل إصحاح غير مُحسنة			

تعريف مرافق/وسائل الإصحاح (بحسب برنامج الرصد المشترك التابع للامم المتحدة) الواردة في الإستمارة رقم (4)

حمامات:

منشآت تحتوى على مراحيض مجهزة بآلية لتصريف المخلفات إما عبر صندوق طرد أو سكب المياه مباشرة إضافة إلى كونها مجهزة بحاجز مائي (كوع ريحه) يمنع تسرب الحشرات والروائح إلى داخل الحمام.

شبكة الصرف الصحي:

شبكة عمومية تستقبل مخلفات الصرف الصحي المنزلية لتسيل من خلالها إلى محطة للمعالجة أو إلى منطقة التخلص النهائي دون معالجة (البحر/مجرى مائي/وادي/ مناطق زراعية/...إلخ).

خزان تحليل:

خزان يتم بناؤه تحت الأرض من الخرسانة أو الطوب الإسمنتي ، بشكل لا يسمح بالتسريب ، لتجميع المخلفات السائلة المنزلية من الحمامات والمطابخ بغرض المعالجة الجزئية من خلال ترسيب المخلفات الصلبة وتحللها مع تصريف السوائل إلى حفرة امتصاص لترشيحها إلى باطن الأرض. تحتاج هذه المنشأة من الناحية النظرية إلى الصيانة الدورية (ستة شهور-سنتين) لتفريغها من المخلفات الصلبة المتحللة.

حفرة امتصاص:

عبارة عن حفرة بقطر 1-3 متر يتم حفرها إلى أعماق متفاوتة لا تتجاوز 15 متر، يتم تصريف المخلفات إليها للتخلص من المخلفات السائلة عبر الترشيح إلى باطن الأرض.

مرافق تؤمن الفصل بين الانسان والمخلفات:

وتضم الحمامات/المراحيض الجافة والتي غالبا ما تكون خارج المنزل ومجهزة بحفرة لتجميع المخلفات وأنبوب تهوية لطرد الذباب و/أو أرضية خرسانية مرتفعة عن المحيط الخارجي. من أمثلة المرافق المحسنة مراحيض التسميد والتي يتم إضافة بعض المواد العضوية (قش-حشيش-رماد) إلى مخلفات الإنسان بغرض تحويل المخلفات إلى اسمدة يمكن استخدامها كمخصبات للتربة.

مرافق غير محسنة:

هي تلك التي لا تؤمن الفصل بين الإنسان والمخلفات.

مرافق لا تؤمن الفصل بين الانسان والمخلفات:

من هذه المرافق جميع الحمامات/المراحيض (وإن كانت مجهزة بشكل يؤمن الفصل بين الإنسان والمخلفات) ولكنها لا تُصرَّف إلى شبكة الصرف الصحي أو خزان تحليل أو حفرة امتصاص. كما أن المراحيض غير المجهزة بأرضية خرسانية/اسمنتية أو تلك المعتمدة على استخدام أوعية لنقل المخلفات (دلو) أو تلك المراحيض التي تصرّف المخلفات بشكل مباشر إلى مجرى مائي أو إلى البحر لا تعتبر مرافق إصحاح محسنة.

مرافق مشتركة:

بغض النظر عن نوعيتها (محسنة أو غير محسنة) لا تعتبر المرافق التي تستخدم من قبل أكثر من أسره أو تلك المرافق المخصصة لإستخدام العامة مرافق إصحاح محسنة.

التبرز في المناطق المفتوحة:

وتتضمن المناطق المفتوحة الطرقات، الحقول، الأحراش، الغابات وغيرها.

إستمارة البيانات الخاصة بالمؤشرات الأساسية والإضافية لهدف الألفية المتعلق بالإصحاح ***في المناطق الحضرية***

إستمارة رقم (5) من (6)

أولاً: بيانات عامة

الدولة :		تاريخ تعبئة الإستمارة:
عدد السكان (X 1000 نسمة)	السنة:	إجمالي: / حضر:

ثانياً: بيانات عن وسائل التخلص من المخلفات المنزلية		المؤشر الأساسي	المؤشرات الإضافية											
		عدد سكان الحضر المخدومين (1000X)	مياه الصرف المعالجة		نوعية المعالجة		مجالات إعادة الإستخدام بعد المعالجة		مياه الصرف غير المعالجة	مجالات إعادة الإستخدام بدون معالجة		نوع التعرفة		متوسط التكلفة	
	نوع المرفق/الوسيلة		عدد السكان (1000 X)		عدد السكان (1000 X)	معيار	عدد السكان (1000 X)	معيار	عدد السكان (1000 X)	عدد السكان (1000 X)	معيار	عدد السكان (1000 X)	معيار	للمتر المكعب	شهرياً للفرد
مرفق/وسيلة إصحاح مُحسن	حمامات داخل المنزل موصولة بشبكة الصرف الصحي		77		78	ن	81	ف	86	87	ف	92	ت	94	95
					79	س	82	ص		88	ص				
					80	ع	83	ق		89	ق	93			
							84	ر		90	ر		ث		
							85	ش		91	ش				
	حمامات داخل المنزل موصولة بخزان تحليل														
	حمامات داخل المنزل موصولة بحفرة إمتصاص														
	مرافق اخرى تؤمن الفصل بين الإنسان والمخلفات														
مرفق/وسيلة إصحاح غير مُحسن	مرافق إصحاح مُحسنة ولكن مشتركة														
	مرافق إصحاح لا تؤمن الفصل بين الإنسان والمخلفات														
	التبرز في المناطق المفتوحة														

إستمارة رقم (A-5)

جدول لتوضيح مصدر البيانات الخاصة بالمؤشرات الإضافية لهدف الألفية المتعلق بالإصحاح *في المناطق الحضرية* (انظر إستمارة رقم 5)

رقم الخانة	مصدر البيانات و تاريخ الحصول عليها
77	
78	
79	
80	
81	
82	
83	
84	
85	
86	
87	
88	
89	
90	
91	
92	
93	
94	
95	

إستمارة البيانات الخاصة بالمؤشرات الأساسية والإضافية لهدف الألفية المتعلق بالإصحاح في المناطق الريفية — إستمارة رقم (6) من (6)

أولا: بيانات عامة

الدولة : تاريخ تعبئة الإستمارة:

عدد السكان (X 1000 نسمة) السنة: إجمالي: ريف:

المؤشر الأساسي	عدد السكان (1000 X)	نوعية المعالجة: عدد السكان (1000 X)	نوعية المعالجة: معيار	مجالات إعادة الإستخدام بعد المعالجة: عدد السكان (1000 X)	مجالات إعادة الإستخدام بعد المعالجة: معيار	مياه الصرف غير المعالجة: عدد السكان (1000 X)	مجالات إعادة الإستخدام بدون معالجة: عدد السكان (1000 X)	مجالات إعادة الإستخدام بدون معالجة: معيار	نوع التعرفة: عدد السكان (1000 X)	نوع التعرفة: معيار	متوسط التكلفة: للمتر المكعب	متوسط التكلفة: شهرياً للفرد
ثانيا: بيانات عن وسائل التخلص من المخلفات المنزلية												
عدد سكان الريف المخدومين (1000X)	96	97	ن	100	ن	105	106	ف	111	ن	113	114
		98	س	101	ص		107	ص	112	ق		
		99	ع	102	ق		108	ق				
				103	ر		109	ر				
				104	ش		110	ش				
نوع المرفق/الوسيلة												
حمامات داخل المنزل موصولة بشبكة الصرف الصحي												
حمامات داخل المنزل موصولة بخزان تحليل												
حمامات داخل المنزل موصولة بحفرة إمتصاص												
مرافق اخرى تؤمن الفصل بين الإنسان والمخلفات												
مرافق إصحاح مُحسنة ولكن مشتركة												
مرافق إصحاح لا تؤمن الفصل بين الإنسان والمخلفات												
التبرز في المناطق المفتوحة												

مرفق/وسيلة إصحاح مُحسن	مرفق/وسيلة إصحاح غير مُحسن

إستمارة رقم (A-6)

جدول لتوضيح مصدر البيانات الخاصة بالموشرات الإضافية لهدف الألفية المتعلق بالإصحاح ***في المناطق الريفية*** (انظر إستمارة رقم 6)

رقم الخانة	مصدر البيانات و تاريخ الحصول عليها
96	
97	
98	
99	
100	
101	
102	
103	
104	
105	
106	
107	
108	
109	
110	
111	
112	
113	
114	

تعريف المؤشرات الإضافية لهدف الألفية المتعلق بالإصحاح في المناطق الحضرية والريفية الواردة في الإستمارتين رقم (5) و(6)

مياه الصرف المعالجة: يشير هذا المؤشر إلى مستوى المحافظة على البيئة من خلال مستوى تجميع مياه الصرف الصحي المنزلية عبر شبكات تجميع ونقلها إلى محطات المعالجة ، **وعليه فإن البيانات المطلوب توفيرها هو عدد سكان الشريحة السكانية المعنية (ريف أو حضر)** المخدومة بشبكات تجميع لمياه الصرف الصحي المنزلية ونقلها إلى محطات المعالجة.

نوعية المعالجة: يشير هذا المؤشر إلى مستوى المحافظة على البيئة من خلال مستوى معالجة مياه الصرف الصحي ، **وعليه فإن البيانات المطلوب توفيرها هو عدد سكان الشريحة السكانية المعنية (ريف أوحضر)** المخدومة بشبكات تجميع مياه الصرف الصحي المنزلية ومعالجتها في محطات معالجة بحسب المعيار التالي:

(ن) معالجة أولية.
(س) معالجة ثانوية.
(ع) معالجة ثلاثية.

مجالات إعادة الاستخدام بعد المعالجة: يشير هذا المؤشر إلى المجالات التي يتم فيها أعادة استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة ، **وعليه فإن البيانات المطلوب توفيرها تتمثل في عدد سكان الشريحة السكانية المعنية (ريف أو حضر)** المخدومة بتجميع مياه الصرف الصحي المنزلية ومعالجتها ومن ثم إعادة استخدامها للأغراض المختلفة بحسب المعيار التالي:

(ف) للزراعة.
(ص) للحقن في باطن الأرض بغرض تغذية المياه الجوفية.
(ق) لإستخدامات منزلية.
(ر) تصريف مباشر إلى مجرى مائي أو إلى البحر
(ش) لإستخدامات أخرى.

مياه الصرف غير المعالجة: يشير هذا المؤشر إلى مستوى المحافظة على البيئة من خلال مستوى تجميع مياه الصرف الصحي المنزلية عبر شبكات تجميع ونقلها إلى مناطق التخلص النهائي دون معالجة ، وعليه **فإن البيانات المطلوب توفيرها تتمثل في عدد سكان الشريحة المعنية (ريف أو حضر)** المخدومة بشبكات الصرف الصحي المنزلية ونقلها إلى مناطق التخلص النهائي دون معالجة.

مجالات اعادة الاستخدام دون معالجة: يشير هذا المؤشر إلى مجالات إعادة استخدام مياه الصرف الصحي غير المعالجة ، **وعليه فإن البيانات المطلوب توفيرها تتمثل في عدد سكان الشريحة السكانية المعنية (ريف أو حضر)** المخدومة بتجميع مياه الصرف الصحي عبر شبكات تجميع ونقلها دون معالجة إلى مناطق إعادة الاستخدام بحسب المعيار التالي:

(ف) للزراعة.
(ص) للحقن في باطن الأرض بغرض تغذية المياه الجوفية.
(ق) لاستخدامات منزلية.
(ر) تصريف مباشر إلى مجرى مائي أو إلى البحر
(ش) استخدامات أخرى.

نوع التعرفة: يشير مؤشر نوعية التعرفة إلى مدى إستهداف السياسات المائية لترشيد استخدامات المياه والديمومة المالية للمؤسسات والجهات العاملة في مجال الصرف الصحي ، **وعليه فإن البيانات المطلوب توفيرها تتمثل في عدد سكان الشريحة السكانية المعنية (ريف أو حضر)** المخدومة بنظام تعرفة بحسب المعيار المحدد لهذا المؤشر كما يلي:

(ت) تعرفه شهرية ثابتة لا تتأثر بكمية مياه الصرف الصحي المنتجة.
(ث) تعرفة متغيرة (تصاعدية) بحسب كمية مياه الصرف الصحي المنتجة.

متوسط التكلفة: يشير مؤشر التكلفة إلى العبئ المالي المترتب على الفرد للحصول على خدمات الصرف الصحي سواءً أكانت التعرفة ثابتة شهرياً أو متغيرة بحسب كميات المياه المستخدمة وبالتالي كمية مياه الصرف الصحي المنتجة (غالباً ما يتم ربط خدمات امداد المياه والصرف الصحي من خلال فاتورة مشتركة) ، **وعليه فإن البيانات المطلوب توفيرها تتمثل في تكلفة خدمة الصرف الصحي للفرد سواءً للمتر المكعب من مياه الصرف الصحي المنتجة (في حال ربط خدمات امداد المياه وخدمة الصرف الصحي في فاتورة واحدة) أو التكلفة الشهرية (في حال فصل خدمة الصرف الصحي عن خدمة إمداد المياه).**

مصدر البيانات: يتم تجميع البيانات المطلوبة بشكل رئيسي من المؤسسات الحكومية المعنية بتجميع ومعالجة مياه الصرف الصحي المنزلية عبر شبكات تجميع سواء في المناطق الحضرية أو الريفية ، كما يمكن أيضاً الحصول على البيانات من مصادر ثانوية مثل نتائج الدراسات والتقارير الدورية ونتائج المسوحات والاستبيانات والأنشطة الاحصائية المختلفة (بما في ذلك التعدادات السكانية) والتي تقوم بها أجهزة الإحصاء الوطنية والجامعات ومراكز البحث العلمي والمنظمات الدولية.

مرفق رقم (22)

القطاع الاقتصادي
إدارة البيئة والإسكان والتنمية المستدامة
الأمانة الفنية للمجلس الوزاري العربي للمياه

ج13-20/02(09/10)/02- ض(0663)

محضر
الاجتماع الثاني
للجنة العربية المختصة بالإعداد والتحضير
للمنتدى العالمي السادس للمياه
مرسيليا – فرنسا 2012

(مقر الأمانة العامة للجامعة: 19-20 سبتمبر/ أيلول 2010)

محضر الاجتماع الثاني
للجنة العربية المختصة بالإعداد والتحضير للمنتدى العالمي السادس للمياه
مرسيليا – فرنسا 2012
(مقر الأمانة العامة للجامعة: 19-20 سبتمبر/ أيلول 2010)

أولا: تنفيذاً لقرار المجلس الوزاري العربي للمياه في دورته الثانية (الأمانة العامة: 2-2010/7/1) رقم (ق 19 – د.ع (2) م.و.ع.م– 2010/7/2) (مرفق رقم 1) بشأن الإعداد والتحضير العربي للمنتدى العالمي السادس للمياه (مرسيليا– فرنسا مارس / آذار 2012) وبدعوة من الأمانة الفنية للمجلس عقدت اللجنة اجتماعها الثاني في مقر الأمانة العامة للجامعة في الفترة 19-2010/9/20 برئاسة السيد المهندس/ وليد السكر مستشار وزير المياه والري بالمملكة الأردنية الهاشمية بصفتها الدولة التي ترأس الدورة الحالية للمجلس الوزاري العربي للمياه وبمشاركة السادة أعضاء اللجنة (مرفق رقم 2 قائمة بأسماء السادة المشاركين).

ثانيا: استعرضت اللجنة المواضيع التالية:

1. تقرير عن الاجتماع التحضيري الأول للمنتدى العالمي السادس للمياه باريس-مرسيليا 2-2010/6/4. عرضته السيدة / شهرة قصيعة رئيسة مركز الدراسات المائية والأمن المائي العربي.
2. نتائج الاجتماع التحضيري العالمي الأول – المحاور المقترحة من المجلس العالمي للمياه. عرضته السيدة / شهرة قصيعة رئيسة مركز الدراسات المائية والأمن المائي العربي.
3. مقترحات الدول العربية في المنتدى العالمي السادس للمياه
   - المملكة العربية السعودية
   - دولة قطر

ثالثا: وفي ضوء المناقشات وآراء السادة المشاركين تم الاتفاق على ما يلي:

أن يكون التحضير والإعداد العربي للمنتدى العالمي السادس للمياه على تحديد الأهداف من المشاركة العربية في المنتدى العالمي السادس للمياه من خلال:

1. التعريف بإستراتيجية الأمن المائي في المنطقة العربية لمواجهة التحديات والمتطلبات المستقبلية للتنمية المستدامة.

2. إلقاء الضوء على القضايا ذات الأولوية التي تمس قطاع المياه في المنطقة العربية مثل موضوع التحلية، ندرة المياه الجوفية، المياه غير التقليدية .. الخ.

3. إبراز الإنجازات التي حققتها الدول والمنظمات العربية في مجال تنمية الموارد المائية كبناء السدود، وإقامة محطات تحلية المياه .. الخ.

4. التعريف بالتحديات والمعوقات التي تواجه قطاع المياه في المنطقة العربية. كندرة المياه ، الجفاف ، الكوارث الطبيعية .. الخ.

5. التعريف والدفاع عن الحقوق المائية العربية في المياه المشتركة والمياه في الأراضي العربية المحتلة.

6. الترويج لمشروع الإدارة المتكاملة للموارد المائية في الوطن العربي المعتمد من قبل المجلس الوزاري العربي للمياه في دورته الثانية.

7. احترام مبادئ القانون الدولي بين الدول المتشاطئه للوصول إلى توافق حول تقاسم وإدارة الموارد المائية المشتركة.

المسار السياسي:

1. دعوة الدول العربية وأعضاء اللجنة التحضيرية للمنتدى لموافاة الأمانة الفنية للمجلس بالفقرات السياسية التي ترغب في تضمينها بالبيان السياسي.

2. دعوة البرلمان العربي الانتقالي واتحاد البرلمانيين العرب للعمل على تفعيل المشاركة العربية في الاجتماعات التحضيرية للمنتدى العالمي السادس للمياه.

3. دعوة الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب لعرض موضوع المشاركة العربية في المنتدى العالمي السادس للمياه على مجلس وزراء الداخلية العرب في اجتماعهم القادم، وحث السلطات المحلية والبلدية والقروية على المشاركة في الاجتماعات التحضيرية للمنتدى العالمي السادس للمياه لطرح انشغالاتها ورؤاها.

4. دعوة منظمة المدن العربية لعرض موضوع المشاركة العربية في المنتدى العالمي السادس للمياه على المؤتمر القادم للمنظمة المقرر عقده في شهر نوفمبر من عام 2010، وحث أعضاء المنظمة (سلطات محلية وبلدية وقروية) على المشاركة بفاعلية في الاجتماعات التحضيرية للمنتدى العالمي السادس للمياه.

المسار الإقليمي

1. **التمسك بأن يكون الإقليم العربي مجموعة واحدة ومن أجل تحقيق هذا الهدف تم الاتفاق على دعوة معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية ومعالي رئيس الدورة الحالية للمجلس الوزاري العربي للمياه بتوجيه خطاب إلى رئيس المجلس العالمي للمياه ورئيس المنتدى العالمي السادس للمياه وإلى رئيس لجنة المسار الإقليمي متضمناً التمسك بأن يكون الإقليمي العربي مجموعة واحدة استناداً إلى ما تم العمل به في المنتديات السابقة (الرابع / المكسيك والخامس / اسطنبول) والطلب بأن يخصص يوم للوطن العربي يتم فيه عرض نشاطات وفعاليات الدول والمنظمات العربية والإقليمية الخاصة بالإقليم العربي.**

2. **أ – دعوة وزارات المياه والمنظمات والمؤسسات العربية الأعضاء في المجلس العالمي للمياه للعمل على التمسك باستمرار أن يكون الإقليم العربي مجموعة جغرافية واحدة وفقاً للتقسيم المعمول به في الأمم المتحدة (شرق الأوسط وشمال أفريقيا).**

ب– دعوة جميع أعضاء محافظي المجلس العالمي للمياه العرب للعمل على التمسك باستمرار أن يكون الإقليم العربي مجموعة جغرافية واحدة وفقاً للتقسيم المعمول به في الأمم المتحدة (شرق الأوسط وشمال أفريقيا).

المسار الموضوعي

اطلعت اللجنة على المحاور الرئيسية المقترحة من اللجنة العالمية للمنتدى وهي :

1. الحق في المياه .
2. توازن الاستخدامات المختلفة للمياه.
3. التكيف مع التغيرات المناخية والتخفيف من آثارها.
4. تمكين الوصول إلى المياه، والصرف الصحي ، والمياه العادمة ، والصحة للجميع.
5. تنمية القدرات.
6. تطوير حوكمة المياه.
7. مستقبل المياه العابرة للحدود، التعاون العابر للحدود.
8. إدارة المخاطر والكوارث.

9. التجديد – أفكار مبتكرة.
10. المياه والأمن الغذائي.
11. المياه والطاقة.
12. المياه والطبيعة.
13. الاتصال والتعليم والتوعية.

وتقترح اللجنة التركيز على المواضيع التالية ضمن المحاور المرفقة:

1. التحلية.
2. المياه غير التقليدية
3. التمويل.
4. الحق في المياه في الأراضي المحتلة.
5. الحق في المياه المشتركة.
6. النزاعات المائية والحلول.
7. القانون الدولي والمياه.
8. نقل وتوطين التكنولوجيا.
9. استخدام الطاقة النظيفة في إنتاج المياه.
10. المحافظة على البيئة البحرية.
11. تحسين خدمات مياه الشرب والصرف الصحي.
12. الأمن الغذائي في ظل ندرة المياه.
13. مؤشرات قياس كفاءة قطاع المياه بمختلف المجالات.

التقرير العربي:

إعداد التقرير العربي يتم وفق الخطوات التالية:

أ. تقوم الأمانة الفنية للمجلس الوزاري العربي للمياه بتكليف خبير عربي بإعداد استبيان لجمع معلومات حول واقع المياه في كل دولة عربية والاستفادة من ما هو متاح من تقارير عربية تصدرها المنظمات العاملة في المنطقة العربية.

ب. تقوم الأمانة الفنية بتعميم هذا الاستبيان على الدول العربية لجمع البيانات عن واقع المياه في الدول العربية.

ج. سيتم بحث ومناقشة إعداد التقرير في الاجتماع القادم للجنة.

طريقة وأسلوب المشاركة العربية في المنتدى:

أ. ضرورة مشاركة أعضاء اللجنة العربية المعنية بالإعداد والتحضير العربي للمنتدى العالمي السادس للمياه في كافة الاجتماعات التي تنظمها الأمانة الفنية للمجلس في هذا الشأن.

ب. تحديد نقطة اتصال وطنية في كل دولة ومنظمة للتواصل مع الأمانة الفنية بشأن التحضير للمنتدى.

ج. حث الدول العربية والمنظمات العربية والإقليمية ومؤسسات المجتمع المدني على المشاركة بفعالية في الاجتماعات التحضيرية خاصة الاجتماع التحضيري العالمي الذي سيعقد يوم 18و19 نوفمبر 2010 في باريس. مع التأكيد على الاتصال مباشرة مع رئيس اللجنة العالمية للمنتدى العالمي السادس للمياه على العنوان الالكتروني التالي :

kickoff@worldwaterforum6.org

د. تكليف الأمانة العامة بعقد اجتماعات تنسيقية للمجموعة العربية المشاركة في الاجتماعات الدولية التحضيرية.

كما توصي اللجنة بما يلي:

1. دعوة البرلمان العربي الانتقالي واتحاد البرلمانيين العرب للعمل على تفعيل المشاركة العربية في الاجتماعات التحضيرية للمنتدى العالمي السادس للمياه.
2. دعوة الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب لعرض موضوع المشاركة العربية في المنتدى العالمي السادس للمياه على مجلس وزراء الداخلية العرب في اجتماعهم القادم، وحث السلطات المحلية والبلدية والقروية على المشاركة في الاجتماعات التحضيرية للمنتدى العالمي السادس للمياه لطرح انشغالاتها ورؤاها.
3. دعوة منظمة المدن العربية لعرض موضوع المشاركة العربية في المنتدى العالمي السادس للمياه على المؤتمر القادم للمنظمة المقرر عقده في شهر نوفمبر من عام 2010، وحث أعضاء المنظمة (سلطات محلية وبلدية وقروية) على المشاركة بفاعلية في الاجتماعات التحضيرية للمنتدى العالمي السادس للمياه.

4. دعوة المنظمة العربية للتربية والعلوم والثقافة لعرض موضوع التحضير والإعداد للمنتدى العالمي السادس للمياه على مجلس وزراء الثقافة العرب والعمل على أن تكون المشاركة العربية إيجابية وذات دلالات تبرز الثقافة العربية والإسلامية وخصوصاً فيما يتعلق بالمياه وكذلك النظر في امكانية اقامة معرض عربي خلال المنتدى.

5. دعوة الأمانة الفنية لمجلس وزراء الإعلام العرب لعرض موضوع التحضير والإعداد العربي للمنتدى العالمي السادس للمياه على مجلس وزراء الإعلام العرب والعمل على أن تكون هناك تغطية لوسائل الإعلام العربية للمنتدى وكذلك عرض أفلام وثائقية قصيرة عن العالم العربي وإجراء لقاءات مع الوزراء العرب الذي سيشاركون في المنتدى وكذلك تغطية الفعاليات والأنشطة العربية المصاحبة للمنتدى العالمي السادس للمياه.

6. دعوة كل من المنظمة العربية للتنمية الزراعية والمجلس العربي للمياه والشبكة العربية للبيئة والتنمية وجمعية مرافق المياه العربية والمركز الدولي للزراعة الملحية والأكاديمية العربية للمياه للمشاركة في الاجتماعات التحضيرية للمنتدى العالمي السادس للمياه وخاصة الاجتماع القادم المقرر عقده بباريس يومي 18و2010/11/19 والعمل على تضمين جدول أعمال المنتدى وجهات النظر العربية والمتفق عليها.

7. دعوة الجهات المعنية بالمياه في الدول العربية للمشاركة في المنتدى العربي الثاني للمياه المقرر عقده خلال الفترة 20-2011/11/23 بالقاهرة – جمهورية مصر العربية في إطار التحضير للمنتدى العالمي السادس للمياه.

مرفق رقم (23)

تقرير مهمة

حول مشاركة الأمانة العامة في

الاجتماع التحضيري للمنتدى العالمي السادس للمياه

باريس 17-2011/1/18

في إطار التحضير للمنتدى العالمي السادس للمياه (مرسيليا – فرنسا 2012)، اتخذ المجلس الوزاري العربي للمياه قراراً بتشكيل لجنة عربية من الدول العربية أعضاء المكتب التنفيذي وبعض المنظمات العربية والدولية ومؤسسات المجتمع المدني توكل لهم مهام التحضير والاعداد العربي للمنتدى العالمي السادس للمياه، وأن يكون المجلس الوزاري العربي للمياه هو الجهة الرسمية في منظومة العمل العربي المشترك المسؤولة عن الاعداد والتحضير والمشاركة العربية في المنتديات العالمية للمياه.

عقدت اللجنة العربية المختصة بالاعداد والتحضير للمنتدى العالمي السادس للمياه اجتماعها الثاني يومي 19-2010/9/20 بمقر الأمانة العامة للجامعة وخلصت إلى توصيات محددة بشأن التحضير العربي للمنتدى العالمي السادس للمياه وقامت الأمانة الفنية للمجلس بإرسال محضر اجتماع اللجنة إلى الجهات المعنية بالمياه في الدول العربية وكذلك جميع الشركاء أعضاء اللجنة التحضيرية ومن بين التوصيات التى تضمنها محضر اللجنة، هى دعوة معالي الأمين العام للجامعة ورئيس الدورة (2) للمجلس الوزاري العربي للمياه بتوجيه خطابات إلى كل من رئيس المجلس العالمي للمياه ورئيس اللجنة التنظيمية للمنتدى العالمي السادس للمياه.

وقد قام معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية ورئيس الدورة الثانية للمجلس الوزاري العربي للمياه بتوجيه الخطابات المرفقة (مرفق رقم 1).

عقد المجلس العالمي للمياه اجتماعه التحضيري للمنتدى العالمي السادس للمياه يومي 17-2011/1/18 بباريس وشارك فيه أكثر من 400 ممثل من أكثر من 45 بلداً وتم الاتفاق على 15 جلسة مواضيعية و3 جلسات عامة و4 حلقات عمل اقليمية وتم تحديد 144 هدف تنسجم مع أولويات العمل الأثنى عشر المحددة من قبل المجلس العالمي للمياه وتعكس هذه الاولويات اسهام المياه في مواجهة التحديات التى يتعرض لها العالم وتنبثق هذه الاولويات من ثلاثة اتجاهات استراتيجية من أجل كوكب أزرق أكثر صحة وسلامة وهي:

ثلاثة اتجاهات استراتيجية	أولويات العمل (الأثنى عشر)
ضمان الرفاهية للجميع	- ضمان وصول الماء للجميع وضمان الحق في الماء - ضمان خدمة الصرف الصحي المتكامل للجميع - المشاركة في جعل الماء متجهاً نحو تحسين النظافة والصحة - حماية السكان والاقتصاديات من المخاطر - الاسهام في التعاون وإحلال السلام
الاسهام في التنمية الاقتصادية	- إقامة التوازن في الاستخدامات المتعددة للمياه عن طريق (إ.م.م.م) (الإدارة المتكاملة للموارد المائية) - ضمان الأمن الغذائي - التنسيق بين الطاقة والماء - حماية وتقويم خدمات النظام الإيكولوجي والنمو الأخضر
صيانة الكوكب الأزرق	- تحسين نوعية الموارد المائية والأنظمة الإيكولوجية - ضبط الضغوطات والآثار التي تخلفها الأنشطة البشرية على المياه - التجاوب الفعلي مع التغيرات المناخية والعالمية غي عالم يسير نحو زيادة ونمو المدن
3 شروط للنجاح	- الحوكمة الجيدة - تمويل المياه للجميع - تمكين البيئة

قام المجلس العالمي للمياه بالتنسيق مع الدولة المضيفة للمنتدى بتقديم اقتراح حول تقسيم دول العالم إلى 4 قارات (أفريقيا – أمريكا – أسيا والباسيفك – أوروبا)، كما تم اقتراح عمل مجموعة استثنائية تحت مسمى الاتحاد من اجل المتوسط (Gross Continental).

قامت الأمانة الفنية للمجلس الوزاري العربي للمياه بعقد اجتماعات تشاورية للمجموعة العربية للتباحث بشأن الأسلوب الجديد الذي إتبعه المجلس العالمي في التحضير للمنتدى العالمي السادس للمياه باعتماد القارات وليس الأقاليم، الأمر الذي سيحرم الإقليم العربي وتوزيعه بين القارات وتم إعداد خطابات وجهت لكل من رئيس المجلس العالمي للمياه ورئيس المنتدى العالمي السادس للمياه يشير الى قرار المجلس الوزاري العربي للمياه الذي يؤكد فيه ويوصي بشدة مشاركة الدول العربية في المنتدى العالمي للمياه كمنطقة واحدة والنظر إليها باعتبارها وحدة واحدة للكيانات الاقليمية (مرفق رقم 2).

كما قام مدير إدارة البيئة والاسكان والتنمية المستدامة بعقد لقاء مع السيد/ Loic Fauchon رئيس المجلس العالمي للمياه والسيد/ Ben Braga رئيس المنتدى العالمي السادس للمياه للتباحث بشأن تخصيص جلسة عمل للاقليم العربي كوحدة واحدة، وقد تم الاتفاق بارسال خطابات أخرى من معالي الأمين العام للجامعة إلى كل من رئيس المجلس العالمي للمياه، ووزيرة الخارجية الفرنسية (وهذا ما تم بالفعل مباشرة بعد عودتي من فرنسا) حيث وجه معالي الأمين العام خطابات في هذا الخصوص (مرفق رقم 3).

وتلقى معالي الأمين العام خطاب رد من السيد/ Loic Fauchon رئيس المجلس العالمي للمياه (مرفق رقم 4) كما كانت هناك اتصالات هاتفية بين مدير الأمانة الفنية للمجلس الوزاري العربي للمياه وسكرتارية المجلس العالمي للمياه نتج عنها إيفاد المجلس العالمي للمياه السيد/ الهاشمي كنو المدير التنفيذي للمعهد المتوسط للمياه للتباحث بشأن الأقليم العربي وذلك يوم 2011/03/09 بمقر الأمانة العامة وقد تناول اللقاء أسلوب المشاركة العربية في المنتدى العالمي السادس للمياه وكذلك اهتمامات المنطقة العربية وأولوياتها والتحديات التي تواجهها، كما تم استعراض ما يمكن أن تقدمها المنطقة العربية في المنتدى باعتبارها إقليم واحد.

وقد كان هناك تفهم واضح من ممثل المجلس العالمي للمياه للنظر إلى الاقليم العربي كوحدة جغرافية واحدة مع إمكانية أن يخصص جلسة خاصة للإقليم العربي إثناء إنعقاد المنتدى العالمي السادس للمياه بمرسيليا مارس 2012 وأنه سينقل إنشغالات المنطقة العربية إلى اللجنة التحضيرية للمنتدى وسيتم إخطارنا في هذا الخصوص لاحقاً.

كما أن المنتدى العالمي السادس للمياه المقرر عقده عام 2012 يعقد تحت شعار "الوقت للحلول" "Time for solutions".

مرفق رقم (24)

League of Arab States
The Secretary General

February 9th, 2011

Excellency,

Pursuant to my letter of 4 November 2010, concerning the participation of the Arab countries in the 6th World Water Forum as one region, the Arab Ministerial Council for Water in its first meeting in Algeria in June 2009 decided to establish an Arab Coordinating Committee consisting of regional actors in waters issues including governments, local authorities, parliamentarians, governmental organizations, civil society, private sector and academia to prepare for the 6th World Water Forum due to be held in Marseille in 2012.

We would like to stress and strongly recommend that the participation of the Arab countries should remain as one region for the following reasons:

1. The twenty two Arab countries represent a geographical unit spread over both Africa and Asia. It is a cross-continental region; the same as the Mediterranean region, which is considered as an exceptional case due to its cross-continental nature.
2. The Arab countries are situated in the most arid and semi-arid zone of the world, thus they would be among those most affected by climate change and this would require collective efforts for efficient water management and improved water services.
3. The Arab region has an important issue, concerning transboundary water resources; especially since 65% of its water resources emanates from outside the region.
4. It is to be noted that the Arab Ministerial Council for Water since its inception has decided to promote and maintain close relations and cooperate with the World Water Council. This has been already reflected in signing a Memorandum of Understanding between both councils.
5. The Arab countries have effectively and successfully participated in the 4th and 5th World Water Forum as one region. In Istanbul, twelve ministers from the Arab countries were present and contributed in the political process from a regional perspective.
6. We expect the 6th World Water Forum in Marseille will focus on numerous solutions for water challenges from a regional perspective and present solutions for specific regional problems.

League of Arab States
The Secretary General

In conclusion, the Arab Coordinating Committee for the 6th World Water Forum and the Arab participants present in the 2nd Stakeholders Consultation Meeting in Paris on 17-18 January 2011, would appreciate that the International Forum Committee would continue to consider the Arab region as one of the regional entities in this Forum as has been the case in the previous sessions.

I look forward to hearing from you at the earliest possible opportunity. .

Sincerely,

Amre Moussa

H.E. Mr. Loic Fauchon
President
World Water Council

Nada_eng (1)R

League of Arab States
The Secretary General

February 9th, 2011

Excellency,

Pursuant to my letter of 4 November 2010, concerning the participation of the Arab countries in the 6th World Water Forum as one region, the Arab Ministerial Council for Water in its first meeting in Algeria in June 2009 decided to establish an Arab Coordinating Committee consisting of regional actors in waters issues including governments, local authorities, parliamentarians, governmental organizations, civil society, private sector and academia to prepare for the 6th World Water Forum due to be held in Marseille in 2012.

We would like to stress and strongly recommend that the participation of the Arab countries should remain as one region for the following reasons:

1. *The twenty two Arab countries represent a geographical unit spread over both Africa and Asia. It is a cross-continental region; the same as the Mediterranean region, which is considered as an exceptional case due to its cross-continental nature.*
2. *The Arab countries are situated in the most arid and semi-arid zone of the world, thus they would be among those most affected by climate change and this would require collective efforts for efficient water management and improved water services.*
3. *The Arab region has an important issue, concerning transboundary water resources; especially since 65% of its water resources emanates from outside the region.*
4. *It is to be noted that the Arab Ministerial Council for Water since its inception has decided to promote and maintain close relations and cooperate with the World Water Council. This has been already reflected in signing a Memorandum of Understanding between both councils.*
5. *The Arab countries have effectively and successfully participated in the 4th and 5th World Water Forum as one region. In Istanbul, twelve ministers from the Arab countries were present and contributed in the political process from a regional perspective.*
6. *We expect the 6th World Water Forum in Marseille will focus on numerous solutions for water challenges from a regional perspective and present solutions for specific regional problems.*

League of Arab States
The Secretary General

In conclusion, the Arab Coordinating Committee for the 6th World Water Forum and the Arab participants present in the 2nd Stakeholders Consultation Meeting in Paris on 17-18 January 2011, would appreciate that the International Forum Committee would continue to consider the Arab region as one of the regional entities in this Forum as has been the case in the previous sessions.

I look forward to hearing from you at the earliest possible opportunity. .

Sincerely,

Amre Moussa

H.E. Mme. Michele Alliot-Marie
Minister of Foreign Affairs
Republic of France

League of Arab States
The Secretary General

November 4th, 2010

Excellency,

I am writing to you today concerning the participation of the Arab region in the 6th World Water Forum to be held in Marseille in 2012.

As you may know, the Arab Ministerial Water Council coordinates the Arab region's cooperation in water issues. It will be in the interest of the World Water Forum and the League of Arab States to coordinate efforts and to strengthen cooperation in order to achieve this goal. In this respect, the Forum is urged to deal with the Arab region as one unit, comprising the 22 member states of the League of Arab States, as was the case in the previous Forums in Mexico and in Istanbul.

In this framework the League of Arab States and its specialized organizations as will as a number of Arab civil society organizations have been actively participating in your endeavours especially through the Arab Water Forum. We look forward to your assistance in giving the Arab League and the Arab Specialized Organizations the opportunity to present their activities to other regions any day you deem convenient during the forum.

Please accept the assurances of my highest consideration.

Sincerely,

Amre Moussa

Mr. Loïc Fauchon
President,
World Water Council

League of Arab States
The Secretary General

November 4th, 2010

Excellency,

I am writing to you today concerning the participation of the Arab region in the 6th World Water Forum to be held in Marseille in 2012.

As you may know, the Arab Ministerial Water Council coordinates the Arab region's cooperation in water issues. It will be in the interest of the World Water Forum and the League of Arab States to coordinate efforts and to strengthen cooperation in order to achieve this goal. In this respect, the Forum is urged to deal with the Arab region as one unit, comprising the 22 member states of the League of Arab States, as was the case in the previous Forums in Mexico and in Istanbul.

In this framework the League of Arab States and its specialized organizations as will as a number of Arab civil society organizations have been actively participating in your endeavours especially through the Arab Water Forum. We look forward to your assistance in giving the Arab League and the Arab Specialized Organizations the opportunity to present their activities to other regions any day you deem convenient during the forum.

Please accept the assurances of my highest consideration.

Sincerely,

Amre Moussa

Mr. Ben Braga
President,
International Forum Committee,
6th World Water Forum

مرفق رقم (25)

بسم الله الرحمن الرحيم

The Hashemite Kingdom Of Jordan
Ministry of Water & Irrigation
Minister's Office

المملكة الأردنية الهاشمية
وزارة المياه والري
مكتب الوزير

وزارة المياه والري

Ref. No. w2/43/1047
Date 21-11-2010

الرقم
التاريخ

Mr. Loic Fauchon
President,
World Water Council

Excellency,

I am writing to you today concerning the participation of the Arab region in the 6th World Water Forum to be held in Marseille in 2012.

As you may know, the Arab Ministerial Water Council coordinates the Arab region's cooperation in water issues . It will be in the interest of the World Water Forum and the League of Arab States to coordinate efforts and to strengthen cooperation in order to achieve this goal. In this respect, the forum is urged to deal with the Arab region as one unit, comprising the 22 member states of the League of Arab States, as was the case in the previous Forums in Mexico and in Istanbul.

In this framework the League of Arab States and its specialized organizations as will as a number of Arab civil society organizations have been actively participating in your endeavors especially through the Arab Water Forum. We look forward to your assistance in giving the Arab League and the Arab Specialized Organizations the opportunity to present their activities to other regions any day you deem convenient during the forum.

Please accept the assurances of my highest consideration.

Sincerely,

Minister of Water & Irrigation
Eng. Mohammad Al-Najjar

Cc: MWI Secretary General.
Cc: Eng. Waleed Sukkar, Advisor for The Minister of MWI

Cc:

هاتف ٥٦٦٥٤٩٩ (٦-٩٦٢+) - فاكس ٥٦٨٠٨٧١ (٦-٩٦٢+) - ص.ب ٢٤١٢ أو ٥٠١٢ عمان ١١١٨٣ الأردن
Tel. (+962-6) 5665499 - Fax (+962-6) 5680871 - P.O. Box 2412 or 5012 Amman 11183 Jordan

مرفق رقم (26)

Marseille, 16 February 2011

CONSEIL MONDIAL DE L'EAU
WORLD WATER COUNCIL

Le Président

Mr. Amre MOUSSA
Secretary General
League of Arab States
Cairo – EGYPT

Your Excellency,

I refer to your letter dated from the 9th of February and I thank you very much for your interest in the work of the World Water Council and in participating actively in the next World Water Forum. As you know, the World Water Council has always been paying a particular attention to the water and sanitation issues of Arab countries.

The International Forum Committee (IFC), which is the governing body of the 6th World Water Forum decided during its latest Board meeting to further inquire into potential modalities of participation from Arab countries in order for these countries to bring their voice to the debate and to come up with concrete solutions.

To this end, Mr. Hachmi Kennou, who was appointed by the IFC, will soon contact your staff and will then report to the IFC President, Benedito Braga, for a final decision at the forthcoming IFC Board meeting.

Please accept, Your Excellency, the assurances of my highest consideration.

Loïc FAUCHON

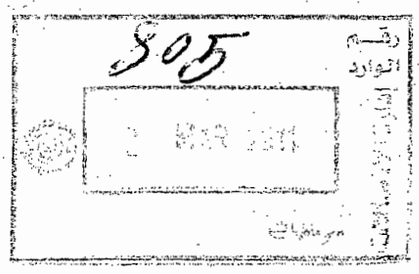

2-4 place d'Arvieux 13002 Marseille France
Tél. 33 (0)4 91 57 60 17 - Fax 33 (0)4 91 57 63 74
loic.fauchon@eauxdemarseille.fr

مرفق رقم (27)

المنتدى العربى الثانى للمياه

20-23 نوفمبر 2011

يُنظم المجلس العربى للمياه **المنتدى العربى الثانى للمياه** بالقاهرة فى الفترة 20-23 نوفمبر 2011 تحت رعاية جامعة الدول العربية تحت شعار " التعايش مع ندرة المياه" ولهذا الغرض نظم المجلس إجتماع تمهيدى يومى 11-12 ابريل 2011 ضم المنظمات والمؤسسات العربية والاقليمية والدولية المشاركة فى تنظيم جلسات المنتدى الفنية والموضوعية لوضع البرنامج فى صورته النهائية وقد شاركت فى الاجتماع السيدة / شهيرة حسن وهبى -مدير إدارة ممثلة للأمانة الفنية لمجلس وزراء المياه العرب

ومن المقرر أن يشمل المؤتمر ثلاثة **جلسات عامة موضوعية** تدور حول الموضوعات الآتية:

1- تأمين الاحتياجات الأساسية من مياه وغذاء وبيئة صالحة من أجل التنمية المستدامة.
2- مخاطر التغير المناخى على المياه بين تكاليف التكيف وعدم اليقين فى التنبؤ .
3- الحلول العادلة لتقاسم مياه الأنهار والخزانات الجوفية المشتركة مع دول الجوار.

كما سيتم تنظيم ثمانية ورش عمل فنية سيتم تنظيم كل منها بواسطة مجموعة من المنظمات المشاركة وتدور حول الموضوعات الآتية:

1- الوضع المائى العربى
2- استخدام المياه غير التقليدية (المعالجة والمالحة والمحلاه)
3- حصاد مياه الأمطار
4- التكيف للتغيرات المناخية
5- حوكمة المياه
6- إنجازات وتحديات تحقيق أهداف الألفية للتنمية فى مجال المياه
7- مشاركة القطاع الخاص فى مشروعات المياه
8- البحوث والمعرفة وبناء القدرات

كما تقرر تنظيم جلسات خاصة حول موضوعات مختارة كان من بينها اقتراح توجيه الدعوة للأمانة الفنية لمجلس وزراء المياه العرب لتنظيم جلسة خاصة حول **المياه العربية المشتركة**.

هذا وسيتم تنظيم معرض على هامش المؤتمر تشارك فيه المنظمات والهيئات والمؤسسات والشركات العاملة فى مجال المياه بمنتجاتها

ومن المقرر أن يصدر المجلس العربى للمياه قريباً الإعلان الثانى عن المنتدى متضمناً البرنامج وأسماء المنظمات المشاركة والراعية لفعاليات المنتدى

مرفق رقم (28)

أمر صرف

رقم أمر الصرف: PY1002042 رقم المستند : 1002042

التاريخ: 12/05/2010 نوع العملة : 0003 يورو

المستفيد: BANK00025 بنك مصر-فرع الجامعةالعربية

رقم البنك: 130/104 اسم البنك: الامانة العامة-يورو

رقم الشيك: ت 302/2010

البيان: اشتراك المجلس العالمي للمياه

المبلغ: **930.00**

التوزيعات:

رقم الحساب	معدل سعر الصرف	العملة	مبلغ المدين	مبلغ الدائن
01-1120	0.7623141	يورو		930.00
بنك حساب جارى		المعادل بالدولار		$ 1,219.97
130/104		الامانة العامة-بنك مصر/يورو	($ 1,219.97)	
01-3321	0.7623141	يورو	930.00	
برامج موازنة		المعادل بالدولار	$ 1,219.97	
129-3321-03-39	عمل المجلس الوزراء العربي للمياه لتنفيذ مخطط نامج $ 1,219.97			

الأجمالى:	930.00	930.00
أجمالى المعادل بالدولار:	$ 1,219.97	$ 1,219.97

المحاسب ---------- رئيس الحسابات ----------

المستلم ---------- توقيع المستلم ----------

يعتمد
مدير
إدارة الرقابة المالية
19 MAY

مرفق رقم (29)

المنتدى الدولي السادس للمياه

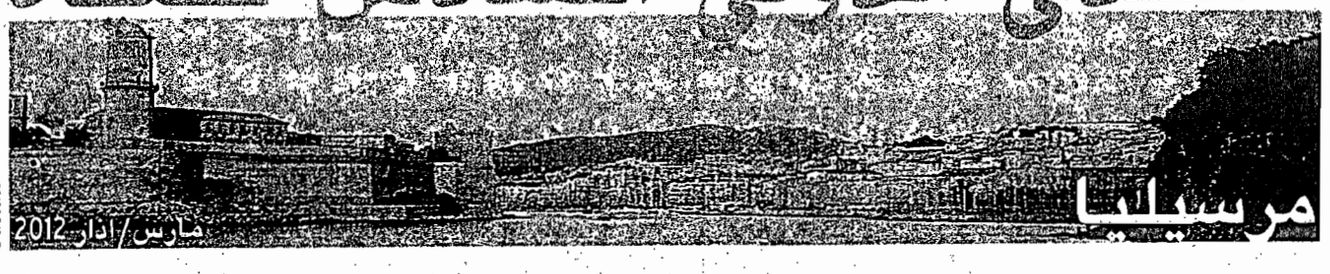

لمنظمي المنتدى العالمي السادس للمياه طموح كبير: الارتكاز على المناقشات المستفيضة حول قضايا ومشاكل وتوصيات انبثقت عن المنتديات السابقة والاجتماعات الدولية من أجل تناول و معالجة هذه الأمور على نحو متطور والبدء في تنفيذ حلول واقعية.
من أجل بلوغ هذا الهدف نقترح طريقة تستند على العديد من البرامج والعمليات التي تم تطبيقها عبر أرجاء العالم في غضون السنوات الأخيرة، مثل أهداف الألفية من أجل التنمية. ويكمن هذا المنهج في مجموعة من الأهداف التي تعرض الإسهامات ودراسات الحالات الناجحة التي يودّ المجتمع الدولي للمياه تطويرها للتصدي للتحدي الذي يواجهه الكوكب الأزرق. وبالتالي ستؤدّي هذه العناصر إلى التزام الشعوب والمؤسسات لإيجاد الحلول الضرورية لنجاح الأهداف و تطبيقها و لتحقيق الأهداف. وتتمثل الفكرة في بلورة اتفاق عالمي للمياه بفضل مشاركة الجميع. وسيكون إعداد هذا الاتفاق بواسطة عمليات مواضيعية وسياسية وإقليمية ومحلية.
يصف هذا الكتيّب المنهج المقترح و الخطوات التي سنتبعها خلال المرحلة الإعدادية التي تبدأ اليوم وتستمر إلى شهر آذار/مارس 2012.
نتطلع إلى التزامكم و العمل معكم تحقيقا لهذه المطامح.

بنيديتو براغا
رئيس، لجنة المنتدى الدولي

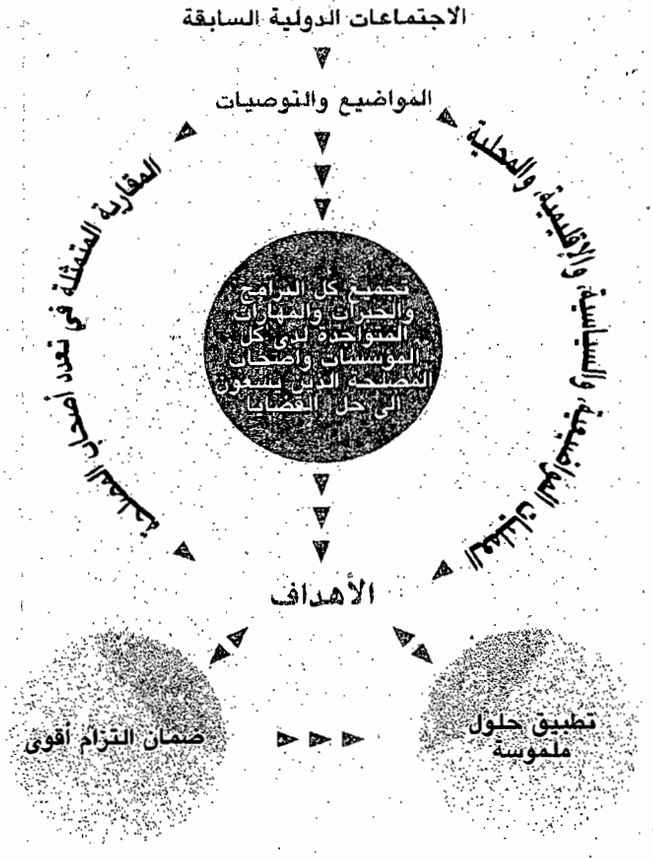

تقوم أربع عمليات إعدادية للمنتدى بتنسيق أنشطتها من أجل

تهيئة وتسهيل تطبيق الحلول الخاصة بأولويات العمل التي تم تحديدها.

العملية السياسية
تعمل الحكومات والبرلمانات والسلطات المحلية على تطوير الأهداف والحلول السياسية، على سبيل المثال : تتعهد المدن بتخفيض بصمات الطاقة المتعلقة بخدمات المياه وذلك بموجب عملية اتفاق اسطنبول.

العملية المواضيعية
يعمل أصحاب المصلحة على تطوير وتسهيل تطبيق أهداف العمل من خلال تعبئة مختلف المنظمات بغية تحقيق الأهداف المرتبطة بكل أولوية من أولويات العمل.

العمليات الإقليمية
تعمل الدول الأمريكية، وآسيا المحيط الهادي، و أوروبا، وإفريقيا وشبه المناطق على تطوير وتسهيل تطبيق الأهداف الخاصة بالأولويات الإقليمية كما تم تحديدها في المنتديات السابقة.

العمليات المحلية وتلك الخاصة بالمواطنين
تطوير وتسهيل تطبيق الأهداف عن طريق عمل المواطنين والاستفادة من الخبرات المحلية.

Liberté • Égalité • Fraternité
RÉPUBLIQUE FRANÇAISE

World Water Council

أي أولويات للعمل؟

إطار مواضيعي تم اقتراحه من أجل المنتدى العالمي السادس للمياه

إنشاء حركة "زرقاء"!

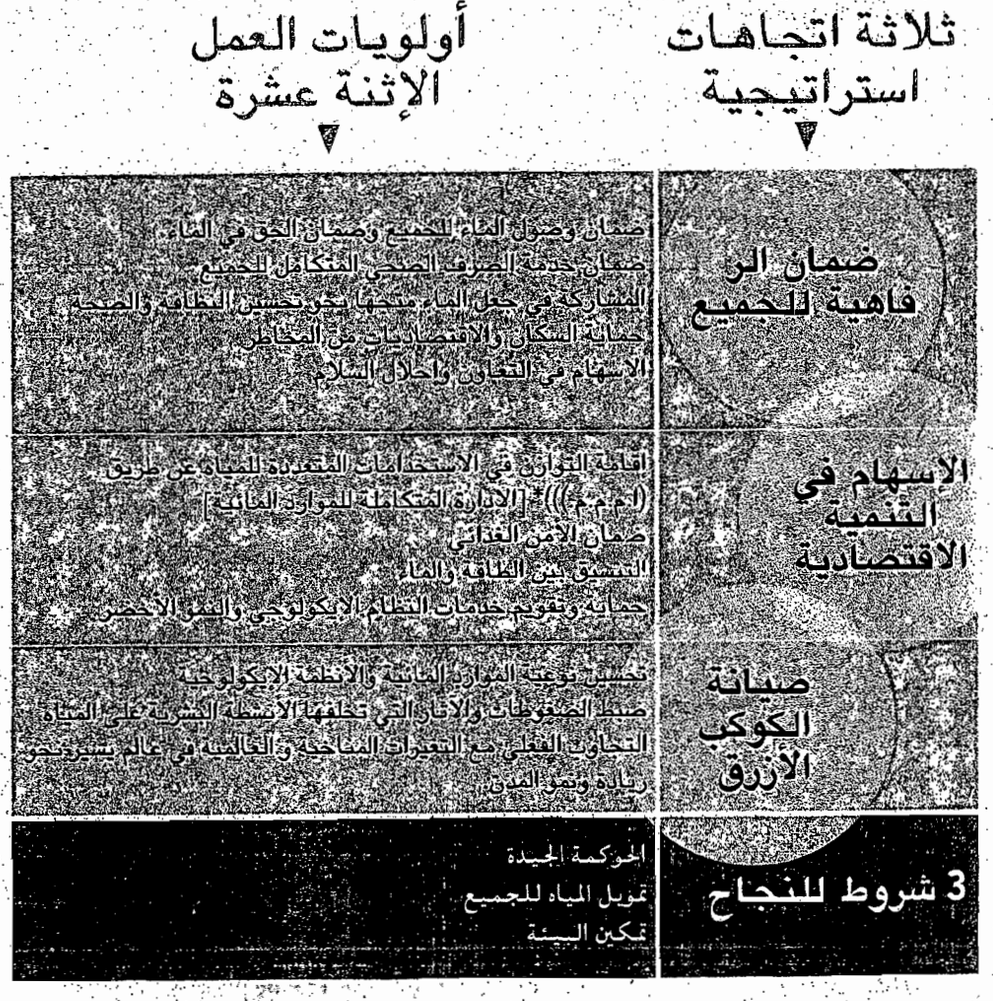

أولويات العمل الإثنة عشرة

العمل على تركيز وتوجيه مشاركات المجتمع الدولي للمياه من أجل كوكب أزرق أكثر صحة و سلامة، يسوده الهدوء والازدهار و مرونة أكبر في مواجهة الظروف.

تتجمع هذه الأولويات حول أركان التنمية المستدامة الثلاثة متممة بثلاثة شروط مشتركة بين القطاعات من أجل النجاح.

ضمن كل أولوية للعمل هناك سلسلة من الأهداف التي تترجم المسائل التي تم تحديدها إلى أهداف ملموسة و قابلة للإنجاز على كل المستويات.

أمثلة على الأهداف

› في أفق 2015، ستقوم 20 منظمة للأحواض النهرية العابرة للحدود باعتماد مدونة سلوك لتقاسم المعطيات والمعلومات بشأن نوعية المياه.

› في أفق 2012، ستصوت 50 بلدان على تدابير تشريعية تهدف إلى تطبيق مبدأ الحق في الماء وتطهير المياه.

*(إ.م.م.م.) : الإدارة المتكاملة للموارد المائية

الأهداف الأساسية

"سمارت" يعني مقتضب للكلمات: نوعي، قابل للقياس، قابل للتحقيق، واقعي، محدّد الزمن

"وايز" يعني مقتضب للكلمات: التزام واسع في التبادلات بين أصحاب المصلحة.

مختلف أنواع الأهداف

الأهداف السياسية: تتطلب قبول الكيانات السياسية قبل تنفيذها.

أهداف العمل: تتطلب التزام مجموعة من المؤسسات الراغبة في العمل بطريقة مشتركة

مصطلحات المنتدى العالمي السادس للمياه

الإطار المواضيعي

بناء على نتائج اجتماع الإنطلاق المنعقد في 2-4 حزيران/يونيو 2010 وبناء على أعمال لجنة العملية المواضيعية التابعة للجنة المنتدى الدولية، اعتمدت هذه الأخيرة إطارا مواضيعيا يهدف إلى إرشاد وتنظيم العمليات الإعدادية للمنتدى.

يشتمل هذا الإطار على 3 توجهات إستراتيجية، و 12 أولوية و3 شروط للنجاح.

التوجهات الإستراتيجية

التوجهات الثلاثة المتماشية مع إرادة إيجاد و بلوغ حلول ملموسة تفتح طريقا واسعا أمام إمكانيات تحديد الأعمال المطلوبة للتوصل إلى نتائج ملموسة.

تظل هذه التوجهات متطابقة مع أركان التنمية المستدامة الثلاثة.

مثال: "الإسهام في التنمية الاقتصادية".

الأولوية للعمل

بناء على نتائج الإنطلاق وإسهام إضافي من قبل اللجنة المواضيعية التابعة للجنة الدولية للمنتدى، فقد تم اعتماد 12 أولوية عمل. وتعكس هذه الأولويات إسهام المياه في مواجهة التحديات التي يتعرض لها العالم. كما أنه يمكن اعتبارها بمثابة أهداف للمنتدى.

تصنّف هذه الأولويات الإثنة عشرة في ثلاث مجموعات تتمثل عموما في التوجهات الإستراتيجية الثلاث.

مثال: "التنسيق بين الطاقة والماء".

الهدف

تمت صياغة هدف لكل أولوية عمل بشكل غير نهائي، مع مراعاة إرشادات إضافية لتطبيق الأهداف والحلول. وينبغي تحويل هذا الهدف والأهداف المتصلة به إلى إسهام مهم في جدول أعمال عالمي للمياه وبالأخص في قمة ريو+ 20 التي تنظمها

من الأهداف إلى الحلول

المقاربة

2010
2011
2012
2015

الطور الأول
إرساء زخم، انتقاء سلسلة من الأهداف الأولية

- الاستناد إلى المدخلات السابقة: البرامج والأهداف القائمة و نتائج الإنطلاق
- إشراك أصحاب المصلحة الرئيسيين والمؤسسات الأساسية و إرساء الزخم
- إعداد قائمة أولية للأهداف المميزة بمقتضب كلمات "سمارت" و "وايز"، بواسطة العمليات الإعدادية للمنتدى.
- التصديق على القائمة في إطار اجتماع متعدد لأصحاب المصلحة وإقامة اتحاد.

مواعيد الاجتماع الثاني لأصحاب المصلحة :
17-18 كانون الثاني/يناير 2011

المواعيد المحددة لتحقيق الأهداف: بين 2012 و 2030 مع طور وسيط لرفع التقارير في 2012.

الطور 2
إعداد وتنفيذ خطط عمل من أجل تحديد الحلول.

- إعداد خطة عمل لكل هدف لتطوير الحلول من أجل تطبيق الهدف.
- تحديد دراسات الحالات الناجحة الموجودة
- تحديد طيف من الحلول الممكنة
- توسيع الشراكات القائمة وإشراك كل أصحاب المصلحة المعنيين
- مناقشة خطط العمل والحلول ذات الصلة ضمن كل عملية إعدادية
- إعداد رفع التقارير للمنتدى المقبل

يمكن للأهداف الإقليمية التي تكيفت مع الظروف المحلية أن تكون سندا للأهداف العالمية

xxX

الطور 3
رفع التقارير أثناء المنتدى ومتابعة التنفيذ

- تنظيم رفع التقارير أثناء المنتدى في الجلسات والاجتماعات السياسية
- تحديد المراحل التالية وإمكانيات تنقيح و صقل الأهداف ما بعد المنتدى
- استقبال الالتزامات و إعطاؤها طابعا رسميا
- تمهيد الأرضية لأنشطة المتابعة.

الحلول هي أعمال واقعية يتم تطبيقها من أجل تحفيز التغيير و تحقيق الأهداف

xxX

بعد المنتدى
تتواصل عملية التنفيذ
يتم تحويل الأهداف السياسية إلى الاجتماعات الدولية المنعقدة مستقبلا
(على سبيل المثال ريو+20)

التوجه الاستراتيجي ◄ **الغرض** ◄ **الأولوية للعمل** ◄ **المواضيع** ◄ **الأهداف** ◄ **الحلول**

معجم الألفاظ

الأمم المتحدة.
مثال: "الإسهام في أمن الطاقة عن طريق توسيع أمثل لكفاية الماء والإسهام في أمن الماء عن طريق توسيع أمثل لكفاية الطاقة".

شروط النجاح
سعيا لإثبات أن الإطار المقترح لا يقصي الوسائل التي تتيح التقدم في كل من هذه المجالات، تم إدراج ثلاثة شروط للنجاح

تُضاف إلى أولويات العمل. وهي تبين وجود متطلبات رئيسية عرضانية قوية تعتبر أساسية لنجاح جميع أولويات العمل.
مثال: "تمويل المياه للجميع".

المواضيع
يمكن اقتراح عدد من المواضيع كما يمكن وضع تدرج لها في إطار كل أولوية عمل لإرساء زخم.

الإعداد للمنتدى، وتفعيل دور أصحاب المصلحة والحث على بدء تطوير الأهداف والحلول المرتبطة بها.
مثال: "تخفيض استهلاك الطاقة لخدمات المياه لكي تظل متاحة ومناسبة ماديا".

الأهداف
هناك سلسلة من الأهداف لكل أولوية عمل التي تترجم المواضيع المحددة إلى أهداف

ملموسة قابلة للإنجاز على جميع المستويات. طموح المنتدى هو تحديد العملية التي ستجول الأهداف إلى حقيقة بواسطة عمليات تعدد أصحاب المصلحة. ينبغي أن تكون الأهداف "سمارت" و "وايز" وأن تحدد خطة عمل ذات صلة لتحقيق الأهداف المرتبطة.

◄

2 مثالان

الإسهام في التعاون والسلام

الهدف النهائي
في أفق 2020، ستكون الدول النهرية قد وقعت على اتفاقات التعاون حول الإدارة المتكاملة لنسبة 50٪ من الأحواض النهرية والبحيرات العابرة للحدود في العالم.

خلال المنتدى الخامس،
صرح الوزراء عن عزمهم على اتخاذ تدابير ملموسة وواقعية لتحسين وتعزيز التعاون في مجال الاستخدام المستدام للموارد المائية العابرة للحدود و حمايتها.

2011
تحديد الأحواض التي من المحتمل أن تولي اهتماما لتطوير أطر تعاون شاملة مع الحكومات.
تجميع دراسات الحالات وكذلك الدروس المستخلصة من الأحواض الموجودة.
إعداد كتيب لحلول الإدارة المتكاملة لموارد المياه في سياق الأحواض العابرة للحدود. (بما في ذلك فصل منه لأصحاب القرار)

2012
تقديم النتائج ومناقشتها :
خلال الدورات الرسمية
خلال الاجتماعات السياسية
الحكومات التي تعهدت باتخاذ الإجراءات.

هدف 2012
تلتزم عدد من البلدان المعنية بمسائل مستجمعات المياه العابرة للحدود
بإقامة تعاون فعّال ومنصف.

المتابعة ما بعد المنتدى
تسهيل إعداد وتطبيق اتفاقات عابرة للحدود.
رصد النتائج.

التنسيق بين الطاقة والماء

الهدف النهائي
في أفق عام 2012، ستقوم المدن المئتان التي وقعت على اتفاق اسطنبول بتنفيذ
خطط العمل من أجل تخفيض استهلاك الطاقة لخدمات المياه.

خلال المنتدى الخامس،
انبثق موضوع ربط الماء بالطاقة كأولية أثناء المنتدى الخامس الذي نوقشت فيه مسائل وتوصيات في إطار جلسات على مستوى مائدة مستديرة للوزراء وفريق عمل رفيع المستوى للخبراء.

مثال على هدف تم تحديده خلال اجتماع الإنطلاق.

في أفق عام 2015، سيتم وضع أهداف استهلاك الطاقة لخدمات المياه.

2011 : هدف منقح
لجعله ينطبق أكثر مع مقتضب مفهوم "سمارت"
وتفعيل البحث عن حلول ملموسة.

تلتزم عشر مدن موقعة على اتفاق اسطنبول بإعداد مختصر حول "تخفيض استهلاك الطاقة لخدمات المياه"، بقيادة مدينة بطلة.

تتم بلورة الحلول في سياق تعدد أصحاب المصلحة.

تستند الحلول على دراسات الحالات أو على أدوات عمل مبتكرة. تتحرى مدن مختلفة أهداف التخفيض المحتملة.

الالتزامات والأهداف هي بمثابة وقود لعملية اتفاق اسطنبول.

هدف 2012
التقدم المحرز في تحقيق الهدف المقدم للمنتدى العالمي السادس للمياه

عدد XX من المدن تلتزم بتنفيذ منهج تخفيض استهلاك الطاقة بنسبة XX بالمائة

المتابعة ما بعد المنتدى
تقف مدينة بطلة موقف الرائد وبالتالي تواصل تسهيل التنفيذ.
رصد النتائج.

2010
2011
2012
2015

مصطلحات المنتدى العالمي السادس للمياه

"سمارت" يعني مقتضب للكلمات: نوعي، قابل للقياس، قابل للتحقيق، واقعي، محدّد الزمن
"وايز" يعني مقتضب للكلمات: التزام واسع في التبادلات بين أصحاب المصلحة.
هناك أنواع مختلفة للأهداف : السياسية منها (الحكومات، السلطات المحلية)، و تلك المخصصة للعمل (كل هدف تعتمده مجموعة من مجموعات أصحاب المصلحة والتي تلتزم بتطوير حلول ملموسة).

مثال: "في أفق عام 2015، ستطبق بشكل فعال سياسات تتمحور حول أهداف معينة من قبل XX عدد من المدن لتخفيض بنسبة مئوية XX استهلاك الطاقة في إطار خدماتها المائية".

الأهداف الإقليمية
يعتبر مفهوم "هدف إقليمي" مثلما تم إعداده عن طريق العمليات الإقليمية نقطة مركزية بالنسبة للمنتدى العالمي للمياه.

معجم الألفاظ

قد يشير هذا المفهوم إما إلى أهداف خاصة بالأقاليم أو إلى أهداف دولية صيغت بشكل إقليمي و التي يمكن اعتبارها بمثابة عملية اللامركزية للأولويات المواضيعية.

الحلول
الحلول هي الأعمال الفعلية المطلوبة لتحقيق الأهداف.

شاركوا

أرسلوا تعليقاتكم وطلباتكم إلى عنوان البريد الإلكتروني التالي
consultation@worldwaterforum6.org

مرفق رقم (30)

6th WORLD WATER FORUM
MARSEILLE, FRANCE '12
TIME FOR SOLUTIONS

Mr. Djamel Eddine DJABALLAH

Technical Secretariat of the Arab Ministerial Council for Water and The Chair of Arab Coordination Committee for the 6th World Water Forum

Marseille, May 2nd 2011

Dear Mr Djaballah,

In reference to your letter dated January 18, 2011, I would like to thank you for your kind interest and commitment to participate in the 6th World Water Forum which will take place in Marseille in March 2012.

The International Forum Committee (IFC) applauds the progress of the Arab Coordination Committee for the 6th World Water Forum, and the efforts made towards mobilizing a wide spectrum of stakeholders engaged in water issues in the Arab world.

During its 7th meeting, the IFC Board approved the participation of Arab countries into the cross-continental process and supported the organization of a specific event which will be integrated into the main objective of the forum, i.e. "Time for solutions".

The report of the mission of Mr. Hachmi Kennou in the region will provide us with some recommendations as to the scope and modalities of the participation of the Arab countries at the 6th World Water Forum. I look forward to sharing these findings with you soon and to discussing the most appropriate means to present - within the 6th World Water Forum format - the innovative and adaptive solutions of the Arab world to global water challenges.

Sincerely yours,

Benedito Braga
President
International Forum Committee